كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا ـ المركز الرئيسي

العدد الأول - المجلد الأول
أكتوبر - 2024م

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

mag@ium.edu.so

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية بمنيسوتا

فهرس المحتويات

الرقم	
6	اسم المجلة
7	حول المجلة
7	الرؤية
7	الرسالة
7	الأهداف
9	قائمة بأسماء هيئة التحرير
10	قائمة بأسماء اللجنة الاستشارية
11	قائمة بأسماء المحكمين
14	كلمة رئيس هيئة تحرير المجلة
15	قواعد وضوابط النشر في المجلات

فهرس المحتويات

الرقم	
15	أولاً: قواعد عامة لنشر البحوث
16	ثانياً: ضوابط ومواصفات البحث
17	ثالثًا: معايير التوثيق
18	رابعًا: آلية تقديم البحوث وإجراءات استقبالها
21	فاعلية وسائل الاعلام في تعزيز الامن الاقتصادي في المجتمع د. هيام سامي الزعبي
44	إسهام المصرفية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية د. رائد حسن محمد بني عيسى
81	دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادي بالجزائر . عمران شعبان الهادي هرون & البروفسور: ليلى عياد
116	Evaluation and Optimization of ARIMA Models for Time Series Analysis in Saudi Arabian Financial, Insurance, and Commercial Services D. Abuzar Yousef Ali Ahmed
152	دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية) د. شيرين مامون سيداحمد & د. محمد قرشي الزين حسن
189	أثر تغير قيمة النقود على الحقوق والالتزامات دراسة مقارنة أ.عبد المنان محمد حسن علي

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مجلة كلية الإقتصاد و إدارة الاعمال

Journal of the Faculty of Economics and Business Administration

مجلة كليــة الاقتصــاد وإدارة الاعمال مجلــة علمية محكمــة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارةالاعمال بالجامعة الإســلامية بمنيســوتا - المركز الرئيسي . مــا ورد في هذه المجلــة يعبر عن آراء المؤلفيــن ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة الإســلامية بمنيســوتا .

هاتف المجلة : ٢٠+ ١١٢٤٤٨٠١٣٧ - ٩٦٢٧٩٠٢٥٤٧٠٥+
إيميل المجلة : aiqtisad@ium.edu.so

نبذة عن المجلة

حول المجلة :

مجلــة « كليــة الاقتصــاد وإدارة الاعمال – مجلــة علمية محكمــة تصدرها كليــة الاقتصــاد وإدارة الاعمــال بالجامعة الإســلامية بمنيســوتا – المركز الرئيســي » ، مجلــة علميــة دوريــة تخضــع لمراجعة الأقــران ، وتنشــر ربع ســنوية ، وتهتم بنشــر مقالات في الاقتصــاد والإدارة والمحاســبة. تعنى المجلــة بنشــر البحــوث الأصيلة المكتوبــة باللغتيــن العربيــة والإنجليزية . تنشــر هــذه المجلة كليــة الاقتصــاد وإدارة الاعمال بشــكل يســاهم في الارتقاء بالمســتوي العلمــي للتخصصات الآتية و هي الاقتصاد الإســلامي وإدارة الاعمال والمحاســبة .

الرؤية :

الإبتــكار والإبداع فــي نشــر القضايــا الاقتصاديــة والإدارية والمحاســبية المعاصــرة للمســاهمة فــي تعزيــز المعرفــة بهــذه المجالات.

الرسالة :

نشــر البحوث المحكمة في مجــالات إدارة الاعمال والاقتصاد والمحاســبة مــع الإلتزام بالمعاييــر المهنية العالمية في النشــر .

التخصصات :

1. المحاسبة
2. إدارة الاعمال
3. الاقتصاد

الأهداف :

1. نشــر الأبحــاث الدوليــة فــي مجــال العلــوم الإقتصاديــة والإداريــة

المحاسبية، والتي يتم مراجعتها عبر الأقران، في مجموعة واسعة من الموضوعات والقضايا .

2 تعزيز النشر الأكاديمي أحد المتطلبات الأساسية لدعم وتفعيل حركة البحث العلمي.

3 نشر المعارف وتبادلها والإهتمامات المشتركة بين الباحثين في مجالات الدراسات الإقتصادية و الإدارية والمحاسبية .

4 تركز المجلة على البحوث الرصينة التي تقدم حلولا للمشاكل الإقتصادية المحاسبية التي تواجه الشركات بالشكل الذي يعظم من القيمة المضافة المتحققة لمجتمع الأعمال.

5 تشجيع نشر البحوث النظرية والتطبيقية الأصيلة التي تلتزم بمعايير البحث العلمي المتفق عليها عالميًا.

هيئة تحرير المجلة

م	الاسم	درجته العلمية	عمله في الهيئة	التخصص
1	شيرين مامون سيداحمد محمد	استاذ مشارك	رئيس هيئة التحرير	محاسبة
2	هيام سامي أحمد الزعبي	استاذ مساعد	سكرتير التحرير	اقتصاد ومصارف إسلامية
3	حسن محمد أحمد مختار	بروفيسور	عضواً	الدراسات الإستراتيجية
4	أحمد عبد اللطيف سالم مشعل	بروفيسور	عضواً	اقتصاد
5	رانيا محمد محمد حسين عامر	استاذ مشارك	عضواً	اقتصاد
6	محمد يونس حميدة يونس	استاذ مساعد	عضواً	إدارة الأعمال
7	رفيدة قمر الدولة محمد	استاذ مساعد	عضواً	محاسبة
8	عمر السر الحسن محمد	استاذ مشارك	عضواً	محاسبة
9	عبدالرحيم عبدالسلام حزام الشميري	استاذ مساعد	عضواً	إدارة الأعمال
10	محمد فتحي محمد حسن	استاذ مساعد	عضواً	اقتصاد
11	آدم يعقوب أبكر حماد	استاذ مساعد	عضواً	إدارة الأعمال

الهيئة الاستشارية والرقابية للمجلة

م	الاسم	عمله في الهيئة
١	د. عمر أحمد المقرمي	رئيس الهيئة ووكيل الجامعة
٢	د. زينب علي بسيوني	نائب وكيل الجامعة
٣	د. فايزة محمد خطاب	نائب رئيس الهيئة
٤	أ. د. إسماعيل حامد إسماعيل	عضواً
٥	أ. د. خالد محمد عطية	عضواً
٦	أ. د. أبو الحسن الفادني	عضواً
٧	أ. د. مؤيد زيدان	عضواً
٨	أ. د. شبل عبيد	عضواً

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	درجته العلمية	عمله في الهيئة	التخصص	ملاحظات
١	شيرين مامون سيداحمد محمد	استاذ مشارك	رئيس اللجنة	محاسبة	عميد كلية الاقتصاد وادارة الاعمال
٢	ظاهر رداد القرشي	بروفيسور	عضواً	محاسبة	جامعة عمان العربية
٣	الهادي آدم محمد إبراهيم	بروفيسور	عضواً	محاسبة	مدير جامعة النيلين
٤	بابكر الصديق	بروفيسور	عضواً	محاسبة	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
٥	محمد أحمد رمضان	استاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة تبوك
٦	فتح الرحمن الحسن منصور	استاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية
٧	أسعد مبارك حسين	استاذ مشارك	عضواً	إدارة الأعمال	جامعة الأمير سطام
٨	صديق بلل إبراهيم بلل	استاذ مشارك	عضواً	محاسبة	الجامعة العربية المفتوحة البحرين
٩	بشير بكري عجيب بابكر	استاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة الطائف المملكة العربية السعودية

لجنة المحكمين

م	الاسم	درجته العلمية	التخصص	الجامعة
1	بكري الطيب موسي	بروفيسور	إدارة الأعمال	جامعة العلوم و التقانة
2	أحسن صلاح الدين لخضر أحسن	استاذ مشارك	الدراسات الإستراتيجية	جامعة منيسوتا
3	عبدالسلام عوض خير السيد	استاذ مساعد	المحاسبة	جامعة منيسوتا
4	محمد خالد ابوالقاسم عكاشة	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
5	عبد الرحمن أحمد عبد الحي	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
6	هبة الله أحمد مختار طه	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
7	محمد فهمي عبد الحميد عوف	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
8	آدم يعقوب أبكر حماد	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
9	رقية إبراهيم سلامة البطوش	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
10	لينا محمد احمد بابكر	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة منيسوتا
11	أبوالحسن جمعة حامد	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة الأمير سطام
12	طارق عثمان هلال	استاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة الجوف

لجنة المحكمين

م	الاسم	درجته العلمية	التخصص	الجامعة
13	محمد فتحي محمد حسن	استاذ مساعد	اقتصاد	جامعة منيسوتا
14	مدحت محمد علي فرحات	استاذ مساعد	المحاسبة	جامعة منيسوتا
15	عبدالله الشديفات	استاذ مساعد	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة منيسوتا
16	أحمد حمود أحمد الحسين	استاذ مساعد	المعاملات المالية	جامعة منيسوتا
17	أباي محمد محمود سيد	استاذ مساعد	أصول الفقه	جامعة منيسوتا
18	محمد ابراهيم ابراهيم الدسوقي	استاذ مساعد	اقتصاد ومالية عامة	جامعة منيسوتا
19	ياسر طعامنة	استاذ مساعد	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة منيسوتا
20	فتحي احمد على آدم	استاذ مساعد	اقتصاد	جامعة الجوف
21	علاء الدين أحمد محمد علي	استاذ مساعد	المحاسبة	جامعة منيسوتا
22	حازم فضل الله عمر	استاذ مساعد	التمويل و البنوك	جامعة منيسوتا
23	زايد الدويري	استاذ مساعد	اقتصاد ومصارف إسلامية	جامعة منيسوتا

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com
www.ium.edu.so
+ 90 5528004880
http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

كلمة رئيس هيئة تحرير المجلة

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه ، يسرنا أن نضع بين أيدي القراء الكرام مجلة كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال وهى مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا – المركز الرئيسي . ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة الإسلامية بمنيسوتا . وتنشر ربع سنوية . تعنى المجلة بنشر البحوث الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية وتنشر البحوث العلمية في مختلف التخصصات الاقتصادية والإدارية والمالية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وتقوم بنشر البحوث العلمية الأصيلة التي تتوفر فيها شروط البحث العلمي من حيث العرض، والاستقصاء والإتباع السليم للمنهجية العلمية وخطواتها. سائلين الله عز وجل التوفيق والسداد.

الدكتورة : شيرين مأمون سيد احمد محمد

قواعد وضوابط النشر في المجلة

أولاً: قواعد عامة لنشر البحوث:

يشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة الكلية مراعاة القواعد الآتية:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
2. أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة، ومراعيًا قواعد الضبط وعلامات الترقيم، ودقة الرسوم والأشكال-إن وجدت.
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدّم للنشر في أي جهة أخرى، ويقدم الباحث إقرارًا خطيًا (وفقًا للنموذج الخاص بذلك).
4. تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم وفق الأصول العلمية.
5. عند قبول البحث للنشر تنتقل حقوق ملكية البحث للمجلة.
6. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بموافقة خطية من هيئة التحرير، ويجب الإشارة إلى المجلة وفق الأصول.
7. المجلة غير ملزمة برد البحث الأصلي المرسل سواء قبل أو لم يقبل .
8. للمجلة الحق في نشر البحث على موقع المجلة أو غيره من أوعية النشر الإلكتروني أو الورقي التابع للجامعة بعد إجازته للنشر.
9. أن تكون المراسلات عبر البريد الإلكتروني وإرسال البحث يُعد قبولاً من الباحث بـ(شروط النشر في المجلة)، ولهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.

ثانيًا: ضوابط ومواصفات البحث:

1. أن يكون البحث في أحد التخصصات التي تشملها الكلية.
2. ينبغي أن يتضمن البحث على العناصر التالية:

- مقدمة: وتتضمن استهلال للموضوع، وطرح المشكلة الجوهرية للبحث، ثم تساؤلات الدراسة وأهدافها/أو فرضياتها، وأهميتها ومحدداتها ومنهج البحث والدراسات السابقة ومخطط البحث.
- وإن كان البحث دراسة ميدانية تطبيقية-فيذكر إجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج البحث والمجتمع والعينة، وأدوات الدراسة، والتعريفات الإجرائية للمصطلحات، وصدق وثبات الأداة وإجراءات الدراسة، وطريقة تحليل البيانات).
- ثم في نهاية البحث يقدم أهم النتائج والتوصيات، ويذيل البحث بقائمة فيها المصادر والمراجع.

3. يجب أن تخضع البحوث لقياس نسبة الاقتباس بحيث لا تزيد نسبة التشابه عن (20٪).
4. لا يقبل أي تحقيق في المخطوطة إلا بعد إحضار نسختين ولا تقبل نسخة واحدة إلا وفق معايير معينة.
5. ألا يذكر اسم الباحث أو أية إشارة له في متن البحث، إلا في صفحة العنوان؛ وذلك لضمان سرية عملية التحكيم.
6. يذكر الباحث في الصفحة الأولى بعد العنوان مباشرة اسمه باللغتين العربية والانجليزية، ورتبته الأكاديمية والمؤسسة التي يعمل فيها، وبريده الإلكتروني.
7. يجب أن يحتوي البحث على ملخص باللغة العربية لا يزيد كلماته عن (200) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات، والكلمات الدلالية -المفتاحية) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق، وملخص آخر باللغة الإنجليزية بنحو ما تقدم.

8. ألا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الملخص والأشكال والجداول والمصادر عن ثلاثين صفحة .(A4)

ثالثًا: ضوابط نسخ البحث:

1. يكتب البحث ببرنامج وورد Word. وتكون هوامش الصفحة (2.5 سم) من (أعلى، وأسفل، ويمين، ويسار)، ويكون تباعد الأسطر مفردًا.
2. يستخدم خط (Traditional Arabic) للغة العربية بحجم (14) للمتن، وبحجم (12) للحاشية.
3. يستخدم خط (Times New Roman) للغة الإنجليزية بحجم (12) للمتن، وبحجم (10) للحاشية.
4. تدرج الرسوم البيانية والخرائط والصور والأشكال التوضيحية في متن النص ويمكن أن تكون بالألوان أو بالأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عناوينها بأعلى الرسم ومصادرها تحت الرسم مباشرة.

رابعًا: معايير التوثيق:

1. توثق المصادر والمراجع في المتن بحسب نظام: (APA) ويستثنى من ذلك الأبحاث الخاصة المتعلقة بالدراسات الإسلامية الشرعية والعربية، حيث يكون التوثيق في الهامش حسب المتعارف عليه في الأبحاث بذكر المصدر واسم الشهرة للمؤلف، مثال: فقه الزكاة، للقرضاوي، ص٤٤.
2. يشار إلى المراجع داخل المتن بذكر لقب المؤلف ثم سنة النشر بين قوسين في حال الإشارة المباشرة مثلا: أشار عبدالله (٢٠١٦). وفي حال الإشارة غير المباشرة يذكر اسم المؤلف وسنة النشر بين قوسين مثلا: (عبدالله، ٢٠١٦). وفي حال الاقتباس بالنص يذكر رقم الصفحة أو أرقام الصفحات بين قوسين (عبدالله، ٢٠١٦: ٢٦)

3. وأمـا توثـق المصـادر والمراجع فـي نهايـة البحث فيكون فـي قائمة واحدة مرتبـة ترتيبا هجائيًا، وتكون هكذا: لقب المؤلف، واسـمه الأول. (سـنة النشـر). عنوان الكتاب بخط غامـق أو خط مائـل، أو تحته خط. (الطبعة). مكان النشـر: دار النشـر.
4. إذا كان المرجـع بحثًـا من مجلـة: لقب المؤلف، الاسـم الأول، (سـنة النشـر) عنوان البحث، اسـم المجلة، العـدد، الصفحات، مـكان صدور ا لمجلة .
5. إذا كان المرجـع مـن أحـد مواقـع الانترنـت كما يلـي: لقـب المؤلف، الاسـم الأول، عنـوان المقالة/البحـث، اسـم الموقع، تاريـخ الاطلاع عليـه، والرابـط المختصر المباشـر.
6. مراعاة ذكر رقم الآية واسـم السورة عند الاستشـهاد بالقرآن الكريم، وذكر المصدر وبيانات النشـر عند الاستشـهاد بالأحاديث النبوية.

خامسًا: آلية تقديم البحوث وإجراءات استقبالها وتحكيمها:

1. ترسل البحوث والدراسات وجميع المرفقات إلى إيميل المجلة.
2. ترسل نسخة إلكترونية من البحث بصيغتي: (DOC+PDF).
3. يقـدم الباحث إقـرارًا خطيًّـا وفقًـا للنموذج الخـاص، يتعهـد فيه بأن البحث المقدم للنشـر هو جهده الخاص ولم يسـبق نشـره ولم يقدم للنشـر في أي دوريـة أخرى، ويتحمـل كامل المسـؤولية القانونية في حالة التعدي علـى الحقـوق الفكرية للغير.
4. يرفـق الباحث موجزًا للسـيرة الذاتية وصورة شـخصية متضمنًا عنوان الباحـث بالتفصيل، وأرقام الهواتف لكي يسـهل التواصـل مع الباحث عند الضرورة.
5. يتم اسـتلام البحـث بالمرفقات السـابقة مـن سـكرتارية المجلة، ثم ترقـم الأبحاث حسـب وصولهـا، ويشـعر الباحث بوصـول بحثه.
6. يتـم فحص البحـث فحصًا أوليًـا لمعرفة مـدى مطابقتـه لمواصفات النشـر وضوابطه، فإن كانت هنـاك حاجة للتعديل، فيعـاد البحث عبر

الإيميل للباحث ليتم تعديله وفق الملاحظات الأولية في خلال أسبوع ثم يرسله مرة أخرى معدلاً. مع العلم أن هذا الفحص لا يعني بالضرورة قبول البحث للنشر. ٧.يتم عرض البحث على برامج خاصة لقياس نسبة الاقتباس بحيث لا تزيد على (٢٠٪).

7 ثم يعرض البحث على هيئة التحرير المختصة لتحديد صلاحيتها للتحكيم، ومن ثم ترشيح المحكمين في وقت لا يزيد على أسبوعين.

8 يحكَّم كل بحث مقدم للنشر في المجلة من قبل اثنين على الأقل، ويرسل البحث إلى محكم ثالث مرجّح؛ إذا تباينت آراء المحكمين بتوجيه رئيسة التحرير، بعد الاطلاع على الملحوظات.

9 وبعد عملية التحكيم يتم إشعار الباحث بنتيجة التحكيم لإجراء التعديلات إن كان مقبولاً أو يشعر برفض البحث مع الاحتفاظ بعدم إبداء الأسباب.

10 تُعاد البحوث المقبولة معدلة وفقًا لما في ملاحظات المحكمين على البريد الإلكتروني للمجلة.

11 لابد من مراجعة البحوث لغويًا وإملائيًا ونحويًا قبل نشرها.

12 في حال تم قبول البحث للنشر قبولاً نهائيًا، يتم إرسال إشعار للباحث بـ (قبول البحث للنشر).

13 في حال تم نشر البحث يمنح الباحث نسخة إلكترونية مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

فاعلية وسائل الاعلام في تعزيز الامن الاقتصادي في المجتمع

The effectiveness of the media in enhancing economic security in society

إعـــداد :

د. هيام سامي الزعبي

رئيسة قسم الاقتصاد الإسلامي\
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Alzobui.78@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في تعزيز الأمن الاقتصادي في المجتمع، فالإعلام يؤثر على عملية صنع القرار بكل أشكاله والتعريف بالتحديات التي تواجه المجتمعات، ولوسائل الاعلام مشاركة ايجابية في عملية الاصلاح الاقتصادي وخاصة بعد ظهور الإعلام الجديد، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي في تناول الموضوع للوقوف على أهمية وسائل الإعلام في تعزيز الأمن الاقتصادي في المجتمعات. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الإعلامية من أقوى المؤسسات المجتمعية تأثيرا على المجتمع، ولها دور فعال في تعزيز الأمن الاقتصادي في الدول، وتوصي الدراسة بضرورة تعاون مؤسسات الإعلام مع كافة مؤسسات الدولة خاصة وعامة لتعزيز الأمن الاقتصادي بكافة الوسائل المتاحة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الاقتصادي، الإعلام، الإعلام الاقتصادي، التنمية الاقتصادية

Abstrac

The study aimed to show the role that the media can play in enhancing economic security in society, as the media affects the decision-making process in all its forms and the definition of the challenges facing societies, and the media has a positive participation in the economic reform process, especially after the emergence of new media, and the study followed the descriptive approach in addressing the subject to determine the importance of the media in enhancing economic security in societies. the study found that media institutions are among the most powerful societal institutions affecting society, and have an effective role in enhancing economic security in countries, and the study recommends the need for media institutions to cooperate with all state institutions, private and public, to enhance economic security by all available means.

Keywords: Security, Economic Security, Media, Economic Media, Economic Development

المقدمة

تعاني المجتمعات العربية من أزمات سياسية تهدد أمنها واستقرارها، وتؤثر على اقتصاد الدول وتراجع نموه، فأصبحت معظم المجتمعات تعاني من الفقر وانخفاض الدخل والبطالة وزادت المشكلات الاجتماعية مثل الانتحار والجرائم وغيرها، فأصبحت الحاجة إلى امتلاك تلك المجتمعات الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة وهو ما يعرف بـ (الأمن الاقتصادي). فالأمن الاقتصادي مهدد بالانهيار أو الفقدان لدى شريحة كبيرة من المواطنين، مما يؤدي إلى نتائج مرعبة فلا بد من معالجة القضايا التي تهدد الأمن الاقتصادي. وقد تناولت الدراسة أهمية الأمن الاقتصادي في القران الكريم والسنة النبوية، وأهم التحديات التي تواجه المجتمعات وتؤدي إلى فقدان الأمن الاقتصادي، كما تناولت أهمية الإعلام وأثره على المجتمع، وكيف أن الإعلام بوسائله المختلفة يعتبر من الطرق المهمة التي تؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تعاني المجتمعات العربية من أزمات سياسية انعكست بشكل كبير على اقتصاد الدول وتراجع في نمو اقتصادها، مما أدى إلى وجود تحديات تهدد الأمن الاقتصادي في المجتمعات، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور وسائل الاعلام في تعزيز الأمن الاقتصادي في الدول؟

ويتفرع عنه عدة أسئلة:

1. ما ماهية الأمن الاقتصادي؟
2. ما مدى تأثير وسائل الإعلام على المجتمع؟
3. ما دور الإعلام في الحد من التحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي؟

أهداف الدراسة

1. فهم طبيعة الأمن الاقتصادي.
2. بيان مدى تأثير وسائل الإعلام على المجتمع.
3. التعرف على دور الإعلام في الحد من التحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي.
4. بيان دور وسائل الاعلام في تعزيز الأمن الاقتصادي في الدول.

أهمية الدراسة

1. تكتسب الدراسة أهميتها من خلال عرضها لمفهوم الأمن الاقتصادي باعتبار الأمن والاقتصاد من ثوابت الاستقرار لأي دولة، وبيان مدى تأثير الإعلام بمختلف وسائله على المجتمع.
2. إبراز دور الإعلام في تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع كإحدى الطرق المهمة في تحقيقه سواء من خلال البرامج المعروضة بمختلف وسائلها أو من خلال النشاطات التي تقوم بها للحد من التحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي.

الدراسات السابقة

في حدود اطلاع الباحثة، لا توجد دراسة تناولت هذا الموضوع منفردًا، إنما بعض الدراسات تناولت ماهية الأمن الاقتصادي وسائل تحقيقه، وفيما يلي أشير إلى بعض الدراسات التي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة:

1. دراسة أبو شويمة، (٢٠١٦م)، بعنوان: « الأمن الاقتصادي في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيلية»

هدفت الدراسة إلى بيان ماهية الأمن الاقتصادي في الشريعة الإسلامية من خلال النصوص الشرعية من القران الكريم والسنة النبوية، وبينت وسائل تحقيق الأمن الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الأمن الاقتصادي ضرورة لا بد تحقيقه باتباع أحكام الشريعة الإسلامية.

2 دراسة موسى، (٢٠١٦م)، «الأمن الاقتصادي في إطار مقاصد الشريعة»
هدفت الدراسة إلى دراسة موضوع الامن الاقتصادي من خلال متطلبات الانسان واحتياجاته الفردية والجماعية التي قسمها علماء الإسلام إلى ضرورية، وحاجية، وتحسينية، لإبراز دور مقاصد الشريعة في معالجة الموضوع.
وخلصت الدراسة إلى أن الأمن الاقتصادي لا يتم إلا بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يراعي مصلحة الفرد والجماعة ويوازن بينهما.

3 دراسة عمران، (٢٠١٧م)، «الأمن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة»
هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة الأمن الاقتصادي وجذوره التاريخية في الإسلام، مهددات ومعوقات تحقيقه، وما يترتب على فقدانه ووسائل تحقيقه .
وخلصت الدراسة إلى أن ما يعيق الأمن الاقتصادي السياسات الاقتصادية القاصرة، وغياب التنسيق بين المؤسسات، الاشاعات الاقتصادية المغرضة، وأوصت الدراسة تفعيل التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمدينة، والتوجه الاعلامي الدقيق لمحاربة الاشاعات.

4 دراسة بوفضة وغالم، (٢٠٢٠م)، «أهمية الإعلام في التنمية الاقتصادية، تجربة الإعلام الاقتصادي في الجزائر»
هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين علوم الإعلام والاقتصاد من خلال التركيز على الإعلام الاقتصادي كشكل من أشكال الإعلام التنموي.
وخلصت الدراسة إلى أن المشهد الإعلامي مرتبط بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي للدولة، وأوصت الدراسة أن في ظل العولمة يجب العمل على سد الفجوة بين حركة التنمية والاقتصاد من جهة وبين الصحافة الاقتصادية من جهة أخرى .

5 دراسة الهاشمي وقاسمي، (٢٠٢١م)، «دور الإعلام الاقتصادي في التنمية الاقتصادية: جريدة المصدر الاقتصادية الجزائرية انموذجا»
هدفت الدراسة إلى التعرف على الإعلام الاقتصادي ودوره في التنمية

الاقتصادية من خلال تحليل مضمون جريدة المصدر الاقتصادية الجزائرية.

وخلصت الدراسة إلى أن لوسائل الإعلام دور كبير في التنمية الاقتصادية وتعمل على نشر الوعي الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة الشمولية في الإعلام الاقتصادي.

6 دراسة الخياط، (د. ت)، «دور الاعلام في التنمية الاقتصادية»

هدفت الدراسة إلى بيان دور الاعلام في التنمية الاقتصادية وأهمية دور الاعلام في كيفية استغلال المجال الاقتصادي بما يخدم مصلحة الوسيلة الاعلامية. وخلصت الدراسة إلى أن للإعلام ادوار كثيرة وهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة تشجيع افراد المجتمعات لتفاعل مع المواضيع الاقتصادية مثل فتح مجال الكتابة المقالات وإجراء الحوارات مع قادة الرأي وتنظيم الندوات واللقاءات العلمية. منهج الدراسة تقوم الدراسة على تناول الموضوع من خلال المنهج الوصفي، وذلك بجمع معلومات حقيقية ومفصلة عن الموضوع الدراسة والاستفادة من آراء الخبراء في مجالات ذات صلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأمن الاقتصادي

المطلب الأول: تمهيد (مفهوم الأمن الاقتصادي، الإعلام)

أولا: تعريف الأمن الاقتصادي

لغة: الأمن: أمن: الأمان: والأمانة بمعنى. أمنت فأنا أمنٌ، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف(ابن منظور، ١٩٩٥م، ص ٢٢٣)

الاقتصاد: من القصد: القصد في الشيء: خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير: والقصد في المعيشة: أن لا يسرف ولا يقتر: يقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد، واقتصد فلان في أمره أي استقام(ابن منظور، ١٩٩٥م، ص١٧٩-١٨٠)

اصطلاحا: الأمن: طمأنينة النفس وزوال الخوف(الموسوعة الفقهية الكويتية، ص٢٣٣)

الاقتصاد: هو احد العلوم الاجتماعية، يهتم أساسا بالطريقة التي يختار المجتمع بها أن يوظف موارده الإنتاجية النادرة لتحقيق أهدافه الاقتصادية المتعددة(النصر، ٢٠١١م)

الأمن الاقتصادي: أن يملك الفرد ما يكفي من المال لإشباع حاجاته الأساسية وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم(الحاج، ٢٠١٦م)

ويعرف أيضا: بأنه تأمين الموارد والاحتياجات والمستلزمات التي تعطي الأمن والاستقرار وتحفظ النفس وتأمين وسائلها وطرق وصولها، وهو جزء من المفهوم العام للأمن في القران الكريم الذي يحقق امن الضروريات الخمس(حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال) (سقا، ٢٠١٢م)

ثانيا: تعريف الإعلام

لغة: من علم: العين واللام والميم أصلى صحيح واحد، يدل على اثر بالشيء يتميز به عن غيره.

والعلم: كل شيء يكون معلما: خلاف الجهل، وجمع أعلام.(ابن فارس، ١٩٧٩م، ص ١٠٩)

اصطلاحا: كل نقل للمعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة خلال أدوات ووسائل الإعلام والنشر، الظاهرية والمعنوية، ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية، بقصد التأثير سواء عبر موضوعيا أو لم يعبر، وسواء كان التعبير لعقلية الجماهير أو لغرائزها(عبد الجبار، ٢٠٠٩، ص١٠)

ويعرف أيضا: بأنه كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة. (الحسنات، ٢٠١١م، ص٢١)

المطلب الثاني: أهمية تحقيق الأمن الاقتصادي

للقران الكريم والسنة النبوية منهج في تحقيق الأمن الاقتصادي (التنبيه والحث على العمل، إباحة المعاملات التي يحتاجها الناس) ومن خلال المحافظة على هذا الأمن (بالوعظ وتوثيق المعاملات ومنع ما يسبب الضرر)، ومن خلال مجالات الإنفاق والتوزيع والفئات التي يشملها هذا الإنفاق.

أولا: الأمن الاقتصادي في القران الكريم

ومن الآيات التي تحدثت عن الأمن الاقتصادي القران الكريم دستور المسلمين يستمدون منه القوانين التي تضبط حياتهم، قال تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)(سورة النحل، آية ١١٢)

ألفاظ التي وردت في الآية الكريمة تتحدث عن الأمن (ءامنة: أي أمن لا يغار عليه} إشارة إلى الأمن{، مطمئنة: أنها قارة ساكنة فأهلها لا

يحتاجون إلى الانتقال عنها لخوف أو ضيق }إشارة إلى الصحة {، يأتيها رزقها رغدا من كل مكان: } إشارة إلى الكفاية {).

ووجه الدلالة في الآية أن الله ذكر لهذه القرية صفات ثلاث: الأمن والصحة والكفاية من الغذاء، وهي العناصر الأساسية التي تحقق الأمن الاقتصادي.(الرازي، ١٩٩٩م)

- قال تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ).(سورة الملك، ١٥) وجه الدلالة في هذه الآية أن الله عز وجل ذلل الأرض لعباده، وأمرهم بالسعي فيها والعمل، من اجل تحصيل رزقهم، ومعاشهم فيبين هنا أهمية العمل ودوره في الحياة الاقتصادية العامة، فالإنسان الذي يعمل يكون قادر على تأمين حاجاته وحاجات أسرته المتعددة، فهو بهذا يحقق أمنه الاقتصادي على مستوى أسرته وأمته ووطنه، والعمل من العناصر المهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي(أبو شويمة، ٢٠١٦)
- قال تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)(سورة البقرة، ايه ٢٧٥) حرم الله تعالى الربا وهو الوجه الأخر للصدقة الوجه الكالح الطالح لهذا عرضه السياق مباشرة بعد عرض الوجه الطيب السمح الطاهر الجميل الودود عرضه عرضا منفرا يكشف كما في عملية الربا من قبح وشناعة. ومن جفاف في القلب وشر في المجتمع وفساد في الأرض وهلاك للعباد(قطب، ص٣١٧)
- قال تعالى: (إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى) (سورة طه، اية١١٨) الآية تدل على أن الأمن الاقتصادي مشكلة وجدت منذ خلق ادم عليه السلام وان الإنسان بفطرته يسعى لتحصيل احتياجاته.

قال تعالى: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (١) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (٢) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ(٤)) (سورة قريش)

الأمن الذي أوجده الله تعالى في مكة ساعدهم على أن يسيروا في الأرض امنين حيثما حلوا وجدوا الكرامة والرعاية وشجعهم على إنشاء

خطيـن عظيمين مـن خطوط التجارة، عـن طريق القوافل إلـى اليمن في الجنوب والى الشـام في الشـمال(قطب، ص ١٠٦)

من خـلال هذه الآيـات يتبين لنا منهـج القـران الكريم فـي تحقيق الأمن الاقتصادي من خـلال المحافظة علـى التوازن(وَضَرَبَ اللَّـهُ مَثَلاً)، فالجوع والخـوف بعبارة النـص مناقضتان للأمـن والطمأنينة ومسـببات للإزعاج ووجودهما مدعـاة لمحاربتهمـا والرجوع ثانية إلـى حالة الأمن.

وقـد أبـاح القـران الكريـم المعامـلات التجارية ووسـائل الكسـب ومنع بعـض المعامـلات لما تسـببه مـن الضـرر بالصالـح العام.

ومـن خـلال التخطيط حين ظهر في قصة سـيدنا يوسـف عليـه الصلاة والسـلام حيـث تم اعتمـاد التخطيـط فقد وضعـت خطـة مدتها خمس عشـرة سـنة وبصرف النظر عن سـبب اعتماد هـذا العدد من السـنوات وهـو الوحـي فـإن التخطيـط كان واضحـاً في سـياق الآيات فالسـنوات السـبع الأولى كانـت لزيـادة الإنتـاج والإنتاجية والادخـار، والسـبع الثانية لتوزيـع الثروة بعدالة تضمـن الاكتفاء للجميع ولإعادة اسـتثمار المدخرات، والعـام الأخير لإعـادة الانتعـاش للاقتصاد، والرجـوع به إلى حالـة التوازن (القضاة، ١٩٩٦م)

ثانياً: الأمن الاقتصادي في السنة النبوية

حـث نبينا محمـد صلى الله عليه وسـلم علـى العمل بكافـة المجالات مما يؤدي إلـى تحقيق الأمن الاقتصـادي، وفيما يلي بعـض الأحاديث التي تدل على ذلك:

- عـن انـس رضـي الله عنه قـال: قال رسـول الله صلى الله عليه وسـلم (مـا من مسـلم يغـرس غرسـا، أو يزرع زرعـا فيـأكل منه طير أو إنسـان أو بهيمـة، إلا كان لـه بـه صدقة)(البخـاري، ٢٠١٣، ص٣٧٩) يبيـن الحديـث الشـريف أهميـة العمـل بالزراعة والأجر والثـواب عليه ومما يسـاهم في تحقيـق الأمـن الاقتصادي.
- عـن أبـي هريـرة رضي الله عنـه عن الرسـول الله صلى الله عليه وسـلم

قـال: (مـا أكل أحد طعاما قـط خيراً من أن يـأكل من عمل يـده، وإن نبي الله داود عليـه السـلام كان يـأكل من عمـل يده)(البخـاري، ص٣٣٨) في الحديث إشـارة إلـى مكانة العمـل وأهميته ودليـل ذلك إن الأنبيـاء كانوا يمارسـون مختلف الأعمال.

- عـن النعمـان بن بشـير قال رسـول الله صلـى الله عليه وسـلم: (ترى المؤمنين فـي تراحمهـم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسـد إذا اشـتكى عضوا تداعى له سـائر جسـده بالسـهر والحمى)(البخـاري، ص١٠٢)

يدل الحديث الشـريف علـى التكافـل والتعـاون والتراحم بيـن المؤمنين، وتكافـل مـن الأمور التـي تحقق الأمـن الاقتصـادي لدول.

- عـن عبيـد الله بن محصـن رضي الله عنه أن رسـول الله صلـى الله عليه وسـلم قال: (مـن أصبح منكـم أمنا في سـربه، معافى في جسـده، عنده قوت يومـه، فكأنما حيزت لـه الدنيا) (الترمـذي، ١٩٧٥م، ص ٣٧١)

في هذا الحديث الشـريف يبيـن النبي صلى الله عليه وسـلم للأمة أجمعين الأسـس التي لا بد منها لقيام حياة كريمة سـعيدة وهذه الأسـس هي:

1. الأمن وعدم الخوف.
2. الصحة والسلام.
3. الكفاية من الغذاء.

وهذه الأسس أركان أساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي.

المطلب الثالث: شـروط تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع والتحديات التي تواجهه.

إن الأوضـاع الاقتصاديـة لأي مجتمع مـن المجتمعات لا يمكـن عزلها عن الأوضـاع السياسـية والاجتماعية والإداريـة، فهي جميعا تتداخـل وتبادل التأثير فيمـا بينها(عجوة، ٢٠٠٨م)

وتؤثـر على الأمـن الاقتصـادي لأي بلـد، فالاقتصـاد جزء مهم مـن حياة

الفـرد الـذي يتخذ قـرارات اقتصاديـة عديدة في اليـوم الواحد سـواء على المسـتوى المحلـي أو العالمـي، والأمـن الاقتصـادي مهـدد بالانهيار أو بالفقـدان لدى شـريحة كبيـرة مـن المواطنين فـي مجتمعنـا العربي.

أولا: شروط تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع

مـن الأمـور التـي إذا وجـدت فـي المجتمـع تسـاهم فـي تحقـق الأمن الاقتصادي(الطويـل، ٢٠١٠م، بـن قانـة، ٢٠١٢م)

1. السـلام والأمن: لان الاحتـلال والتدخل في الشـؤون الداخلية للدول وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشـعوب.
2. إصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
3. الحد من الفقر والبطالة.
4. الارتقـاء بالخدمـات المختلفـة والمتعلقـة بالسـكان مـن صحيـة وتعليميـة وغيرهـا.
5. الاسـتقرار المالي العالمـي وتفعيل دور المؤسسـات المالية العربية لزيادة الاسـتثمارات العربية ودعم الاقتصاد الحقيقـي للدول العربية.
6. رفـع القـدرات البشـرية للمواطـن العربي وتوسـيع فـرص العمل أمامهم .
7. التمويـل: ويعتبر من أهم شـروط تحقيق الاسـتقرار الاقتصادي، لان التغيرات تؤثر على الأسـعار والأجور.
8. توفيـر المناخ الملائـم والحماية اللازمـة لها وتسـهيل حركة رؤوس الأمـوال العربية بيـن أقطار الوطـن العربي.
9. التنميـة الاقتصادية: فهي تواجـه التخلف في كافـة المجالات العلمي والثقافـي، وتعتبـر عمليـة التنميـة تحـول مـن أوضـاع اقتصاديـة واجتماعيـة قائمـة وموروثـة وغيـر مرغوب فيهـا إلى أوضـاع أخرى مسـتهدفة وأفضـل منها.
10. تدريب الكوادر البشرية لرفع كفاءتها وزيادة دخول الأفراد.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

كما تظهر مؤشرات الأمن الاقتصادي من خلال وجود احتياطي في البنوك، ووجود الاحتياطي الكافي من السلع الرئيسية مثل النفط والغاز والقمح وغيرها، وانتظام الناس في أعمالهم، ومدى شعور الناس بالأمن والطمأنينة (العناني، ٢٠١٣م)

ثانيا: التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الاقتصادي

هناك الكثير من التحديات والعقبات التي تؤدي إلى فقدان الأمن الاقتصادي، وقضية الأمن الاقتصادي ليست قضية أكل وشرب وتملك فقط بل هي قضية استقرار وطمأنينة وتأمين الاحتياجات بسلاسة ويسر(سقا، ٢٠١٢م)

1. الأزمات السياسية: التي انعكست بشكل كبير على اقتصاديات دول المنطقة مما أدى إلى تردي نمو الاقتصاد.
2. غياب السلام والأمن وخاصة في بعض الدول العربية مثل العراق التي دُمرت فيها البنية التحتية وأصبح اقتصاده أحادي الجانب يعتمد على سوق النفط (العبوشي، ٢٠١٥م)
3. الحروب التي استهدفت استنزاف الاقتصاد العربي.
4. الفساد الإداري والمالي وأصبحت القاعدة في التعامل بالوسائل الغير مشروعة وعدم الثقة (الطويل، ٢٠١٠م)
5. عبء المديونية.
6. انتشار الفقر والأمية.
7. البطالة: وتعتبر من اخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم ولها نتائج وانعكاسات في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تتركه من أثار سلبية في حياة الأفراد والجماعات (الطويل، ٢٠١٠م)
8. هجرة الشباب وترك الأوطان ونقص الأيدي العاملة.
9. العنف والجريمة وخفض مستويات المعيشة (الحلواني، ٢٠٠٦م، ص٩٠)

المبحث الثاني: دور الإعلام في تحقيق الأمن الاقتصادي

المطلب الأول: تأثير الإعلام على المجتمع

إن لوسائل الإعلام تأثير كبير وسريع على أفراد المجتمع لاحتوائها على عناصر جذب قوية، ويواجه المجتمع تحديات بسبب الإعلام الفاسد الذي يوجه ضد القيم الدينية والأخلاقية والمعنوية، والإعلام اثبت عبر العصور وباختلاف المجتمعات في بناء سلسلة من المفاهيم والقناعات والاتجاهات والسلوكيات منها ما هو سوي ومنها ما هو غير ذلك، والإعلام يؤدي ادوار سياسية وثقافية ودينية واجتماعية واقتصادية، ويقوم بالتوجيه والإرشاد.

أن المجتمعات تنتظر رسالة إعلامية هادفة تنشر الثقافة والعلم والفكر السليم بعيدا عن التضليل، فالإعلام يؤثر على عملية صنع القرار بكل أشكاله والتعريف بالتحديات التي تواجه المجتمعات، وللإعلام مشاركة ايجابية في عملية الاصلاح الاقتصادي وخاصة بعد ظهور الإعلام الجديد [1] ، كما ساهم في ظهور ما يسمى بالاقتصاد الالكتروني والتجارة عن طريق وسائل الإعلام (العبوشي، ٢٠١٥م)

ويعتبر الإعلام الشريك الحقيقي لمؤسسات الدولة والمواطن على السواء وتمثل جزء رئيسي في حياة الناس، فالفرد لا يعتمد على وسائل الإعلام كمصادر للحصول على المعلومات فحسب بل هو يحتاجها لإيصال صوته وحل قضاياه الكبيرة (الحاج، ٢٠١٦م)

وعلى الإعلام مسؤولية نشر الوعي والثقافة بجميع المجالات والتعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية، حيث يعتبر حلقة الوصل بين الرأي العام الذي يمثل الناس بجميع اتجاهاتهم واحتياجاتهم من جهة وصانعي القرارات في الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى (الحاج، ٢٠١٦م)

وللإعلام مجموعة ادوار في المجتمع منها:

١- هو إعلام تعددي بلا حدود ومتعدد الوسائط ليؤدي ادوار جديدة كليا لم يكن بوسع الإعلام التقليدي تأديتها.

1. الـدور الترابطي: حيث يتقاسـم النـاس الهموم ويعرفـون من خلال الصحـف والوسـائل الإعلاميـة الالكترونيـة علـى مـا يحـدث داخل ا لمجتمع .
2. الدور الرقابي: مسـاعدة الحكومات على كشـف المخاطر التي يتعرف لها المجتمع مثل الفسـاد الإداري.
3. الدور التنموي: محاربة التخلف والنهوض الاقتصادي
4. الـدور الإعلانـي: إمـداد المسـتهلكين بالمعلومـات عـن السـلع والخدمات(الخيـاط)

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد بالإعلام

إن عمليـة الاتصـال تمثل الإعلام بجميع وسـائله كحلقة وصلـى بين الرأي العـام الـذي يمثـل النـاس بجميـع اتجاهاتهـم واحتياجاتهم وبيـن الدولة ومؤسسـاتها مـن جهـة أخـرى، كما أن وسـائل الإعـلام تعـرف الناس بواجباتهم اتجـاه مجتمعهم ودولتهـم وحقوقهم، ولهـا دور في معالجة قضايـا العصر ومشـاكله مـن خـلال النظريات والمبـادئ التـي اعتمدت لـدى كل نظام أو دولة من خلال وسـائل الإعـلام المتاحة داخليـا وخارجيا وبالأسـاليب المشـروعة لدى كل نظـام وكل دولة (الحـاج، ٢٠١٦م)
والاقتصـاد من الأنظمـة الرئيسـية والمهمة فـي الدولة والتـي يجب أن تأخذ مسـاحة كبيـرة من برامج وسـائل الإعلام المختلفـة، فالإعلام الناجح فقط يمكنـه أن يصبح اقتصـادا ناجحا.
وهنـاك علاقة ارتباطيـه قوية بين الإعلام والاقتصـاد، بحيث أن المعلومة فـي علم الاقتصاد تعتبر اسـتراتيجية مهمة سـواء بالنسـبة لمتلقيها من أفراد أو مؤسسـات (السيف، ٢٠١٣م)

أولا: دور الإعلام في تنمية الاقتصاد

للإعـلام دور بارز فـي تنمية وتطـور ونمـو الاقتصاد من خلال عـدة أمور

منها:(العبوشي، ٢٠١٥م)

1. التعريف بمنجزات الاقتصادية التي حققها الوطن.
2. التعريف بالقضايا والتحديات الاقتصادية.
3. التغطية الإعلامية الموسعة لموارد المالية للبلد.
4. تقديم معلومات عن أوجه القصور في التنمية الاقتصادية.
5. تكليف مختصين في الاقتصاد لتغطية القضايا الاقتصادية.

ثانيا: الإعلام الاقتصادي

يعتبر الإعلام الاقتصادي حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية للحركة الاقتصادية الناجحة للمجتمع حيث أنه يعمل على توفير البيانات والمعلومات للأفراد والمؤسسات والمختصين سواء للمواضيع الاستثمارية أو المجالات الاقتصادية المختلفة (السيف، ٢٠١٣م)

ولكن الإعلام الاقتصادي العربي يعاني من قلة النضوج، فمن الضروري الاهتمام بهذا الجانب، فالصحفي الاقتصادي يجب أن ينقل حقيقة ما يحصل حول أفراد المجتمع وخاصة ما يسمى واقع ومستقبل، معيشتهم ومدخراتهم ومصادر رزقهم بكل مصداقية.

ومما يساعد على نقل المعلومات الاقتصادية الملاحق الاقتصادية اليومية في الصحف فهي من ضرورات الإعلام الاقتصادي، وتعتبر عنصر جذب جماهيري لأنها تحتوي على أحداث وتحليلات اقتصادية(بنكاسم، ٢٠١٣م)

فيعتبر تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو قضايا الإصلاح الاقتصادي المختلفة من اجل كسب تأييد الجماهير وتحقيق فعالية النظام السياسي واستقراره دور رئيسي على وسائل الإعلام المختصة في المجال الاقتصادي، ولا بد لها من المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي (سليمان، ٢٠١١م، ص١٤٥)

وهذا يدل على الحاجة إلى إعلام اقتصادي مبني على أسس فنية مبنية على العلم والمعرفة والتخصص فكل من يكتب أو يحلل ويناقش

وينتقد في المسائل والقضايا الاقتصادية يجب أن يكون متخصصا وله دراية وخبرة وتجربة في المواضيع والقضايا الاقتصادية المختلفة، إذن فالإعلام الاقتصادي سلاح ذو حدين، حد يكشف الحقائق لمعالجة المشاكل القائمة، وحد يعمل على التهويل والتضليل (بنكاسم، ٢٠١٣م)

المطلب الثالث: وسائل الإعلام كإحدى الطرق لتحقيق الأمن الاقتصادي لدى المجتمع

تساهم وسائل الإعلام في التعريف بالنشاط الاقتصادي عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحليلات وتفسير المصطلحات الاقتصادية المعقدة، ونشر المعلومات التي تشمل على الحقائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث (الحسنات، ٢٠١١م)

فلا بد من وجود الإعلام الاقتصادي الذي يختص ويهتم بالجانب الاقتصادي لمخاطبة أفراد المجتمع وإقناعه في عملية الاصلاح الاقتصادي عن طريق تقديم توجيهات للاقتصاد والتعريف بالأنشطة الاقتصادية. والشعور بالمسؤولية لتحقيق التنمية المتوازنة والأمن القومي.

فالإعلام الاقتصادي له دور في توجيه سلوك المواطنين من اجل تحمل مسؤولياتهم في مجالات النمو الاقتصادي، وتوعية المجتمع. وعلى رجل الإعلام العربي أن يجعل المواطن العادي يحس بمشكلة التنمية داخل الوطن العربي، وبإبعادها القومية الحقيقية، وان يدرك علاقة المشكلة بالعالم، وتأثيرها وتأثرها بالأزمات العالمية، كمشاكل الغذاء والطاقة والبطالة والنقد والتضخم. والتأكيد على أهمية اشتراك رأس المال مع الطاقة البشرية مع الثروة الطبيعية، وان هذه العناصر لا ينبغي التفاخر بأيها أو المزايدة على أحداها (محمد، ١٩٧٩م، ص٤٢١)

إذًا نحن بحاجة إلى إعلام اقتصادي متخصص وقوي وفعال ويتصف بالمصداقية ونقل الحقائق من مصادرها الأصلية دون تهويل وتضليل

وتحيـز، أي إعلام موضوعـي ونزيه.
ولبنـاء إعـلام اقتصادي تنموي صالح يجـب العمل على نشـر ثقافة التنمية بيـن المجتمعات ووجـود اسـتراتيجية مهنيـة واضحة تقوم على أسـس البحث العلمـي لتحليل والاسـتقراء وتدفق المعلومات بشـفافية واضحة (العبوشي، ٢٠١٥م)
والإعـلام قـادر على تركيز الانتبـاه على مشـاكل التنميـة وأهدافها ولديه القـدرة على النهـوض بالآمـال الوطنية والشـخصية على حد سـواء في حال توافـر الشـروط الموضوعيـة لذلك فهـو مؤشـر وأداة للتغيير في نظـام اجتماعي شـامل، والتركيـز علـى القضايا التـي تمثل عائقـا للتنمية مثل المشـكلة السـكانية، الأمية، البطالة، الإدمان، التلـوث البيئي ونقص الوعي وربـط ذلك بالحيـاة الاقتصادية (الضلاعيـن، ٢٠١٥م)
ومما يسـاعد الإعـلام الاقتصادي علـى القيـام بواجبه لا بد مـن أن يتمتع بالحريـة التـي تلعـب دور فـي تعميـق الديمقراطيـة وتقوية المشـاركة السياسـية وتعزيـز حقـوق الإنسـان، وتدعيم الحكـم الديمقراطـي، حيث تعمل كأداة فعالة لمراقبة السـلطة وكشـف الفسـاد وتزويـد الجمهور بالمعلومـات التـي تمكنـه من صناعـة قراراته بأسـلوب رشـيد قائم على المعرفـة والفهم(الهضيبـي، ١٩٨٧م)

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. التنمية الاقتصادية في الإسلام ليست مجرد العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه المادي وإنما هي إعادة بناء اجتماعية واقتصادية شاملة.
2. المؤسسات الإعلامية من أقوى المؤسسات المجتمعية تأثيرا على المجتمع.
3. العناصر الأساسية التي يقوم عليها الأمن الاقتصادي الأمن والاستقرار، الأمن الصحي، الأمن الغذائي.
4. الإعلام الاقتصادي له دور فعال في تعزيز الأمن الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

توصي إليها أثناء البحث أوصي بالتوصيات التالية:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وما ورد فيها عن أهمية العمل والتعاون بين أفراد المجتمع لتحقيق الأمن الاقتصادي.
2. ضرورة تعاون مؤسسات الإعلام مع كافة مؤسسات الدولة خاصة وعامة لتعزيز الأمن الاقتصادي بكافة الوسائل المتاحة.
3. على وسائل الإعلام نشر الوعي الديني والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي، وحث الشباب على العمل بكافة المهن، وحث الدولة على إقامة المشاريع الصغيرة التي تستهدف الشباب العاطلين عن العمل للحد من الفقر والبطالة والمساهمة في التنمية الاقتصادية

المصادر والمراجع

- البخاري، محمد بن إسماعيل، (٢٠١٣م)، صحيح البخاري، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، ط ٢.
- بنكاسم، محمد، (٢٠١٣م)، غياب الأمن الاقتصادي فجر ثورات العرب، الدوحة، قطر، www.aljazeera.net
- الترمذي، محمد بن عيسى، (١٩٧٥م)، سنن الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢.
- الحاج، سنا، (٢٠١٦م)، دور الإعلام في قضايا الأمن الاقتصادي والاجتماعي، www.ministryinfo.gov.ib
- الحسنات، فاروق خالد، (٢٠١١م)، الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامة، عمان، الأردن، ط ١.
- الحلواني، ماجى، (٢٠٠٦م)، الإعلام وقضايا المجتمع، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر.
- الخياط، عبد العزيز ، دور الإعلام في التنمية الاقتصادية، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الاعلامي السنوي السابع، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، www.wrq-ml-bdlzyz-ikhyt
- الرازي، فخر الدين، (١٩٩٩م)، مفاتيح الغيب التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٣.
- سقا، مرهف عبد الجبار، (٢٠١٢م)، قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي في القران الكريم، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، www.giem.kantakji.com
- سليمان، نها أنور، (٢٠١١م)، الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي، دار العالم العربي، ط ١.
- السيف، حامد، علاقة الاقتصاد بالإعلام، ٧ \ ٥ \ ٢٠١٣م، www. alshahedkw.com
- أبو شويمة، حسن محمد، (٢٠١٦م)، الأمن الاقتصادي في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيلية، دار النفائس، الأردن، ط ١.

- الضلاعين، علي فلاح، وآخرون، (٢٠١٥م)، الإعلام التنموي والبيئي، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، ط١.
- الطويل، رواء زكي، (٢٠١٠م)، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران، ط١.
- عبد الجبار، حسين، (٢٠٠٩م)، اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر، دار أسامة، عمان، الأردن، ط١.
- العبوشي، أماني، دور الإعلام في تنمية الاقتصاد العربي، ١٤\٥ ٢٠١٥م، www.rawabetcenter.com
- عجوة، علي، (٢٠٠٨م)، الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٢.
- العناني، جواد، مؤشرات الأمن الاقتصادي، www.petra.gov.jo
ابن فارس، احمد، (١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ابن قانه، إسماعيل محمد، (٢٠١٢م)، اقتصاد التنمية(نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة، عمان، الأردن، ط١.
- القضاة، معن خالد، (١٩٩٦م)، منهج القران الكريم في تحقيق الأمن الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- قطب، سيد، في ظلال القران، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط١٧.
محمد، محمد سيد، (١٩٧٩م)، الإعلام والتنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر .
- ابن منظور، معجم لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل الكويتية، الكويت، ط٢.
النصر، محمد ، وشامية، عبد الله، (٢٠١١م)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الأمل، اربد، الأردن، ط٦.
- الهضيبي، سمير، (١٩٨٧م)، تأملات حول الحل الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، دار زهراء للإعلام العربي، ط١.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

إسهام المصرفية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إعـــداد :

د. رائد حسن محمد بني عيسى

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد الإسلامي / الجامعه الإسلامية بمنيسوتا

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان الآثار التنموية التي تسعى المصارف الاسلامية الى تحقيقها، لاسيما وأنها اكتسبت انتشاراً واسعا ومعاملات جمة في المجتمع، مما زاد في ثقة المتعاملين معها حتى بلغت من الحداثة والتطور ما وصلت إليه. وقد تناولنا من خلال دراسة المصرفية الاسلامية من حيث مفهومها ونشأتها وتطورها، وبيان مفهومها وخصائصها، وتبين من خلال الدراسة الصيغ التمويلية المشاركة والمرابحة والمضاربة وأنشطتها الائتمانية التي توظف فيها الأموال مما يسهم في تنمية المجتمع، في سبيل مواجهة سعر الفائدة، وإحلال الاستثمار والانتاج. وقد أظهرت الدراسة أن المصارف الاسلامية لها دور رئيس في تحقيق التنمية، وكذلك بيان الأثار التنموية التي تحققها المصرفية الاسلامية في المجتمع الذي يفرض على التعامل المصرفي أن يتوقف عن سعر الفائدة، من خلال إحلال صيغ التمويل التي تصطبغ بصبغة شرعية، وتوجه ادخاراتها الى الاستثمار عن طريق تمويل المشروعات التي تسهم في الانتاج والتوظيف وتدير عجلة الاقتصاد مما يخفف من البطالة ولو بشيء نسبي.

الكلمات المفتاحية

مصرفية إسلامية، صيغة تمويلية، تنمية اقتصادية، ادخار، استثمار

Abstract

The study aimed to explain the developmental effects that Islamic banks seek to achieve, especially since they have gained wide spread and large transactions in society, which has increased the confidence of those dealing with them until they have reached the level of modernity and development they have achieved. through the study, we have discussed Islamic banking in terms of its concept, origins and development, and explained its concept and characteristics. Through the study, we have shown the financing formulas of participation, Murabaha, and Mudaraba, and their credit activities in which funds are invested, which contribute to the development of society, in order to confront the interest rate, and replace investment and production.the study showed that Islamic banks have a major role in achieving development, as well as explaining the developmental effects that Islamic banking achieves in society, which forces banking dealings to stop using interest rates, by replacing financing formulas that have a legal character, and directing their savings to investment through Financing projects that contribute to production and employment and manage the wheel of the economy, which reduces unemployment, even if only relatively.

Key words

Islamic banking, financing formula, economic development, saving, investment

المقدمة

إن قيام المصارف الاسلامية بتأدية خدماتها المتعلقة بتجميع المدخرات من فئات المدخرين متوسطي ومنخفضي الدخل ومن غير المتعاملين بالفائدة المصرفية الى جانب ممارسة الاستثمار المباشر سوف تؤدي الى تحقيق الاهداف التنموية المرجوة في الاقتصادات النامية ذات التوجه الاسلامي، وهو ما يجعل من هذه المصارف مؤسسات ذات أهمية كبرى في اقتصادات الدول التي تفتقر الى اليه تجميع المدخرات بأسلوب يأخذ بنظر الاعتبار التقاليد والقيم الدينية السائدة. ومن هنا تحدد هدف البحث وفرضيته. ولم تعد المصارف الاسلامية حقيقه اقتصاديه قائمه في الاقتصادات ذات التوجه الاسلامي فقط، بل اصبحت ظاهره عالميه خاضعه للدراسة والتقويم من قبل مختلف الكُتاب والباحثين الاقتصاديين كبقية الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظاهره ائتمانية جديده تتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر الاقتصادية، حيث اصبحت الخدمات التي تقدمها اكثر تنوعا من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية؛ مما يعني اسهامها في فرض واقع ائتماني جديد في التعاملات المصرفية العالمية يستحق الاهتمام والدراسة لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية الشاملة.

مشكلة الدراسة:

لقد بدأت الصيرفة الاسلامية تجربتها قبل أحقاب حيث كانت مقدراتها وإمكاناتها لا تفي حاجة السوق إلى أن اشتد عودها واستند ساقها ، وبلغت من الحداثة والتطور ما هي عليه في الوقت الحاضر، حيث استقطبت من البشر الكثير مما زاد من استثماراتها وارتفاع عائداتها، مما أسهم في التشغيل والانتاج، لذا ففي هذه الدراسة لا بد من الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل تسهم المصرفية الاسلامية في التنمية؟ وكيف ساهمت في مائدة الانتاج، وما هي الآثار التنموية

التي تسعى المصرفية الاسلامية الى تحقيقها في الحياة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية وهذا يتطلب ضرورة البحث عن حقيقة هذا الدور، وسيتم ذلك من خلال التعرف وإلقاء الضوء على نشأة وفكرة المصارف الإسلامية وإظهار دورها في أي زمان ومكان من حيث ارتباطها بالشريعة الإسلامية والتي تقرر المصلحة التي فيها خدمة الانسان وما يحقق له أسباب عمارة الارض وتحقيق الخلافة فيها.

أهداف الدراسة

1. تقديم البديل الاسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين.
2. الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية في أوجه النشاط والعمليات المصرفية المختلفة.
3. إبراز دور المصرفية الإسلامية وإسهاماتها في التنمية.
4. تشجيع الاستثمار من خلال إيجاد الفرص التي تحقق الانتاج.
5. الوقوف على الآثار التنموية التي تسعى المصرفية الاسلامية الى تحقيقها في الحياة الاقتصادية.

منهج الدراسة

لقد اتبعت في بحثي هذا المنهج التحليلي والاستقرائي في جمع المعلومات من الجهات المختصة ومن كتب الفقهاء، ثم تحليلها للوصول إلى النتائج واستقراءها للحصول على النتائج وإبراز التوصيات.

الدراسات السابقة

- **دراسة النوري** (٢٠٠٩م) بعنوان: التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا

المسارات، التحديات والآفاق" هدفت الدراسة الى بيان التجربة المصرفية في أوروبا بمساراتها المختلفة، وقد تناولت الدراسة جملة دوافع الاهتمام بهذه الظاهرة المستجدة في الساحة المصرفية والحرص على جذب الرساميل الاسلامية، ومسارات التجربة المصرفية بأوروبا، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي "يعيش اليوم أزهى فتراته، وانه يسير بشكل أفضل من أي وقت مضى" وأن الآفاق امامه تنطوي على إمكانيات نمو واعدة. وبالنسبة للمصرفية الاسلامية في اوروبا تقف هذه الصناعة على أعتاب توسع كبير استنادا الى حجم الإمكانات الكامنة للصيرفة الإسلامية في عدد من الدول الأوروبية الرئيسية.

- **دراسة البيروتي**(٢٠١٠م) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار

هدفت الدراسة إلى بيان دور المصارف الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من خلال تطبيقاته المعاصرة، وقد تناولت الدراسة الأهداف الهامة والرئيسية للمصارف لأحكام الشريعة الإسلامية والعمل على استغلال الموارد المتاحة الإسلامية دعم التعامل أفضل استغلال وتوجيه الأموال المتاحة للعمليات الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد، وقد توصلت الدراسة إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **دراسة الرفيعي**(٢٠١٢م): بعنوان: المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية: هدفت الدراسة الى ابراز دور القطاع المصرفي المباشر وغير المباشر في تنمية الاقتصادات ذات التوجه الاسلامي باعتبارها مؤسسات ماليه تمارس انشطه ائتمانية ذات طبيعة خاصه فرضتها احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية. وقد تناولت مفهوم المصارف الاسلامية وخصائصها، وكذلك صيغ التمويل في المصارف ومقومات نجاح المصارف الاسلامية. ثم توصلت الى دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك من نظام العمل فيها

القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.

- **دراسة العاني**(٢٠١٣م) بعنوان: التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية دراسة مقارنة: هدفت الدراسة الى تقييم وتطوير منتجات أدوات التمويل الاسلامي، بحيث تشارك السوق المصرفي، وتقديم آفاق علمية لمنتجات التمويل الاسلامي، وتطوير صيغ التمويل في توظيف الودائع في المشاركات والصكوك الاستثمارية، وقد تناولت الدراسة طبيعة التمويل ووظائفه في البنوك، وكذلك أساليب أدوات التمويل المستخدمة في البنوك الاسلامية وصيغ التمويل، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الاسلامي لم يعد حكراً على العالم الاسلامي فحسب، بل أصبح ظاهرة عالمية تكتسب انتشاراً واسعاً كل يوم، وكذلك أصبحت منافسة للبنوك التجارية مع المحافظة على الضوابط الشرعية وقبول المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التجارية على قاعدة المصالح المادية.
- (٢٠١٠)**دراسة Hasan Dridi**, (٢٠١٠) بعنوان: The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study هدفت الدراسة الى بيان نمو التمويل الاسلامي، وقد ساهمت عدة عوامل في النمو القوي للتمويل الاسلامي، وكذلك حجم الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية .

وقد تناولت الدراسة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية الأخيرة من خلال النظر في تأثير الأزمة على الربحية والائتمان ونمو الأصول، والتصنيفات الخارجية في مجموعة من الدول التي يوجد بها نوعان من البنوك وأن لها حصة كبيرة في السوق.وقد توصلت الدراسة إلى تسليط الضوء على عدد من التحديات الخاصة بقطاعات محددة والتي يجب معالجتها للتمكن من مواصلة النمو بوتيرة مستدامة. وعلى وجه التحديد، التحديات الرئيسية التي تواجهها والتي تشمل الصناعة المصرفية الإسلامية والبنية التحتية وأدوات مخاطر السيولة والإدارة، التي لا تزال متخلفة في العديد من البلدان.

- **دراسة الازرق** (٢٠١٠) بعنوان Global Financial crisis and Islamic finance:

هدفت الدراسة الى إبراز الأزمة العالمية الحادة التي امتدت من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك التجارة الدولية في المصنوعات، السلع والخدمات، لكن المشكلة هي أن التمويل الإسلامي لا يزال في مهده وتسيطر على نسبة صغيرة جدًا من التمويل الدولي. وقد تناولت الدراسة أساسيات التمويل الإسلامي وأن الاقتصاد الإسلامي في الإسلام هو منهج حياة شامل يحقق التوازن بين الحاجة الروحية والمادية للإنسان.وأن الشريعة تهدف إلى تنظيم جميع جوانب حياة المسلم، بما في ذلك المعاملات التجارية والمالية. هناك ثقة عميقة في صحة التمويل الإسلامي من حيث التزامه بالتمويل من خلال المبيعات والإيجارات والشراكات، ومن حيث وتجنبها القروض بكافة أنواعها، على اعتبار أنها كذلك طريقة للتمويل تأخذ التمويل بعيدًا عن السوق الحقيقية للإنتاج والتبادل. على نفس المنوال، هناك ثقة متأصلة في مبدأ رفض تداول أو توريق الديون. وهذه أهم الضمانات التي يقدمها ولن ينزلق النظام المالي إلى أزمة.وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يعكس بصدق روح الإسلام، ولا يزال استخدام الأسهم والربحية والخسارة صغيرًا جدًا. وجميع الشروط التي نصت عليها الشريعة لا يتم مراعاتها بأمانة من خلال استخدام الحيل القانونية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم الفهم الصحيح للموضوع وأن الهدف الأسمى للتمويل الإسلامي هو عدم توفر المدربين الموظفين، وغياب عدد من المشتركين أو الداعمين المؤسسات اللازمة لتقليل المخاطر المرتبطة بها،والمخاطر الأخلاقية، والتأخر في تسوية الالتزامات المالية.

المبحث الأول:
المصارف الإسلامية مفهومها ونشأتها وأهميتها اهدافها

المصـارف الاسـلامية هي مؤسسـات ماليـة مصرفية لتجميـع الاموال وتوظيفهـا وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشـريعة الاسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمـع وعدالـة التوزيع بوضع المال في مسارهِ الاسـلامي السـليم، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء المعاشـي والتكافل الاجتمـاعي داخل مجتمعات الامة الاسلامية.
المطلب الأول: مفهومها نشأتها مميزاتها

الفرع الأول: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها:

أولًا: عرف المصرف الاسلامي:

1. «بأنـه مؤسسـة ماليـة تقـوم بدور الوسـاطة الماليـة بـين فئتـي المـدخرين والمسـتثمرين (في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشـاركة في الـربح والخـسارة، والقاعدة الشـرعية الغُنم بالغُـرم)، فضـلًا عـن ادائها للخدمـات المصرفية في إطـار العقـود الـشرعية، وبالشـكل الذي يسـهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة فـي البيئة التي تعمـل فيها». (القـري، ٢٠٠٤: ٩).
2. عـرف المصرف الاسـلامي علـى انه مؤسسـة مالية نقديـة تقـوم بالأعمـال والخدمـات الماليـة والمصرفيـة وجـذب المـوارد النقدية وتوظيفهـا توظيفاً فعـالًا يكفل نموهـا وتحقيق اقـصى عائد منها وبما يحقق اهـداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطـار احكـام الـشريعة الاسـلامية (العجلوني، ٢٠٠٨: ١١٠)

ثانياً: نشأة وتطور المصرفية الإسلامية

10. كان أول مصـرف اسـلامي حكومـي هـو مصـرف ناصـر الاجتماعي

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

في مصر الذي تأسس في عام ١٩٧١م، ويتلقى المصرف الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع ارباحه على المودعين (المالقي، ٢٠٠٠: ٦٧).

11 وفي سنة ١٩٧٥ تم انشاء مصرف دبي الاسلامي الذي يقدم كافة الخدمات المصرفية على اساس اسلامي ، والمصرف الاسلامي للتنمية بجدة ويساهم فيه جميع الدول الاسلامية ، وهو مؤسسة دولية للتمويل الانمائي والتجاري والقيام بالأبحاث والتدريب، وفي عام ١٩٧٧م تم انشاء مصرف فيصل الاسلامي السوداني ومصرف فيصل الاسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي كما تم انشاء الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية ومقره في مكة المكرمة بهدف دعم الروابط بين المصارف الاسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها وتأكيد طابعها الاسلامي والتنسيق بين انشطتها وتمثيل مصالحها (شبير،٢٠٠٦: ١٥٣-١٥٤).

12 في عام ١٩٧٨ تأسس المصرف الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار بموجب قانون خاص كشركة مساهمة عامة برأسمال قدره اربعة ملايين دينار أردني وتم تحويل شركة بيت الاستثمار الاسلامي الاردنية الى المصرف الوطني الاسلامي الاردني عام ١٩٧٨، كما تم انشاء مصرف البحرين الاسلامي في سنة ١٩٨٢، والمصرف الاسلامي الماليزي بيرهاد عام ١٩٨٧، كما تم تحويل مؤسسة الراجحي للصرافة السعودية الى مصرف اسلامي تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار عام ١٩٨٧، وغيرها كثير من المصارف الإسلامية في مختلف الدول. (صديقي، ٢٠٠٦: ٧).

الفرع الثاني: ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية

أولًا: الصفة العقائدية: الرسالة التي تحملها المصارف الاسلامية، اي انها لا تؤدي وظيفة اقتصادية فحسب بل تعمل على تجسيد المبادئ

الاسلامية في الواقع العملي لحياة الافراد وانما تعمل على اقامة مجتمع اسلامي نصا وروحا بالإسلام وبمبادئ الاقتصاد الاسلامي التي تعمل على الأخذ بقاعدتي الحلال والحرام في المعاملات. (فضل المولى، ١٩٨٥، ١٥)، وكذلك تعمل على:

ثانياً: الصفة التنموية: إن التنمية الاقتصادية لابد وأن تكون مرتبطة بتنمية نفسية وعقلية لأفراد المجتمع، إذ تركز على التنمية النفسية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة فعندما وصل إلى المدينة بدأ عمله ببناء مؤسستين: المسجد والسوق حتى تكون التنمية النفسية والعقلية والاقتصادية متلاحمة مع بعضها كل واحدة منهما تقوي الأخرى فالمسجد ينمي المعرفة والعقل والخلق النفسي ويصب ذلك كل آثاره في السوق والمعاملات. (الهواري، ١٩٨٠، ٩٦)

ثالثاً: الصفة الاستثمارية: يقوم جزء كبير من نشاط المصارف الإسلامية على عملية الوساطة المالية، والتي تقوم على إحلال نظام المشاركة في الاستثمار محل نظام القرض بفائدة، وهذه العملية تجعل مسألة الاستثمار ليس فقط مسألة ضرورية ولكنها تصبح الشغل الشاغل لإدارة المصرف ويتوقف عليها وجود المصرف من عدمه. لآن العقد مع المقرضين بالنيابة عنهم في استثمار أموالهم. ولضمان نجاح نظام المشاركة في الربح والخسارة، فأن المصرف يقوم بالبحث عن فرص الاستثمار الناجحة، كما يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، وقد يقوم بعملية الاستثمار هذه بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من البداية سواء كانت هذه المشاركة بالجهد والمال كشركة العنان أو بالجهد كالمضاربة، وهذه الأداة الاستثمارية من أهم الأدوات التي تحرر العمل خاصة الماهر من عبودية رأس المال. (الهواري، ١٩٨٠، ١٠١)

رابعاً: الصفة الاجتماعية: إن المصارف الإسلامية لابد وأن تكون بالضرورة مصارف اجتماعية تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي ويمكنها تحقيق ذلك من خلال الآتي: (العبيدي، ٢٠٠٢، ٣٦)

1. قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وإدارة أموالها، إذ أن وظيفة الزكاة وظيفة اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى.
2. الطبيعة الإسلامية الاستثمارية للمصرف بما تقدمه من نظام المشاركة تجعل منه مصرفاً اجتماعياً على مستوى عالٍ من الوصف، لان في المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تركيز الثروة وتقليل التفاوت الطبقي الذي ولده نظام الفائدة.
3. إن الصفة الاجتماعية للمصرف الإسلامي تفرض عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية وأن يكون هدفه تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمارات، وهو بهذا يعد مؤسسة استثمارية وتنموية واجتماعية.

الأسس التي قامت عليها المصارف الاسلامية في العمليات الاستثمارية:

تنطلق المصارف الاسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بأسس واركان الاقتصاد الاسلامي والمتمثلة في: (سلطان، ٢٠٠٤: ٥٥-٥٦.)

1. منع التعامل بسعر الفائدة وكل اشكالها (اخذاً او عطاء).
2. التمسك بقاعدة (الحلال والحرام) في الشريعة الاسلامية والموجهات الاسلامية الاخرى
3. مبدأ الغُنم بالغُرم، اي ان المال لا يكون غانماً الا إذا تحمل مخاطر.
4. الايمان بمبدأ العمل اساس الكسب.
5. توجيه المدخرات الى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. الحرية الاقتصادية المتوازنة، وبناء عليه يمكن القول ان مفهوم

المصارف الاسلامية يتضمن عناصر اساسية هي: (الشيخ، ١٩٩٤،٣٥)

7 الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية، من حيث عدم التعامل بالربا

8 تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.

9 تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقاً للأولويات ا لتنمو ية

10 اداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة اموال ومعاملات ونتائج اعمال المصرف الاسلامي. (الكفراوي، ٢٠٠١: ١٤٣-١٤٤)

المطلب الثاني:
اهدافها المصارف الاسلامية والأسس التي قامت عليها

الفرع الأول: الاهداف المالية للمصارف الاسلامية:

يعتبر المصرف الاسلامي مؤسسة مصرفية واسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، وهذه الاهداف هي:

أولًا: الاهداف المصرفية للبنوك الاسلامية:

1 جذب الودائع وتنميتها: يعد هذا من أهم اهداف المصارف الاسلامية، في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف الى عدم تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وافراده. (ناصر، ٢٠٠٠: ٤٧)

2 استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساس للمصارف الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية.

3 تحقيق الأرباح: الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الاسلامي، وهي نتاج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي

تنعكس في صورة ارباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين.

ثانياً: أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع المصرف الاسلامي اهداف متعددة ينبغي ان يحرص المصرف الاسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي: (الأمين: ٢٠٠٧: ٣)

1. تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح المصرف الاسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية.
2. توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الاسلامي باستثمار امواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين.
3. توفير الامان للمودعين: من أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة الى تسييل موجودات ثابتة، وهذا ما يحقق مدى ثقة المودعين في المصرف.

ثالثاً: أهداف داخلية: والأهداف الداخلية التي تسعى المصرفية الاسلامية الى تحقيقها ما يأتي: (السرطاوي، ٢٠٠٦: ١٥٣-١٥٤)

6. تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيس لعملية تحقيق الارباح في المصارف بصفة عامة، وحتى يحقق المصرف الاسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الاموال، وأن تتوافر لديه الخبرة المصرفية.
7. تحقيق معدل النمو: وحتى تستمر المصارف الاسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الاسواق المصرفية.

8 الانتشـــار جغرافيـــاً واجتماعياً: وحتى تســـتطيع المصارف الاســـلامية تحقيق اهدافهـــا المصرفية والاســـتثمارية للمتعاملين، لابد لها من الانتشـــار، بحيث تغطي اكبـــر قدر من المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص المصارف الاسلامية (الطيار، ١٤٠١هـ: ٧٩-٨٢)

أولًا: اســـتبعاد التعامل بالفائدة الربا: ينطلق البنك الإســـلامي من تصور الإســـلام لهـــذه الحياة ولـــكي تنســـجم البنوك الإســـلامية مـــع غيرها من المؤسســـات الأخرى التي تشـــكل في مجموعها المجتمع الإســـلامي لابد من تنقيتهـــا مما لا يتلاءم مع الإســـلام وبهـــذا ينعدم التناقـــض الموجود فـــي بنية المجتمع الـــذي يتعامل أفـــراده بالربا عـــن طريق البنـــوك الربوية. (الجمال: ٤٧).

ثانيـــاً: توجيه الجهـــد نحو التنمية عن طريق الاســـتثمارات: فقد ســـلكت البنـــوك الإســـلامية ســـبيلًا يتمشـــى مـــع المبـــادئ الإســـلامية وأصبحت تســـتثمر أموالهـــا بتوظيـــف الأمـــوال التجارية في مشـــروعات تـــدر عليه عائـــدًا، أو مســـاهمة البنـــك في رأس مـــال المشـــروع الإنتاجي ممـــا يترتب عليه أن يصبح البنك شـــريكاً كذلـــك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خســـارة بالنســـب التي يتفـــق عليها بين الشـــركاء.

ثالثاً: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: (الطيار، ١٤٠١هـ،٨١)
والبنـــك الإســـلامي لا يربط بيـــن التنميـــة الاقتصادية والتنميـــة الاجتماعية فحســـب بل إنه يعتبر التنمية الاجتماعية أساســـاً لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارهـــا إلا بمراعاتـــه وهو بذلك يغطـــي الجانبيـــن ويلتزم بصالـــح المجموع والعدالـــة ولا يتجه كما يتجه البنـــك الربوي إلى المشـــروعات التي تضمن له ربحـــاً أكثر دون مراعـــاة أمور التنميـــة، لأن ذلك خلل له نتائجـــه الخطيرة في المجتمع.

رابعـاً: تجميـع الأمـوال العاطلـة ودفعهـا إلـى مجـال الاسـتثمار والتوظيـف بهدف تمويل المشـروعات التجارية والصناعيـة والزراعية:
فإن المسـلمين الذيـن يتورعون عـن إيداع أموالهـم في البنـوك الربوية يتطلعـون إلـى وجـود بنـك إسـلامي يودعـون فيـه أموالهـم. (الطيار، ١٤٠١هـ، ٨٢)

المبحث الثاني:
طبيعة عمل المصرفية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

المطلب الأول: طبيعة عمل المصرفية الاسلامية

الفرع الأول: ماهية وطبيعة التعامل المصرفي الاسلامي

أولًا: ينبغي ان تتسم المؤسسات المالية التي تتصف بالإسلامية بسمات وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية، وبغية الوقوف على ماهية طبيعة التعامل المصرفي الاسلامي والتعرف على مساهمته الفاعلة في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد من الضروري اولًا توضيح اهم الخصائص المميزة للمصرفية الاسلامية والتي تتلخص فيما يأتي: (الكتاني، ٢٠٠٢: ٣-٤)

1. تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
2. تطبيق اسلوب المشاركة في الربح او الخسارة في المعاملات.
3. الالتزام بالصفات (التنموية، الاستثمارية، الايجابية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.
4. تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
5. تطبيق اسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.
6. كما تتميز المصارف الاسلامية بتقديم مجموعة من الانشطة التي لا تقدمها المصارف التقليدية وهي:
   - نشاط القرض الحسن.
   - نشاط صندوق الزكاة.
   - الانشطة الثقافية المصرفية.

لذا فأن المصرف الاسلامي ليس مجرد شركة تهدف الى الربح والامان والاستمرارية كما هو الحال لدى المصارف التقليدية، ولكنه مؤسسة من مؤسسات العمل الاسلامي ذات المنطلقات الفكرية وجزء من منظومة الاقتصاد الاسلامي، وعليه فلا تقتصر أهداف البنك على ما سبق ذكره وانما تمتد الى مجموعة من المسؤوليات التي ينبغي على المصرف الاسلامي ان يأخذها بعين الاعتبار ويسعى الى تحقيقها.

ثانياً: إن اضافة كلمة « اسلامي» الى المؤسسة المالية التي تقوم بأعمال البنوك التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب، حيث يرتكز العمل المصرفي الاسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من احكام الشريعة الاسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي.
وهذه المسؤوليات هي: (الخضيري، ١٩٩٠: ٣٢-٣٦) (العجلوني، ٢٠٠٨: ١١٤-١١٥)

1. مسؤولية عقائدية: تتمثل في تعميق مبادئ العمل الاسلامي والنظام المصرفي الاسلامي لدى العاملين في المصرف والمتعاملين معه.
2. مسؤولية تنموية: وذلك من خلال ايجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الاسلامي، وإعادة توظيف الارصدة الاسلامية داخل المجتمعات الاسلامية.
3. مسؤولية استثمارية: وتشمل نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري ومنع الاكتناز وترشيد الاستهلاك بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها، وابتكار صيغ مصرفية ومالية جديدة تتوافق والشريعة وتتناسب مع متغيرات الزمان والمكان.
4. مسؤولية اجتماعية: وذلك من خلال الموازنة بين الربح المالي والربح الاجتماعي، باستخدام وسائل ذات اهداف اجتماعية مثل الحث على الزكاة وجمعها وانشاء دور العلم والمستشفيات التي تقدم خدماتها للفقراء مجاناً او بأسعار معتدلة.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

5 مسؤولية ثقافية: من خلال نشر الكتب والمجلات والدراسات في الثقافة الإسلامية والمعرفة.

وتأسيساً على المعنى المذكور فأن

الفرع الثاني: طبيعة العمل المصرفي الاسلامي:

تتجلى طبيعة العمل المصرفي الاسلامي من خلال دوره الفاعل في الآتي:

أولًا: الدور التمويلي والاستثماري: الهدف من التمويل اساساً هو تسهيل المبادلات والانشطة الحقيقية التي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، وفي مقابل هذه الوظيفة يستحق التمويل عائداً ينبع من القيمة المضافة التي يحققها، وبناءً على هذا الاساس لابد من ان تكون جميع اساليب التمويل المستخدمة في المصارف الاسلامية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الحقيقي.

وتنظر المصارف الاسلامية الى الاستثمار على انه اساس تنمية المجتمع، معتمدة في ذلك على جملة من المرتكزات التي تقوم على تقديم التمويل الى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، مما يؤدي الى تنمية تلك القطاعات وبالتالي تنمية المجتمع وخلق الروح الايجابية في التعامل المصرفي. (الشرع ، ٢٠٠٣ ، ٢١).

ومن ناحية اخرى تتطلب عمليات الاستثمار من المصرف الاسلامي البحث عن افضل الطرق الاستثمارية وأرشد الاساليب حفاظاً على ثروة المجتمع من اي استخدام غير مناسب، من خلال تقديم خدمات او سلع لها قيمة حقيقية للمستهلك والمجتمع. (الشيبي، ٢٠٠٧: ٤).

ثانياً: الدور التنموي والاجتماعي: نجحت المصارف الاسلامية في جذب عدد ضخم من المدخرات ووجهت هذه الاموال الى قنوات التوظيف

الفعالة، والاستثمار في المشروعات التي ترفع مستوى المعيشة لغالبية الافراد من خلال التعرف على فرص الاستثمار وتعريف المستثمرين بها، او التعريف بالمناخ الاستثماري العام عن طريق نشر الدراسات والبحوث عن الاقتصاد واتجاهاته، لتلبية حاجات التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

ويظهر كذلك الدور التنموي والاجتماعي للمصارف الاسلامية من خلال الخدمات الاجتماعية المتعددة التي تقدم بها هذه المؤسسات والتي يمكن تصنيفها الى ما يلي:(الكتاني، ٢٠٠٢: ٨)

ويبرز الدور الاجتماعي للبنك فيما يأتي: (التقرير السنوي، ٢٠٢٢، ٢٧-٣٣)

البيان	الرقم	دينار/ ألف
صندوق همة وطن	1	1000.0
مؤسسة ولي العهد	1	50.0
وزارة الصحة	1	100
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	1	6
الهيئة الخيرية الهاشمية	2	5.5
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	1	42.5
مركز الحسين للسرطان	1	25
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	1	5
جمعيات وهيئات خيرية ولجان زكاة	22	189.5
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	4	118.5
لجان المساجد	3	6.3
تكية ام علي	1	5.0
مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	1	149.1
صندوق دعم اسر شهداء القوات المسلحة	1	100
المجموع	1	2821.9

1 **التبرعات**: يقدم البنك الكثير من الفعاليات الاجتماعية والثقافية، ومن بين هذه الفعاليات، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام ومشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية والمسابقات التي أقامتها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لحفظ القرآن الكريم وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم وغيرها من النشاطات الاجتماعية التي تقام في الأردن. بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك حوالي ٢,٨ مليون دينار، موزعة على النحو التالي

جدول رقم (١) يوضح التبرعات المقدمة من البنك الإسلامي الأردني

2 **القرض الحسن:** (التقرير السنوي، ٢٠٢٢، ٢٨)

استمر البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٩,٦ مليون دينار، استفاد منها حوالي ٢٠ ألف متعامل، وذلك مقابل حوالي ٢٠,٤ مليون دينار في عام ٢٠١٩، كان قد استفاد منها حوالي ٢٤ ألف متعامل.

كما تم منح ٨٤٥ متعاملاً قروض حسنة بلغت حوالي ٦٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٢٠ وذلك استجابة لبرنامج البنك المركزي الأردني لمواجهة ازمة كورونا والاتفاقية متوسطة الاجل.

3 **تمويل المهنيين والحرفيين**: (التقرير السنوي، ٢٠٢٢، ٢٨)

اهتم البنك منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة، وفي عام ١٩٩٤ استحدث البنك برنامجًا خاصًا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك الذي يعتمد على تسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع المموَّل. ويقوم البنك ايضًا بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال التمويلات الممنوحة لهم من أموال الاستثمار المشترك او من

أموال حسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية) أو من خلال الاتفاقيات الخاصة الموقعة مع البنك المركزي الأردني بالخصوص.

4 **صندوق التأمين التبادلي:** (التقرير السنوي، ٢٠٢٢، ٢٨)

تم استحداث هذا الصندوق في عام ١٩٩٤، ويتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى ان هذا الصندوق يعتبر مخففًا للتعرض للمخاطر.

المطلب الثاني:
إسـهام البنـوك الإسـلامية فـي التصحيـح الإسـلامي للمسـار الاقتصـادي

الفرع الأول: تجميع فوائض الأموال واستثمارها.

تقـوم المصـارف الإسـلامية بخدمـات جليلة يعـم نفعها شـعوب البلاد الإسـلامية فبجانـب الخدمات
المصرفيـة المتنوعـة التـي تؤديها هذه المصـارف تقوم بتوفير الوسـائل لتجميع فوائـض الأموال
واسـتثمارها وسـنعرض لهـذا الجانب من خدمـات المصـارف في فروع هي: (الطيـار، ١٤٠١هـ: ٨٦)

أولًا: المصرف الإسلامي يحفز المسلمين إلى الادخار
تسـعى معظم الـدول لتحفيـز الناس للادخـار لئلا يكثـر النقـد المتداول فتقـل قيمتـه وخاصـة إذا كان بعضـه لا يقابل إنتاجـاً حقيقيـاً والمصرف الإسـلامي يفتـح أمـام المسـلمين بـاب المشـاركة فـي المشـروعات المختلفـة، فيدعو عملاءه لأن يسـتثمروا الأموال الفائضـة عندهم، وذلك فـي مشـاريع طويلة الأجل، فتسـتفيد منها دولهم وتسـعد شـعوبهم بأموال المسـلمين.

ثانياً: المصرف الإسلامي يوفر التمويل الاستثماري نظير مقابل عادل:
ظلت البلاد الإسـلامية تعاني المشـاق للحصول على تمويل لمشروعاتها الحيوية مـن قبل الـدول الصناعية الغنيـة؛ إذ كثيرًا ما ترفـض هذه الدول تقديم التمويل الذي تحتاجه مشـروعات العالم الإسـلامي متذرعة بأسباب واهية، ولكن السـبب الحقيقي يكمن في رغبتها الماسـة فـي تأخر البلاد الإسـلامية وتبعيتها لهـا اقتصاديـاً، ولكي تضطـر هذه البـلاد للاقتراض

منهـا قروضاً كبيرة لتمويل هذه المشـاريع، وبذلك تضمـن الدول الأجنبية رواج منتجاتها في أسـواق البلاد الإسـلامية الفقيرة.
والنتيجـة الحتمية لكل هذا تراكم الديون على البلاد الإسـلامية وهنا تشـتد الحاجة إلى المصرف الإسـلامي، لأنه ييسـر على رجال الأعمال الاسـتفادة مـن التسـهيلات المصرفيـة، إذ يقوم بأعمـال التمويل الاسـتثمارية على أسـاس مشـاركة يجني جميـع الأطـراف ثمرتها كمـا أنها تحقـق مصالح كبيـرة للمجتمع الإسـلامي؛ لأن المصرف الإسـلامي يوجه تيار الاسـتثمار إلـى إنتاج السـلع والخدمـات التي تعـود بالنفـع الكثير ويأخـذ مقابل هذه الأعمال جـزاءً من الربح يتناسـب وحجـم العمل الـذي يقوم به.
وبهـذا تحصـل الفائدة الكبيـرة للمسـتثمر أولًا وللمصرف الإسـلامي ثانياً وللمجتمع الإسـلامي ثالثاً.

ثالثـاً: المصـرف الإسـلامي يوسـع حجـم المبـادلات التجارية المباشـرة: (الطيـار، ١٤٠١هـ:٨٧)
حرص المسـتعمر الأجنبي على تقطيع أواصر العلاقات التجارية المباشـرة بيـن دول العالم الإسـلامي، لـكي تتم عمليـة المبادلات التجاريـة بين هذه الـدول عبر عواصمـه محققاً بذلك مغانـم لا تحصى لمؤسسـاته التأمينية وفـي مقدمة ذلك مؤسسـاته المصرفية.
ولقـد بـات مـن المؤكـد أن المعامـلات المصرفيـة هي محـور وعصب المـال والاقتصـاد والتجـارة، وبناء عليـه فلا بد مـن قيام شـبكة محكمة مـن المصـارف الإسـلامية في كافـة أنحاء العالـم الإسـلامي، لكي تحقق الأهداف المرجوة لتصحيح المسـار الاقتصادي ودعم اسـتقلالها وتوسيع حجم المبادلات التجارية المباشـرة دون وسـيط أجنبي، وتالياً إيرادات البنك الاسـلامي: (تقرير البنك الاسـلامي الاردنـي: ٢٠٢٢)

بيان البنك (بالدينار)

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي IUM
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

نوع الايراد/السنة	2019	2020	2021
ايرادات البيوع المؤجلة	139,995,864	140,923,017	147,853,437
ايرادات الاستثمارات التمويلية	545,759	486,435	508,087
حصة الاموال الداخلة في الاستثمار من الارباح الموزعة من الشركات التابعة والحليفة	1,904,452	1,754,479	2,119,804
صافي(مصاريف) ايرادات عقارات	953,271	995,072	3,960,778
ايرادات موجودات اجارة منتهية بالتمليك	42,249,023	43,783,234	47,412,119
صافي نتائج اعمال الشركات التابعة	1,312,539	513,641	-589,271
اجمالي ايرادات حسابات الاستثمار المشترك	198,683,316	201,437,744	214,587,515
ايرادات البنك الذاتية	31,223	31,511	241,305
حصة البنك من ايرادات الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا	367,744	188,725	456,950

جدول رقم (٢) يبين إيرادات البنك الإسلامي الأردني.

رابعاً: المصرف الإسلامي ينظم جمع واستثمار حصيلة أموال الزكاة:

يعتبر مورد الزكاة من أقوى الدعائم لإقامة بناء المجتمع الإسلامي العادل الذي يكفل تأمين حياةكريمة لأفراده، ولهذا فمن جملة الأعمال التي يقوم بها المصرف الإسلامي تجميع أموال الزكاة، وذلك عن طريق صندوق ينشئه المصرف لهذا الغرض كما هو معمول به حالياً في بيت التمويل الكويتي أما عملية توزيع حصيلة الصندوق فتتم عن طريق إدارة الصندوق أو لجنة تشكل لهذا الغرض، تقوم بتوزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية لها المحددة بقوله تعالى:(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (سورة التوبة:٦٠)

الفرع الثاني: دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يأتي دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صيغ التمويل في المصارف الإسلامية: إن التمويل الإسلامي هو تمويل عيني أو مالي يقدم للمنشآت المختلفة بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة ومبادئ الشريعة الإسلامية وعل وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعُال في تحقيق التنمية، وتأخذ صيغ التمويل الإسلامية الأشكال الآتية، والتي تمثل آلية الاقتصاد الإسلامي وهي): حافظ، ١٩٩٦: ١٩)

أولًا: المشاركة: وهي إحدى الصيغ التي تَعبر عن شراكة طرفين هما (المصرف وصاحب المشروع) في المشروع لكل منهما جزء ثابت في رأس المال، على أن يقتسما عائد المشروع بحسب رأس مال كل منهما بعد خصم حصة القائم بالإدارة على نحو ما يتفقان عليه، أما الخسارة فيتم تقسيمها حسب رأس المال. وتمثل عقود المشاركة اتحاد الملكية والإدارة، وتتخذ الأشكال الآتية:(حافظ، ١٩٩٦: ١٩)

1. المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): وهي دخول المصرف بصيغة شريك ممول (كلياً أو جزئياً) في مشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية في صافي الدخل المتحقق فعلًا.
2. المشاركة الدائمة: وهي دخول الممول مع الشريك صاحب المشروع في شركة مستديمة، ويتفق معه على الإدارة وتقسيم الربح. وتبقى فيها حصة كل طرف في رأس المال والربح على حالها ما دامت الشركة قائمة ولا تتغير هذه النسبة إلّا باتفاق جديد وعقد جديد.
3. المشاركة في التشغيل(تمويل رأس المال العامل): يقدم فيها

الممـول لصاحـب المشـروع التمويـل الـلازم لتشـغيل مصنعه أو مزرعتـه لـدورة إنتاجية واحدة وتنتهـي مدة التشـغيل بنهاية الدورة التشـغيلية أو الموسـم التشغيلي.

ثانيـاً: المرابحة: تعني بيع السـلعة بثمن شـراؤها مع زيـادة ربح وهي بيع من بيـوع الأمانـة، وأكثر الصيغ شـيوعاً بسـبب قلـة مخاطرهـا وضمان هامش الربح خاصة بصورة المرابحة للأمر بالشـراء، والأخـذ بإلزامية الوعد، وتتخذ المرابحة شـكلان هما:

- **المرابحـة بالتوكيـل:** يكون فيهـا البيع حاضراً، إذ يتقـدم العميل بطلب إلى المصرف لشـراء سـلعة معينة يحدد أوصافها كافـة وثمنها، ويدفعه إلـى المصـرف مضافاً إليه أجر مقابـل قيام المصرف بهـذه الخدمة.
- **المرابحـة للآمـر بالشـراء:** هـي الرغبـة فـي الحصـول علـى بعـض الاحتياجـات قبـل توفر الثمـن المطلوب كانـت تلك الاحتياجـات مطلوبة للاسـتعمال الشـخصي أو المنزلـي. وقـد عَد هـذا المفهـوم صيغة من الصيغ الاسـتثمارية وذلك للحاجة الماسة لتوسـيع نطاق البديل المصرفي منعاً لحـدوث التداخـل مع صيغـة المشـاركة والمضاربة.

ثالثـاً: بيع السـلم: بيع آجـل بعاجل (الثمـن)، إذ يمثل عقد بيـع يتم بموجبه تسـليم ثمـن حاضـر مقابـل بضاعة مؤجلـة موصوفـة بدقـة ومعلومة المقـدار كيـلًا أو وزنـاً، وهـو عقـد تنموي يسـتخدم فـي مجـال التمويل الزراعـي والصناعـي والأنشـطة الإنتاجيـة الأخـرى. وتسـتطيع المصارف الإسـلامية عن طريـق بيع السـلم مسـاعد الحكومة على حـل الكثير من المشـكلات الاقتصادية وخاصة المشـكلات الزراعية منها وذلك بمعاونة المزارعيـن وصغار الحرفيين بشـراء السـلع التـي ينتجونهـا وتقديم ثمنها لهـم ليسـتخدموا هـذا الثمن في تحسـين الإنتـاج وترقيته.

رابعـاً: ومن صيـغ الإجارة التي تسـهم فـي التنمية الاقتصاديـة التأجير

التمويلي: وهو اتفاق قطعي لا رجوع فيه بين المصرف وعملائه، يشتري فيه المصرف أصولًا رأسمالية مثل العقار، السفينة، الطائرة وغيرها، ويؤجرها إلى عملائه مدة طويلة أو متوسطة مع احتفاظه بملكية الأصل في حين يتمتع العميل بحيازة الأصل واستخدامه لقاء تسديد مستحقات (دفعات) إيجاريه محددة خلال مدة معينة، وربما يتضمن اتفاق التأجير خياراً للعميل بشراء الأصل من المصرف عند انتهاء الإجارة. ويتميز التأجير التمويلي بمزايا اقتصادية توفر للمستأجر المقدرة على الانتفاع بأصول لا يستطيع شرائها لضخامة رأس المال المستثمر فيها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مركز السيولة للمستأجر.

خلاصة

إن نظـام العمـل فـي المصـارف الإسـلامية قائـم علـى عـدم التعامل بالفائـدة المحرّمـة، حيث تتحرى الحـلال وتلتزم به، وتجتنب تلك الشـبهات التي تشـوب معاملاتهـا، كما أنهـا تبحث عن صيـغ التمويل والاسـتثمار المباشـرة أخذاً وعطاءً.

إن صيغ التمويـل في المصارف الإسـلامية يوجد فيها هامش لمشـاركة المتعامليـن مـع تلـك المصـارف في اتخـاذ القرار الـذي يهدف الـى نجاح المنهج التنمـوي وتحقيق التنميـة المطلوبة.

إن عمل المصارف الإسـلامية بحكـم نظامها العام في مجـالات متعددة الأبعـاد منها ما هو قائـم على المشـاركة، ومنها ما يقوم على التشـغيل وممارسـة العمل فـي المشـروعات الصغيرة والتي يمكن أن تسـهم في الحد مـن البطالة والقضاء عليها، وكذلك المسـاهمة فـي الإنتاج ودوران عجلة الاقتصـاد الذي يؤدي الى الاسـهام في التنميـة الاقتصادية.

وتعمـل المصارف الإسـلامية في مجـال الاعلام الاقتصـادي، حيث تقوم بتعريف العمـلاء بالرؤية الإسـلامية المميزة لكافة أوجه النشـاط.

وفـي مجـال تحقق عنصـر التكوين الرأسـمالي والـذي يعتبر فـي مقدمة أولويـات التنمية.

إن المنهـج التنمـوي للمجتمعات الإسـلامية يصدر عن معتقـدات وقيم إطارها الإسـلام وفق القرآن الكريم والسـنة النبوية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة الفعليـة لهـا، وكذلك بحـث المشـاكل والقيود التـي تواجه مسـيرتها، لاختيـار الصيـغ التمويلية والتشـغيلية التي يمكـن أن توظفها لتحقيـق التنميـة، حيث للمصارف الإسـلامية الدور الأسـاس فـي إحداث التنميـة وتحقيقها علـى وجهها الأتـم في المجتمعات الإسـلامية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج

1. تبين المفهوم الحقيقي للمصارف الاسلامية من خلال المبادئ التي تحكمها والوسائل التي تنتهجها في سبيل تحقيق أهدافها.
2. انتشرت المصارف الاسلامية انتشاراً واسعاً وأدت الدور المناط بها على نحو لم يسبق له مثيل عبر المعاملات التي تقوم بها وثقة المتعاملين معها.
3. ساهمت المصارف الاسلامية في تنمية المجتمع من خلال توظيف الاموال التوظيف الأمثل والسعي لتحقيق أهدافها.
4. قُدر للمصارف الاسلامية نجاحاً في مجال التنمية الاقتصادية؛ من خلال اسهامها في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة المختلفة، حيث أصبح يساهم فيها ما بين مدخر ومتمول ما يربو على ٦٣٪ من المجتمع الأردني.

التوصيات

1. نظراً للإقبال المتزايد على المصارف الاسلامية فإنه يجب التأكد من سير المعاملات وفق قواعد الشرع، وعدم ترك الأمر لأفراد ربما لا يتمتعون بصبغة شرعية.
2. التدريب والتأهيل للأفراد الذين يعملون في المصارف الاسلامية، لا سيما أولئك الذين قد سبق لهم العمل في مصارف أخرى غير اسلامية.
3. تسهيل المعاملات وإبعاد وسائل التحوط الحثيث والشديد، بما يقابل سهولة المعاملات في مصارف غير اسلامية، الأمر الذي يشوه صورة المعاملات الشرعية والنفور منها.
4. الايضاح للجمهور من خلال المنشورات والندوات والمؤتمرات بالنشاطات التي تقوم بها المصارف الاسلامية؛ خاصة في باب

التملــك الحكمي، نفيــاً للتهم التي تقــذف بها المصرفية الاســلامية وتحديــداً فــي عصــر أصبح فيــه العالــم الكبير قريــة يــدرك أبعادها الجميع .

المراجع العربية:

- الأميـن، فكـري كباشـي، (٢٠٠٧)، مفهـوم المصرفية الإسـلامية بين النظرية والتطبيق، شـبكة المشـكاة الإسـلامية.
- بدران، احمد جابر، (٢٠٠٤)، تمويل القطـاع الزراعـي بـصيغ الاسـتثمار الإسـلامية (المشـاركات الزراعيـة، عقـد السـلم) بالتطبيـق علـى المصـارف الإسـلامية، عـدد (٧٧)، الكويـت.
- البلتاجـي، محمـد، (٢٠٠٥)، نحـو بناء نموذج محاسـبي لتقويم وسـائل الاستثمار فـي البنـوك الإسلامية، الندوة الدولية في دبي – الإمارات العربية المتحدة: ٣ -٥ سـبتمبر.
- البلتاجـي، محمـد، (٢٠٠٧)، سلسـلة صيـغ التمويـل الإسـلامية، .com bltagi.WWW
- الجمال، غريـب، المصارف وبيوت التمويل الإسـلامية، دار الشـروق، جدة، السـعودية، ط١، ١٩٧٨.
- حافـظ، عمـر زهيـر، (١٩٩٦)، رأي فـي مسـألة النظـام المـزدوج في الأعمـال البنكية، مجلـة الأمـوال، العـدد الأول.
- الخضيري، محسن احمد، (١٩٩٠)، البنوك الإسلامية، الطبعـة الأولـى، دار الحريـة، القاهرة – مصر.
- الـراوي، خالد وهيب، (٢٠٠١)، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولـى، دار المنـاهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- الزيلعـي، عثمـان بن علي الحنفـي، تبين الحقائق شـرح كنـز الدقائق، الناشـر: المطبعة الكبـرى الأميرية - بولاق، القاهـرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٤ هـ.
- السـرطاوي، فـؤاد عبـد اللطيـف، (١٩٩٩)، التمويل الإسـلامي ودور القطـاع الخـاص، الطبعـة الاولـى، دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع والطباعـة، عمـان – الأردن.
- السـرطاوي، فـؤاد عبـد اللطيـف، (٢٠٠٦)، التمويـل الإسـلامي ودور القطـاع الخاص، دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع والطباعـة، عمان –

الأردن.
- سلطان، محمد سعيد، (٢٠٠٤)، إدارة البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر العربية.
- السويلم، سامي، (٢٠٠٦)، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، ورقة عمل ألقيت في مؤتمر المصرفية الإسلامية، جدة – السعودية.
- شبير ، محمد عثمان ، (١٩٩٦) ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، عمان – الأردن.
- الشرع، مجيد، (٢٠٠٣)، النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة العلوم التطبيقية تحت عنوان: اقتصاديات الإعمال في عالم متغير ١٢-١٤/٥/٢٠٠٣، عمان-الأردن.
- مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢ العدد ٢ لسنة ٢٠١٠ دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد.
- الشيبي، عبد الباسط (٢٠٠٧)، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مجلة أفاق الأهلي، نشرة دورية تصدر عن البنك الأهلي التجاري، جدة – المملكة السعودية.
- الشيخ سمير رمضان، (١٩٩٤)، التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة سوهاج، جامعة أسيوط، مصر العربية.
- صديقي، محمد نجاة الله، (٢٠٠٦)، المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة – السعودية.
- الطيار، عبد الله بن محمد بن أحمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ١٤٠١هـ.

- عاشور، يوسف حسين، (٢٠٠٣)، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، فلسطين.
- العجلوني، محمد محمود، (٢٠٠٨)، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- عطية، جمال الدين، (٢٠٠٧)، نحو فهم البنوك الإسلامية: .com balagh.WWW
- العماري، حسن سالم، (٢٠٠٨)، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا.
- الغامدي، محمد سعيد، (٢٠٠٥)، كيف يمكن أن يتحول بنك تقليدي إلى المصرفية الإسلامية، نشرة دورية تصدر عن بنك الجزيرة، المملكة العربية السعودية.
- القري، محمد علي، (٢٠٠٤)، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل مقدمة في الملتقى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، عمان-الأردن.
- القري، محمد علي، (٢٠٠٦)، البنك الاسلامي: اتاجر هو ام وسيط مالي؟ مجلة الاقتصاد الاسلامي، المجلد العاشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة – المملكة السعودية.
- الكتاني، عمر، (٢٠٠٢)، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، مجلة الإسلام وقضايا العصر، الرياض – المملكة السعودية.
- الكفراوي، عوف محمود، (٢٠٠١)، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب – مصر العربية.
- المالقي، عائشة الشرقاوي، (٢٠٠٠)، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء –

المغرب.

- متولي، سمير مصطفى، (٢٠٠٤)، الميزانية المجمعة والمؤشرات المالية للبنوك والمؤسسات الاسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة – مصر.
- مجلة الاقتصاد والإعمال، (٢٠٠٨)، حجم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون، الدوحة – قطر.
- مصطفى، إبراهيم، وزملائه، (٢٠٠٤) المعجم الوسيط، الناشر: مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، ط٤.
- موسى، شقيري نوري، نور، محمود إبراهيم، صافي، وليد احمد، ذيب، سوزان سمير، والراميني، ايناس ظافر، (٢٠٠٩)، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان – الاردن.
- ناصر، الغريب محمود، (٢٠٠٠)، أصول المصرفية السلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الثانية، مكتبة ابللو، القاهرة – مصر العربية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢ العدد ٢ لسنة ٢٠١٠.
- النجار، احمد عبد العزيز، (١٩٩١)، حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر العربية.
- سيد الهواري، التنظيم في المصارف الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١، ج٣، ١٩٨٠.
- نصر الدين فضل المولى، المصارف الإسلامية»تحليل نظري ودراسة تطبيقية على مصرف إسلامي» دار العلم، جدة، ط، ١٩٨٥.
- علاء إحسان سلوم العبيدي، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢.
- يقنهاوس، فولكر، البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع٢٠، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٠، ص٨٧-٨٨.

المصادر الأجنبية:

- Imady, Omar & Seibel, Dieter, (٢٠٠٥), principles and Products of Islamic Finance, University of Cologne –Development Research Center, The Islamic Bank of Asia, Singapore.
- Yaquby, Nizam, (٢٠٠٨), Important Reasons Global Interest in Islamic Banking, Bahrain.
- Hasan, Dridi, (٢٠١٠): The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study.
- Alazraq, (٢٠١٠), Global Financial crisis and Islamic finance

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادي بالجزائر

إعـــداد :

عمران شعبان الهادي هرون [1]

البروفسور: ليلى عياد [2]

١ - رئيس قسم الاقتصاد ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة نالوت ،

haronomran2@gmail.com

٢ - اســتاذة التعليــم العالــي ، كلية العلــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التســيير / قســم العلــوم التجارية / جامعــة أحمد درايعية ادرار ، الجزائر

ayadlila01@univ-adrar.edu.dz

المستلخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف الفعلي على واقع قطاع التأمين في الجزائر، وما قد يعانيه من مشاكل ومعوقات قد تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادي، ويعتبر نشاط التأمين أحد أهم مكونات القطاع المالي في أية دولة، من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، إلا أن قطاع التأمين في الدول النامية على وجه العموم، والجزائر على وجه الخصوص، يعاني من الضعف المالي والفني وانخفاض مستوى الاستثمار ما ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. والتعرف على دور قطاع التأمين في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال توظيف رؤوس الأموال و إعادة تكوينها ، و تجميع المدخرات التي يمكن استثمارها في عدة مشاريع اقتصادية تحقق أرباح و تؤدي الى النهوض بالاقتصاد الوطني. وفي ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها أتبع الباحث المنهج الوصفي كمنهج أساسي للبحث من خلال عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة، والتعرف على واقع التأمين في الاقتصاد الجزائري والدور الحيوي لتفعيل وتحقيق التنمية الاقتصادية في تعزيز قدراتها كما اشتملت الدراسة على ثلاث مباحث هما، المبحث الأول: مفهوم وأهمية التأمين وأهداف وأنوعه، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها، وتناول المبحث الثالث: دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها: خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، إلا أن قطاع التأمين في الدول النامية على وجه العموم، والجزائر على وجه الخصوص، يعاني من الضعف المالي والفني وانخفاض مستوى الاستثمار ما ينعكس سلبا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: صناعة التأمين، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري

Abstrac

This study aimed to actually determine the reality of the insurance sector in Algeria, and the problems and obstacles it may suffer from that may prevent economic development. Insurance activity is considered one of the most important components of the financial sector in any country, through the main role that insurance companies play in the economic system in a way In general, the insurance sector in developing countries in general, and Algeria in particular, suffers from financial and technical weakness and a low level of investment, which negatively affects economic growth rates. and learning about the role of the insurance sector in serving the national economy through employing and reconstructing capital, and accumulating savings that can be invested in several economic projects that achieve profits and lead to the advancement of the national economy.in light of the nature of the study problem and its objectives, the researcher followed the descriptive approach as a basic approach to research by presenting and analyzing a group of previous studies, and identifying the reality of insurance in the Algerian economy and the vital role of activating and achieving economic development in enhancing its capabilities. The study also included three sections: the first section: the concept The importance of insurance, its objectives and types, while the second section dealt with the concept and importance of economic development and its

objectives, and the third section dealt with: the role of the insurance sector's contribution in activating economic development in Algeria. the study reached a number of conclusions, the most important of which are: While insurance companies play a major role in the economic system in general, the insurance sector in developing countries in general, and Algeria in particular, suffers from financial and technical weakness and a low level of investment, which has a negative impact on Growth rates and economic development.

key words:Insurance industry, economic development, Algerian economy

أولا الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الرائدة على مستوى العالم، وهو يقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية للدول، كما يعد هذا القطاع الحامل والضامن لباقي القطاعات الاقتصادية لناحية تحمله لمخاطر تلك القطاعات كما له دور مهم في المجتمعات الحديثة ،فهو يوفر الحماية لأفراد ولممتلكاتهم، و ينشئ الأمن والأمان من الأضرار والخسائر التي قد تهدد الفرد في ماله وشخصه، كما يساعد في دفع عجلة النمو ودعم خطط التنمية، فله دور فعال في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح قطاع التأمين يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، فهو يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي. لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا بين الدراسات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، وذلك لأن عدد الدول النامية أو عدد سكانها أصبح يشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم، فلقد سعى الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، إلى دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة.

إن التنمية الاقتصادية عملية ليست سهلة أو تقليدية، بل عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات متنوعة، حيث يلعب قطاع التأمين دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وهو يستهدف في الواقع تقديم الضمان والأمان للأشخاص ضد مخاطر لا يمكن توقعها ولا معرفة درجة خطورتها والأضرار المترتبة على ذلك، ويقوم التأمين على فكرة التعاون حيث يتجمع الأشخاص الذين يتوقعون حدوث هذه المخاطر.

مشكلة الدراسة:

وبالرغـم من الأهمية المتعاظمـة لقطاع التأميـن، ودوره الكبير في خدمة الاقتصـاد، فهـو يعتبـر أحد وسـائل الهامة للادخـار الوطنـي، فضلا على مسـاهمته في العمليات الاسـتثمارية والتجارية الحيوية للاقتصاد الوطني.
بناءً على ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي:
إلـى أي مـدى يمكـن لقطـاع التأميـن أن يسـاهم فـي تفعيـل التنميـة الاقتصاديـة؟

أهمية الدراسة:

تتمثـل أهمية الدراسـة في كونها تـدرس موضوعا كان وسـيظل من المواضيـع المتجـددة والمهمـة بالنسـبة للتأميـن ومكانتـه الهامة بين القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة نظرا للـدور الحيـوي الـذي يلعبه هذا القطـاع في توفيـر الحمايـة الكاملـة للقطاعات الأخـرى بشـتى أنواعها وبغيـة تحفيزها علـى العمل لدفـع عجلة التنميـة الاقتصادية، كمـا يعتبر موضـوع التأمين من أهم وأبـرز القضايا الاقتصادية التي شـغلت الباحثين الاقتصادييـن وكثر تناولها خاصة في العصر الحديـث بالنظر للدور المزدوج الـذي يؤديه التأميـن، من خـلال الجانب الاجتماعـي باعتبـاره يوفر تغطيه للمخاطـر التـي يتعـرض لهـا المؤمـن عليهم عنـد تحققهـا، ومن خلال الجانـب الاقتصـادي باعتباره كمصدر ادخـاري وتمويلي لمختلف المشـاريع الاسـتثمارية، خصوصـا فـي الـدول الناميـة السـاعية إلـى التخفيف من ظاهـرة الفقر من خلال زيـادة الناتـج القومي الإجمالـي بتوظيف رؤوس الأمـوال وتوجيه جزء منها إلـى الطبقات الفقيرة من المجتمع في شـكل مشاريع اسـتثمارية منتجة.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم التأمين ومعرفة التحديات التي يواجهه في الاقتصاد الجزائري، وكذلك الوقوف على الدور المنوط لصناعة التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية وبالتالي نستطيع أن نجمل أهداف البحث في الآتي:

1. استعراض مختلف المفاهيم النظرية والتطبيقية للتأمين، والتنمية الاقتصادية.
2. إبراز أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية.
3. التعرف على واقع التأمين في الاقتصاد الجزائري.
4. إبراز دور مساهمة التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
5. تقديم اقتراحات وحلول لترقية قطاع التأمين لمواكبة المستجدات الحاصلة في صناعة التأمين في العالم.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يتلاءم مع موضوع البحث، من خلال مختلف المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها، وذلك للوقوف على واقع التأمين في الجزائر، وتم الاعتماد على المصادر الرسمية والبحوث المتخصصة، لتحليل الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية، وكذلك الكتب والمراجع العلمية الأكاديمية التي تناولت الموضوع، للوصول إلى مجموعة من الآليات المقترحة للنهوض بقطاع التأمين ومواكبة التطورات العالمية.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:
الحدود المكانية: ستطبق هذه الدراسة على قطاع التأمين في الجزائر.
الحدود الزمانية: سيتم إعداد هذه الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٧.
الحدود العلمية: يبحث دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرض وتحليل لهذه الدراسات.

1 **دراسة(مداد، ٢٠١٩)،بعنوان: دراسة نقدية وتحليلية لأداء شركات التأمين في سورية،** هدفت الدراسة إلى تحليل أداء شركات التأمين السورية وما حققته من نتائج، بعد مضى أكثر من عقد على بدأ عمل قطاع التأمين الخاص، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. أظهر البحث نقاط الضعف التي يعاني منها هدا القطاع، كحجم الأعمال وتركيز التأمين في أشكال محددة وسيطرة الأفكار الكلاسيكية في سوق التأمين. وقدم البحث جملة من المقترحات منها زيادة راس مال شركات التأمين، وتشجيع اندماجها، وتطوير البيئة التشريعية.

2 **دراسة(حسناوي، مسعودي، ٢٠١٩) بعنوان: دور عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية – دراسة حالة سوق التأمين الجزائري.٢٠١٨-٢٠١٧،** هدفت الدراسة إلى بيان دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر التي تهدد الصناعة التأمينية، من خلال إجراء دراسة ميدانية للتعرف على مدى مساهمة هذه العمليات في إدارة شركات التأمين الجزائرية خلال فترة الدراسة. وأهم نتائج هذه الدراسة هو ان إعادة عمليات إعادة التأمين تعمل على تحفيز شركات التأمين

على الزيادة في طاقاتها الاكتتابية، وتعتبر عمليات إعادة التأمين من الاستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطرة المعروضة لها شركات التأمين الجزائرية.

3 **دراسة(H. Massoudi ,٢٠١٨)، بعنوان: Detection of Marketing Intelligence ActivitiCarried Out By the Syrian Insurance Companies Post-Syrian Civil War. الكشف عن انشطة التحقق الخاصة بالتسويق بين شركات التأمين السورية بعد الحرب**

هدفت الدراسة إلى الاشرف عن أنشطة التحقق الخاصة بالتسويق في شركات التأمين السورية، والتعرف على عناصر واساليب التحقق التي تستخدمها الشركات ومدى توافقها مع المفاهيم الأخلاقية، وتحديد الأساليب المتبعة في تقييم قرارات التسويق، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وبرنامج SPSS لتحليل البيانات. وكان أهم نتائج البحث أن فهم السوق والعميل من قبل شركة التأمين هو اهم عامل مؤثر في جودة القرار التسويقي وأن شركات التأمين لا تتجسس على بعضها بطرق غير قانونية ومعظم البيانات التي يتم جمعها للمنافسين هي لتتبع الأرباح ومعرفة حصة السوق من المنافسين وتتبع برامجهم التدريبية. ومن عيوب صنع القرار التسويقي في شركة التأمين هو عدم مشاركة المرؤوسين بها.

4 **دراسة(Dash, P. Pradhan, P. Maradana, Gaurav, B. Zaki, Jayakumar (٢٠١٨) بعنوان: Insurance market penetration and economic growth inEurozone countries: Time series evidence on causality اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي في بلدان منطقة اليورو: دليل السلاسل الزمنية على السببية**. هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي للفرد في ١٩ دولة في منطقة اليورو للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤ وقد استخدم البحث ثلاث مؤشرات مختلفة لاختراق السوق، وهي مدى الحياة، وتغلغل التأمين على غير الحياة،وقد أظهر البحث وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه

وثنائيــة الإتجاه بين النمــو الاقتصادي للبلد والنمو الاقتصــادي للفرد، وأهم نصائــح البحث كانــت صقــل الأنظمة والأســواق الماليــة للــدول، وإزالة العقبات عن ســوق التأميــن كالضرائــب والإطار التنظيمــي والدافع.

5 **دراســة(بارة، ٢٠١٥) بعنوان: «اســتمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصــاد الوطني» دراســة ميدانيــة لمؤسســات التأميــن الجزائرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.** هدفت الدراســة إلــى إيضاح الدور الكبيــر لقطاع التأمين فــي الاقتصــاد الوطنــي، وتحليل واقــع التوظيفــات المالية لمؤسســات التأميــن الجزائريــة وتوصيفهــا. اعتمــدت الباحثــة علــى المنهــج الوصفي التحليلــي لوصف الظاهرة محل الدراســة. وكان اهم نتائج البحث ســيطرة شــركات التأمين الأضرار مقابل شــركات التأمين على الأشخاص، وضعف البنيــة التشــريعية، ورغبــة شــركات التأميــن فــي الاســتثمار بالعقارات والايــداع فــي البنوك بــدلا من الاســتثمار في الاســهم والســندات. وقد اوصــي البحث بإزالــة القيــود التي تحد مــن حريــة توجيه شــركات التأمين لتوظيفاتها الماليــة في اوعيه ادخارية مضمونة، والاهتمام بتطوير ســوق الأوراق الماليــة، وتوجيه جزء من الاســتثمارات ســهلة التحويــل إلى نقدية وتوجيهها للاســتثمار بالأســهم والعقارات.

6 **دراســة (كانــش، ٢٠١٣) ،بعنوان:تحليــل وتقييــم الأداء المالــي لشــركات التأميــن، دراســة تطبيقيــة علي الشــركة الوطنيــة لتأمين خــلال الفتــرة(٢٠١٣-٢٠١٠) ، ورقلــة.** هدفــت هذه الدراســة إلــي أي مدى يمكن لشــركات التأميــن تحقيق ملاءة ماليــة جيدة يضمن لهــا متطلبات المؤمــن لهــم؟ وكان الهــدف مــن الدراســة التعــرف علــي الأداء المالي لشــركات التأمين والعوامل المتحكمــة فيها وتطبيق المؤشــرات المالية علــي شــركات التأمين.

7 **دراسة(Ghosal, ٢٠١٢)بعنوان: "Role of Insurance in Economic Development of India دور قطــاع التأميــن فــي التطــور الاقتصادي في الهنــد.** هدفت الدراســة إلى دراســة دور قطــاع التأمين فــي التنمية الاقتصادية في الهند اذا اعتمدت الدراســة على بيانــات ثانوية ومعلومات

تم الحصول عليها من السجلات الحكومية والبيانات المنشورة للفترة ١٩٩١-٢٠١٠، وتم تحليل البيانات عن طريق المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج البحث أن قطاع التأمين الهندي مهيأ بشكل كبير للنمو عن طريق عدد من منتجات التأمين الجديدة وزيادة التركيز التكنولوجي، وهذا سيؤدي دوراً مهما في استدامة نمو قطاع التأمين، كما أبرز البحث دور تأمين الحياة في تحفيز الاستثمارات وتوفير مبالغ كبيرة ولفترات طويلة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

8 دراسة (Avram, Nguyen, Skully, ٢٠١٠)، بعنوان: **Insurance and Economic amination Country Across Growth: التأمين والنمو الاقتصادي:** فحص شامل للبلد.استخدم البحث بيانات من نحو ٩٣ دولة خلال الفترة،١٩٩٠-٢٠٠٦ واعتمد طريقة المربعات الصغرى في تحليل البيانات، وقد توصل البحث الي وجود علاقة إيجابية بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي، كما لوحظ وجود تأثير ضعيف للمرحلة التي يمر فيها البلد بالتنمية الاقتصادية في العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، إلا أن نوعية النظام القانوني في البلاد ترتبط ارتباطا ايجابيا مع نمو قطاع التأمين

الإطار النظري للدراسة

يتضمن الإطار النظري للدراسة الحالية تناول ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول:
مفهوم وأهمية التأمين وأهداف وأنوعه.

أولا: مفهوم التأمين

عــرف التأميــن(Hemared) التأميــن بأنــه عمليــة يتحصــل بمقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، نظير دفع قســط على تعهــد لصالحه أو لصالح الغيــر من الطرف الآخــر، وهو المؤمن، تعهــد يدفع بمقتضــاه هذا الأخير أداءً معينــا عــن تحقيــق خطر معيــن، وذلك بــأن يأخذ علــى عاتقه مهمة تجميــع مجموعة مــن المخاطــر وإجــراء المقاصة بينهــا ووفقــاً لقوانين الإحصاء.(شــرف الدين،١٩٩١،ص١٤).

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للتأمين.

للتأميــن أهمية كبيــرة في الازدهــار الاقتصادي، إذ تقوم شــركات التأمين بتجميــع المخــدرات من خلال تجميع الاقســاط التي يدفعهــا الافراد ومن ثــم يتكون من مجموع الاقســاط رصيد من الاموال فتقوم باســتثمار جزء كبيــر منها في الاوجــه المختلفة للاســتثمار . وبما أن التأميــن يتميز بتوفير التغطيــات التأمينيــة مــن أخطــار كثيرة يشــجع الافــراد والمنشــآت على الدخــول في مجــالات إنتاجية جديدة كما يعمــل التأمين على زيــادة القدرة الانتاجيــة لهــذه المشــروعات، عن زيــادة الكفايــة الانتاجيــة للعامل كما يعد وســيلة فاعلة من وســائل تنشــيط الائتمان، إذ يوفر التأمين للمدين ضمانات تســهل لــه عملية الاقتــراض إذ يحل عوض التأمين محل الشــئ المرهــون إذا هلــك نتيجة لتحقــق الخطــر منه.(عريقات، واخــرون، ٢٠١٠ص ٤٢).

كما يســهم التأمين فــي تحقيق التــوازن للاقتصاد ودفع عجــلات التنمية

الاقتصاديــة والاجتماعيــة للدولة والمجتمع إلى الأمــام، بوصفة مصدراً من مصــادر الادخــار الرئيســية الالزمة لتمويل النشــاط الاقتصــادي، إذ يعمل على تشــجيع الأفراد على التوفير إذ أن أقســاط التأمين علــى الحياة طويلة الاجــل تعمل علــى تجميع مبالغ نقديــة كبيرة تحتفظ بها شــركات التأمين لتوفــر رأس مــال كبيريجــب أن يســتثمر فــي خدمــة الدولة فــي مجالات متعــددة، ممــا ينعكس أثــره الايجابي على زيــادة الإنتاج والتطــور والدخل القومــي ومكافحة التضخــم من تحصيل الاقســاط من المؤمــن لهم أي ســحب الســيولة من أيــدي الناس ممــا يؤدي إلــى انخفاض فــي الاموال المتداولــة بيــن أيديهم ومن ثــم تخفيــض ميولهم الاســتهلاكية وتقوم باســتثمار هــذه الاموال فــي مشــاريع تنمويــة وإنتاجيــة ومن ثــم زيادة الرفاهيــة والازدهار عن طريق هذه المشــاريع الكبيــرة والصغيرة على حد ســواء. (زيدان، ٢٠١٣،ص٢٤٣).

ثالثا: أهداف التأمين.

إن عملية التأمين تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:

1. تهــدف عمليــة التأميــن إلى قيــام المؤمــن بتحمــل أخطــار معينة ومحــددة نيابــة عــن الجهــة التى يتحمــل تعرضهــا لهــذه الأخطار مقابــل أجــر محدد.
2. يســتهدف التأمين اســتئصال ظاهرة عدم التأكد أو التقليل منها، أو مجابهة الخســائر والحد من الخطر.(الكيلاني، ٢٠٠٨،صص٤٣-٤٨).
3. يهــدف بصفة أساســية إلــى حماية الأفــراد والهيئات من الخســائر الماديــة الناجمــة عــن تحقــق الأخطــار المحتملــة الحــدوث فــي المســتقبل، والتــي تســبب خســائر يمكن قياســها ماديــا ولا دخل لإدارة الأفــراد أو الهيئــات فــي حدوثهــا.
4. التأميــن نظام يقلــل من ظاهرة عــدم التأكد الموجود لــدي المؤمن لــه، وذلك عن طريــق نقل عبء إخطــار معينة الي المؤمــن، والذي تعهــد بتعويــض المؤمــن له عــن كل أو جزء مــن الخســائر المالية

التي يتكبدها.

5. التأميـن أداة اجتماعيـة يمكن بواسـطتها نقل عـبء تحمل الخطر إلى أشـخاص أو هيئـات متخصصة(شـركات تأمين).
6. يهـدف التأمين الـي تكوين رؤوس الأمـوال وتوظيفها فشـركات التأميـن أوعيـة ادخارية كبيـرة وقنـوات رئيسـية للتمويل.(صالحي، سـالم، ٢٠١٤، ص١٨٧).

رابعا: أنواع صناعة التأمين.

أ. تأميـن الأضـرار (الممتلـكات): إن التأمين من الأضرار يتمثـل في تأمين المؤمـن له مـن الخسـارة التي تصيبه فـي ذمتـه الماليـة؛ أي تأمين كافة المخاطر التـي يترتب علـى حدوثها إلحاق الضـرر بالذمة المالية للشـخص، وذلـك بتعويضه عن الخسـائر الناجمـة عن هـذه المخاطر، فهو يخضع إلى المبدأ التعويضي، ينقسم بدوره إلى قسمين:

- **التأميـن علـى الأشـياء**: يقصـد به تعويـض المؤمـن له عن الخسـائر التـي تلحق بشـيء من أموالـه، فهو يهدف إلـى تغطية النقـص الذي قد يصيب العنصـر الإيجابي للذمـة المالية، وذلك بتعويض الأضـرار التي تلحق بالأمـوال إذا تحقق الخطـر. تتعدد صور التأمين على الأشـياء بتنوع أوصاف الأخطـار التي يمكـن أن تصيب أنواع الأشـياء المؤمن عليهـا، ويندرج تحت هـذا التأمين:(منصور، ٢٠٠٥،ص٢٨)
  - التأمين ضد الحريق
  - التأمين ضد السرقة
  - التأمين ضد هلاك الماشية وضد أضرار المياه
  - التأمين ضد البرد والصقيع بالنسبة للفلاحة
- **التأميـن على المسـؤولية:** يـراد به تأميـن المؤمن له مـن الرجوع عليه بالمسـؤولية، أي ضمـان المؤمن له ضد رجـوع الغير عليه بسـبب الأضرار الواقعـة عن خطـأ ارتكبه، فهو يرمـي إلى تعويض المؤمن لـه عن المبالغ التـي يدفعها للغير إذا تحققت مسـؤوليته، من أمثلته: تأمين المسـؤولية

عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية ...الخ(Lambert Faivre Yvonne, ٢٠٠١,P٥٠)

ب- تأمين الأشخاص: هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه كامله، والذي يحدد مسبقا عند التعاقد بطريقة جزافية.

حيث يقوم الإنسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها(بالي، صديقي،٢٠١٦،ص٢٣).

- التأمين على الإصابات والحوادث
- التأمين على المرض
- التأمين على الزواج والأولاد
- التأمين على الحياة والوفاة

ج- التأمين على القروض الموجهة للتصدير: هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقرض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين مشتري محلي وبائع أجنبي(سعيدي، ١٩٩٧، ص٣).

خامسا: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

تعد شركات التأمين إحدى اهم المؤسسات المالية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية لأية دولة، وذلك يعود لتوفيرها موارد مالية معتبرة تستغل في تمويل الدورة الاقتصادية بهدف دعم السياسة الانمائية.

وعرف نظام التأمين الجزائري تطورات عديدة بدء من الوجود الفرنسي، حيث كان يخضع للتنظيمات والقوانين الفرنسية، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات والقوانين إلا أن ذلك لم يمنعها

من اتخاذ بعض الإجراءات للسيطرة على هذا القطاع إلى أن صدر أول قانون تأمين جزائري في ١٩٨٠ يتوافق والاتجاهات الاقتصادية والسياسية لدولة، بالإضافة إلى التطرق لمختلف الشركات الناشطة في هذا القطاع والمؤسسات المراقبة لها.(طبايبية، ٢٠١٤،ص٢٣٣).

وينشط في سوق التأمين الجزائري ١٦ شركة تأمين، منها ٦ شركات عمومية، ٤ متخصصة في جميع فروع التأمين بحصة إنتاج ٧٤٪من إجمالي السوق وشركتين متخصصتين في التأمين على أخطار القرض الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وشركة ضمان القرض العقاري، هذا بالإضافة إلى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCR، و٧ شركات خاصة بحصة إنتاج ٢٠٪، هذا بالإضافة إلى تعاضديتين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية MAATEC. والشكل التالي يوضح بنية قطاع التأمين في الجزائر.

الشكل رقم(١)بنية قطاع التأمين في الجزائر

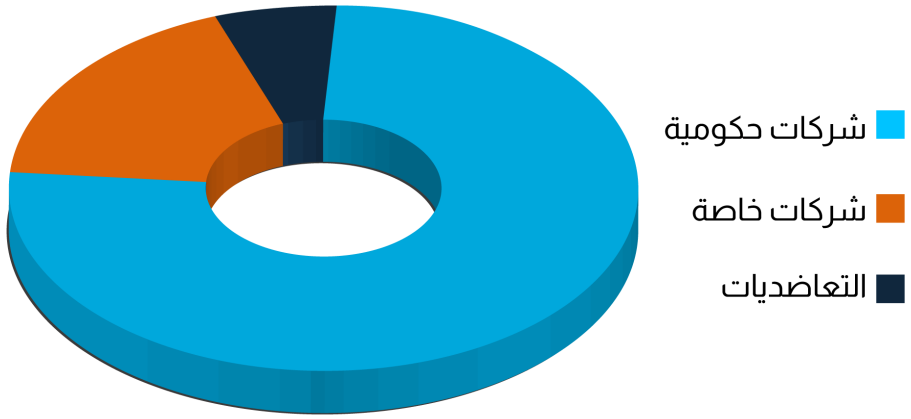

المصدر : اعداد الباحثين.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى إلى تطوير خدماتها التأمينية، إذ عرف القطاع تحولات عميقة انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل

العراقيل الماثلة أمامه باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات على رأسها القوانين والتشريعات المؤطرة للقطاع والتى شملت مختلف المجالات، وذلك من أجل الرقي بمستوى أداءه للمستويات العالمية، ويمكن تصنيف جملة العراقيل التى يعاني منها القطاع إلى عوامل داخلية متعلقة بقطاع التأمين في حد ذاته، وأخرى خارجية ذات صلة بالقطاع الاقتصادي.(اقاسم،٢٠٠٥،ص٩٣).

سادساً: تحليل النشاط التقني لشركات التأمين في الجزائر:

إن تحديد حجم الإنتاج المحقق نتيجة اكتتاب وثائق التأمين والتعويضات و حجم التوظيفات لأقساط التأمين، والقيام بتبيان المؤشرات الموضحة لتركيبة النشاط التقني لهذه الشركات.

١-النشاط التقني لشركات التأمين

سنقوم بتحليل إنتاج شركات التأمين بعد عرض رأسمال كل شركة من الشركات الفعالة في القطاع ونسبتها في السوق، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(١) يبين تطور إنتاج التأمين حسب الشركات خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠١٧

السنوات		2010		2011		2012		2013	
البيان		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الشركات العمومية	SAA	20072	%25	21147	%24	23163	%23	25759	%23
	CAAR	12802	%16	13740	%16	14097	%14	15198	%13
	CAAT	14083	%17	14637	%17	15502	%16	18114	%16
	CASH	7481	%9	7900	%9	8376	%8	9720	%9
الشركات الخاصة	TRUSS	1859	%2	1868	%2	2314	%2	2725	%2
	CIAR	5981	%7	6113	%7	6680	%7	7585	%7
	2A	3039	% 4	3203	%4	3595	%4	4057	%4
	SALAMA	2540	%3	2797	%3	3277	%3	4015	%4
	GAM	2911	%4	2849	%3	3373	%3	3303	%3
	ALLAINCE	3423	%4	3903	%5	3715	%4	4150	%4
	CARDIF	715	% 1	901	%1	1073	%1	1208	%1
	SAPS	-	-	241	%0	1070	%1	1199	%1
	TALA	-	-	561	%1	1169	%1	1327	%1
	CARAMA	-	-	-	-	1799	%2	1929	%2
	AXA VIE	-	-	-	-	251	%0	769	%1
	MACIR VIE	-	-	-	-	911	%1	1311	%1
	AGLIC	-	-	-	-	-	-	-	-
	MUTUALLSS	-	-	-	-	578	%1	606	%1
	AXA	-	-	2	%0	382	%0	1211	%1
التعاضديات	DOMAGE	60	%0	81	%0	157	%0	397	%0
	CNMA	6748	%8	6732	%8	8085	%8	9593	%8
المجموع		81714	100	86675	100	99633	100	113996	100

السنوات		2014		2015		2016		2017	
البيان		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الشركات العمومية	SAA	26586	%21	27413	%21	26875	%21	26527	%20
	CAAR	16088	%13	16638	%13	15082	%12	15154	%11
	CAAT	20191	%11	21160	%17	22615	%17	13118	%17
	CASH	12002	%10	9946	%8	9887	%8	10761	%7
الشركات الخاصة	TRUSS	2613	%2	2152	%2	2453	%2	2764	%2
	CIAR	8859	%7	9079	%7	9182	%7	9174	%7
	2A	3943	%3	3594	%3	3627	%3	3626	%3
	SALAMA	4491	%4	4707	%4	5019	%4	4787	%4
	GAM	3506	%3	3203	%3	3329	%3	3464	%3
	ALLAINCE	4427	%4	4432	%3	4565	%4	4802	%4
	CARDIF	1374	%1	1565	%1	1768	%1	2441	%2
	SAPS	1272	%1	1479	%1	1697	%1	2075	%2
	TALA	1556	%1	2131	%2	2091	%2	1850	%1
	CARAMA	1539	%1	1784	%1	2069	%2	2129	%2
	AXA VIE	1165	%1	1290	%1	1550	%1	2469	%2
	MACIR VIE	1109	%1	1358	%1	1428	%1	1434	%1
	AGLIC	-	-	1	%0	30	%0	532	%0
	MUTUALLSS	512	%0	467	%0	507	%0	504	%0
	AXA DOMAGE	2491	%2	2469	%2	2569	%2	3066	%2
التعاضديات	MAATEC	512	%0	533	%0	469	%0	500	%0
	CNMA	11262	%9	12452	%10	13649	%10	13012	%8
المجموع		125499	100	127900	100	129561	100	134181	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

Direction general du tresor: active des assurances en Algerie, rapports annuel, ٢٠١٧-٢٠١٠.

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ أن الشركات العمومية تهيمن عمى سوق التأمين الجزائري، حيث حققت في سنة ٢٠١٠م أعمى نسبة لها

بلغت ٦٨٪ وبلغ متوسطها ٦٠,٨٧٪من الإنتاج الكمي لصناعة التأمين، وترجع أسباب سيطرة شركات التأمين العامة على سوق التأمين للخبرة التي تتمتع بها وأسبقية هذه الشركات في الميدان وانتشارها في مختلف مناطق الوطن وثقة المواطنين في الدولة وشركاتها على حساب الخواص، فبحكم تاريخها تتعامل الشركات العمومية مع أهم الشركات مثل: سوناطراك وسونلغاز وغيرها.

إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا مستمرا خلال سنوات الدراسة بسبب دخول شركات جديدة، فأدى ذلك إلى زيادة المنافسة، حيث حققت الشركات العامة في سنة٢٠١٧ ـ نسبة ٥٦٪ من الإنتاج الكلي لصناعة التأمين بفارق كبير جدا من سنة ٢٠١٠م قدر ب ١٢٪ .

تحتل الشركة الوطنية للتأمين SAA المرتبة الأولى من الإنتاج الكلي للتأمين خلال سنوات الدارسة، حيث بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٠م قدرت ب ٢٥٪ ومتوسط قدره ٢٢,٢٥٪هذا راجع إلى جودة الخدمات المقدمة للزبائن وخبرتها وتتويعها، فهي تقوم بالعمليات التأمينية لكل الفروع التالية: تأمينات السيارات، الأخطار البسيطة، أخطار البناء والهندسة، والنقل، تأمينات الأشخاص وتأمينات الأخطار الزراعية. غير أنها تشهد انخفاض في السنوات الأخيرة ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ بـ ٢١٪ ليصل في سنة ٢٠١٧ إلى ٢٠٪ رجع ذلك إلى المنافسة في السوق.

أما بالنسبة للشركات الخاصة فتأتي في مقدمتهاCIAR بنسبة ٧٪ طوال سنوات الدراسة، وبعدها A٢ بنسبة ٤٪ كأعلى نسبة في السنوات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ لتشهد انخفاض في السنوات الأخيرة قدر ب. ٣٪، ويعتبر إنتاج CNMA الأعلى من ضمن التعاضديات حيث قدر ٨٪ كحد أعلى في السنوات الأولى وبمتوسط قدره ٨,٨٧٪.

٢. تحليل إنتاج سوق التأمين حسب الفروع.

بعدما قمنا بدراسة إنتاج التأمين حسب الشركات في السوق الجزائرية للتأمين بمختلف أنواعها، سوف نتطرق إلى إنتاج التأمين حسب الفروع

وذلك بهدف التعرف على المنتجات التأمينية التي تسيطر على السوق الجزائرية للتأمين، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ٢ : يبين تطور إنتاج التأمين حسب الفروع خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠١٧

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين السيارت	40329	43958	53118	61073	65360	66841	65158	65047
الأخطار الصناعية	26708	29215	32559	37030	42850	42723	44242	47584
النقل	6046	5679	5262	5749	6406	5652	6616	5840
التأمين الفلاحى	1051	1047	1398	1758	1052	2591	2256	1628
تأمين الاخاص	7533	6761	7290	8381	8834	10089	11240	13434
القروض	47	14	3	4	3	3	50	152
المجموع	81714	86674	99630	113995	124505	127899	129562	133685

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

Direction general du tresor, active des assurances en Algerie, rapports annuel, ٢٠١٠-٢٠١٧.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٢) والذي يبتن الأقساط المحققة لفرع التأمين المختلفة للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٧ تبين لنا أن فروع التأمين والتي تشمل: تأمينات السيارات، الأخطار الصناعية، النقل، التأمين الفلاحي، الأشخاص والقروض قد زادت باستمرار خلال سنوات الدراسة حيث قدرت سنة ٢٠١٠ بـ ٨١٧٣٠ مليون دينار جزائري لتصل إلى ١٣٣٦٥٨ مليون دينار جزائري سنة ٢٠١٧ ونلاحظ من خلال الجدول سيطرة فروع تأمين السيارات على سوق التأمين بمتوسط قدر ٥٢ ٪ هذا رجع إلى كون عملية تأمين السيارات عملية إجبارية، كذلك توجه العديد من المستثمرين الوسطاء للاستثمار في هذا النوع و ترقيته.

ثـم يأتـي فـي المرتبـة الثانيـة فـرع التأميـن عمـى الأخطـار الصناعيـة، بمتوسـط قـدره ٣٣٪ يعود تطـور هذا الفرع إلى المشـارع الاسـتثمارية الكبـرى المعلـن عليها في شـتى المجـالات (البـداء، الأشـغال، الطاقة، الـري...) ويليه فـرع التأمين على الأشـخاص بمتوسـط قـدر ٧٪ ليليه فرع النقل بمتوسـط قـدر ٥,٥٪ ثم يأتي بعـد ذلك فرع التأمين الفلاحي بنسـبة ضعيفـة جدا خصوصـا وأنيا ترتبط بنشـاط القطـاع الفلاحي والـذي يعتبر قطاعـا أساسـيا لموصول إلـى التنمية الاقتصادية بمتوسـط قـدره ١,٥٪.

٣. مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام

يرتبـط نشـاط التأميـن ارتباطًـا وثيقًـا بالنشـاط الاقتصـادي، وفيما يلي سـنقدم بعض الأرقـام التي حققهـا التأمين و ذلك بعـرض تطور ومدى مسـاهمة الناتـج المحلـي الخـام وهنـا يوجد مؤشـر لمعرفـة ذلك وهو معـدل الاختـراق، والذي يتـم حسـابه بالعلاقـة التاليـة.(Klynveld Pleat Marwick Goerdeler, Op.Cit, p: ٣٣.

معدل اختراق التأمين = رقم أعمال قطاع التأمين / الناتج الداخلي الخام.

سـنعرض في الجدول التالـي تطور معدل اختراق التأميـن ، لنقوم بتحميل تطوره في فترة الدراسـة ٢٠١٠-٢٠١٧.

الجـدول رقـم (٣): يبين تطور معدل اخـت ارق التأمين فـي الناتج الداخمي الخام

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم أعمال التامين	81.713	86.675	99.630	113.995	125.505	127.9	129.561	133.685
الناتج الداخلي الخام	11991	14589	16209	16647	17228	16702	17406	18907
معدل الاخترقة	0.68	0.59	0.61	0.68	0.72	0.76	0.74	0.70

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

- Direction general du tresor: active des assurances en Algerie, rapports annuel ,٢٠١٠-٢٠١٧.

فمن خلال الجدول رقم ٣ تلاحظ:

-أن الناتج الداخلي الخام في ارتفاع مستمر من ستة ٢٠١٠م حيث بلغ ١١٩٩١,٦ مليار دينار جزائري ليصل إلى ١٧٢٢٨١ مليار دينار جزائري ستة ٢٠١٤م لكنه عرف تدبدبا في السنوات الثلاث الأخيرة من سنوات الدارسة حيث انخفض سنة ٢٠١٥م إلى ١٦٧٠٢١ مليار د.ج ليرتفع مرة أخرى ستة ٢٠١٦ إلى ١٧٤٠٦١ مليار دج ثم إلى ١٨٩٠٧١ مليار د.ج.

أن رقم أعمال التأمين في طور مستمر حيث بلغ سنة ٢٠١٦ مبلغ ١٢٩,٥٦١ مليار دينار بزيادة قدرها ٤٧,٨٤٨ مليار دينار مقارنة ب ٢٠١٠م التي قدر فيها ب ٨١,٧١٣ مليار دينار.

غير أن زيادة رقم أعمال التأمين لم يتناسب مع زيادة الناتج الداخلي الخام، لذلك نلاحظ تذبذب في معدل الاختراق كالتالي:

سنة ٢٠١٠م بلغ نسبة ٠,٦٨٪ ثم انخفض سنة ٢٠١١م إلى ٠,٥٩٪ ثم عاود الارتفاع في السنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، على التوالي كالتالي: ٠,٦١٪، ٠,٦٨٪، ٠,٧٢٪، ٠,٧٦٪، ٠,٧٤٪، أما أعلى نسبة لمعدل الاختراق فتعود لسنة ٢٠١٥ بنسبة ٠,٧٦٪.

«مما سبق يتضح لنا أن مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة، حيث أن أعمى معدل اختراق خلال الدارسة بملغ ٠,٧٦٪ والذي يبقى بعيدا عن المتوسط العالمي للتأمين (٧٪) وحتى على المتوسط المعدل الإفريقي(٤ ٪) وهو ما يظهر ضعف قطاع التأمين الجزائري».

المبحث الثاني:
مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

إن سعي التنمية ينصب على تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته، حتى يستطيع اشباع الحاجات الأساسية لأفراد، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف، قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة. (دخيل، ٢٠٠٩، ص١٥)

فتعتبر العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي(عجمية،أحمد،١٩٩٩، ص٥١)

وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام المواد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة(إبراهيم، ٢٠٠٦،ص٥١١).

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
2. توفير فرص عمل للمواطنين.
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي بالمجتمع.
5. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
6. تسديد ديون الدولة.
7. تحقيق الأمن القومي.(البياتي، ٢٠٠٨،ص٦٨).

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وليس هناك من شك ان أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، الا انه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب ان تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. زيادة الدخل القومي: ان زيادة الدخل القومي يعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي اهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها. ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية الا من خلال زيادة الدخل القومي.(بكرى، ١٩٨٦،ص٧٠).
2. رفع مستوى المعيشة: إن تحقيق مستوى معيشي مرتفع من بين أهم أهداف التنمية بحيث يمكن قياس هذا المستوى على أساس متوسط ما يحصل عليه الفرد من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا دل على ارتفاع مستوى المعيشة.
3. تقليل التفاوت في الدخول و الثروات. إن التفاوت في الدخول والثروات يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة حيث يلاحظ أن هناك طبقية في مجتمعات البلدان النامية رغم تدني متوسط الفرد وانخفاض الدخل الوطني والسبب راجع إلى الاستحواذ الكبير للثروة من طرف فئة معينة للمجتمع.(بكرى، ١٩٩٨،ص٩٠).

المبحث الثالث:

دور مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

سنحاول في هذا المبحث إبراز آفاق دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر، وعرض بعض المقترحات المستقبلية الممكنة كنتيجة للنهوض بقطاع التأمين.

لقطاع التأمين دور اقتصادي يعمل على تقوية الاقتصاد الوطني ،وذلك عن طريق توظيف رؤوس الأموال وإعادة تكوينها وفي هذا دفع لعجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن للتأمين دور كبير في التنمية الاقتصادية نحاول أو نبرزه في النقاط التالية:

- التأمين يشجع الأفراد على الاستثمار بالمشاريع المختلفة وذلك من خلال القضاء على مخاوفهم المتعلقة بالتعرض إلى خسائر عند استيراد المعدات والأجهزة وكذلك مخاطر الحريق عند إنشاء المصانع وتزرع في أنفسهم التفاؤل والإقدام على إنشاء المشاريع.
- تخفيض الخسائر في المجتمع، إن بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين كالكشف الذي يتطلبه بعض أنواع التأمين يؤدي إلى التقليل من الخسائر نتيجة الاقتراحات التي يتضمنها الكشف، ففي تأمين الحريق ينتهي الكشف بالاقتراحات تهدف إلى زيادة كفاءة أجهزة المكافحة، ووكالات الإنقاذ التي تمتلكها شركات التأمين تعتبر أفضل دليل على مساهمة التأمين الفعالة في الحد من الخسائر، وبالنسبة للأفراد يمكن اعتبار التأمين الصحي والضمان الاجتماعي من أفضل الوسائل التأمينية للمحافظة على القوى الإنتاجية والبشرية.
- وسيلة من وسائل الادخار فالتأمين يمتص المدخرات الصغيرة التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية.
- يعتبر التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وذلك الاحتياطات

المتجددة لدى شركات التأمين التي تقوم بتوجيهها وذلك بما تملكه من خبرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وكذا توظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمارات المختلفة، وبالتالي فإن الإقساط الصغيرة التي يدفعها المؤمن لهم تتجمع لدى شركات التأمين بأرقام عالية وتتحول تلك المبالغ الصغيرة والتي كانت غير صالحة للاستثمار إلى مبالغ ضخمة صالحة للاستثمار بأيدي ماهرة هي الشركات حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة استثمار هذه المبالغ.

- يعتبر كذلك التأمين عامل من عوامل الائتمان، فعلى مستوى الدولة يساعد التأمين الاقتصادي القومي في الحصول على ما يحتاجه من قروض من خلال استخدام المبالغ الموجودة بحوزة شركات التأمين، أما على مستوى الأفراد يوفر لهم التأمين ضمانات تسهل لهم عمليات الاقتراض من الدائنين(الطائي،٢٠١١،ص٤٩).

الإجراءات والآليات المقترحة للنهوض بقطاع التأمين الجزائري.

إنّ قطاع التأمين الجزائري يزخر حاليا بقدرات سوق واعدة قابلة للتوسع، ولذلك نقترح تسريع وتيرة ترجمة وتجسيد الخطوات والإجراءات والتدابير التالية:

ا- تحسين تسيير الشركات. وتتمثل في:

- الاهتمام بتصميم شبكة معلومات وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومة المثلى لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا التأمينية ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة.
- تعزيز دور مجالس الإدارة وإقرار مقاييس النتيجة والنجاعة.
- تعزيز أنظمة الإعلام واستعمال جمعية شركات التأمين الجزائرية كفضاء للتشاور وتبادل الخبرات.
- محاولة نشر الثقافة التأمينية في مختلف الميادين، وهذا بالقيام

بالإعلانات وتقديم دورات توعية بالإضافة إلى عرض الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين.

- إقرار قواعد مشتركة للرقابة الداخلية.
- على المؤسسة أن تحاول الرفع من نسبة التأمين وذلك من خلال نشر الوعي لدى الزبائن بضرورة التأمين وذلك من خلال قيامه بالتخفيضات وحسن استقبال الزبائن.
- تعزيز القدرات المالية للشركات، فضلا عن مواكبة المعايير العالمية لاستيفائها في ميادين التعويضات، الملاءة المالية، الاحتياطات الفنية، التوظيفات المالية.

البحث عن السبل الفعالة لاستقطاب الاستثمار طويل الأمد المولد للقيمة المضافة والمنتج للثروة بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وإقامة عقود الشراكة لتطوير القطاع من خلال السعي لتحديث بنيان السوق المالي.

٢ - تحفيز نشاط التأمينات وتتمثل في:

- تخفيف شروط اعتماد وسطاء التأمينات.
- تحيين القواعد الاحترازية المرتبطة بنشاط التأمينات.
- دراسة مدى مناسبة فتح السوق أمام الوسطاء الدوليين للتأمين المباشر.
- تبسيط الجهاز الجبائي الخاص بمداخيل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص والرسملة.
- تحيين مستويات تمثيل الالتزامات المنظمة بموجب قيم الدولة.

٣ - تحسين المستوى العام للسوق وتتمثل فيما يلي:

- إعادة دور وصلاحيات شركات سوق التأمينات وجمعية شركات التأمين الجزائرية والجهاز المركزي للتسعيرة.

- إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسينا للكفاءات داخل السوق، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية.
- تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة انضباطية للتنافس بين ا لمتعا ملين .
- زيادة ترقية دور التأمين في الاقتصاد الوطني.
- تشكيل مجمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، وذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي؛
- احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا.
- العمل على تسهيل إجراءات تسوية المتضررين وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر من أجل كسب الثقة والوفاء للزبون.
- التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري.
- منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير ورفع المردودية.
- تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية.

الخاتمة:

مـن خلال ما تقدم من عـرض وتحليل لمفهوم صناعـة التأمين وأهدافها والمقترحـات والحلول، يمكـن أن نخلص إلـى مجموعة من الاسـتنتاجات نوجزهـا في الآتي:

إن قطـاع التأميـن لـه دور مهم وأساسـي فـي بنـاء الاقتصـاد الوطني ودفع عجلـة التنميـة الاقتصادية، وذلك مـن خلال ما يقدمـه من الأمان للمؤمـن لـه، مما يـؤدي إلى رفع وزيـادة كفايتـه الإنتاجية هـذا من جهة، ومـن جهة أخـرى يسـاهم في تمويـل المشـاريع الاقتصاديـة من خلال الأقسـاط المجمعـة وتوظيفها فـي صور عديـدة، كما يسـاهم أيضا في تدعيـم الثقـة الائتمانيـة والتجاريـة، إضافة إلى ذلـك له أهميـة اقتصادية في مجـال المعاملات الدولية والمسـاهمة في الدخـل الوطني من خلال تحقيق قيمـة مضافة.

أهم التوصيات:

بنـاء على مـا تقدم ، وحتى يسـاهم قطـاع التأمين مسـاهمة بأكثر فعالية فـي تنمية الاقتصـاد الوطني ، نقدم بعـض التوصيات:

1. الارتقاء بالمهـن التأمينية و الاسـهام الفعال فـي توظيف إطارات لها خبـرة كافية في مجـال التأمين مما يمكن مـن توفير معلومات الزبائن وكـذا تقديم إرشـادات ونصائح وتوجيهات.
2. علـى المؤسسـة أن تحـاول الرفع مـن نسـبة التأميـن وذلك من خلال تطوير أسـاليب الاشهار و التسويق ونشـر الوعي لدى الزبائن بضـرورة التأميـن وذلك من خـلال القيام بحملات إعلاميـة و توعية الأفـراد بأهميـة التأميـن فـي حياتهم من جهـة و من جهـة أخرى تحفيز شـركات التأمين على الاسـتثمار.
3. وضع خطـط لتنميـة الموارد البشـرية العاملـة في قطـاع التأمين وخاصـة المجالات التـي تحتاج خبـرة فنية.

4 تحسين المؤسسات الجزائرية التأمينية التي تفتقد لوسائل التسيير الكفء، وذلك بتبسيط إجراءات عقد التأمين حتى يسهل على جميع فئات المجتمع فهمه.

5 زيادة ترقية دور التأمين في الاقتصاد الوطني.

6 القيام بدراسات تحليلية مفصلة لقطاع التأمين في الدول ذات الظروف الاقتصادية المشابهة للجزائر و التي تتفوق علينا في المجال التأمين بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول و النهوض بقطاع التأمين الجزائري و زيادة مساهمته في التنمية الشاملة.

7 الاهتمام بتسويق الخدمات التأمينية و تطويرها من خلال إدخال التكنولوجيا و برامج من شأنها إغراء المؤمنين لهم و ذلك لإحداث منافسة في السوق.

8 محاولة نشر الثقافة التأمينية في مختلف الميادين، وهذا بالقيام بالإعلانات وتقديم دورات توعية بالإضافة إلى عرض الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين.

9 تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية في مجال التامين من خلال فتح اختصاصات جديدة في مختلف الجامعات الجزائرية وإنشاء معاهد عليا للتأمين.

10 توفير بيئة قانونية و تنظيمية جيدة لوجود نظام تأميني قوي و متطو ر .

11 تشجيع الباحثين على القيام ببحوث تطبيقية لابتكار خدمات تأمينية جديدة.

قائمة المراجع:

- شـرف الدين، أحمد(١٩٩١)،أحـكام التأمين،طبعة نـادي القضاة، الطبعة ٣، القاهرة، مصر.
- منصـور، محمد حسـين(٢٠٠٥)،أحكام قانون التأمين، منشـأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- أقاسـم، نوال(٢٠٠١)،دور نشـاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة قطاع التأميـن الجزائري في ظل الإصلاحـات الاقتصادية، مذكرة ماجسـتير غير منشـورة، كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسـيير- جامعة الجزائـر، الجزائر.
- سـعيدي، وصاف(١٩٩٧)،نظـام تأميـن القـرض عند التصديـر، مذكرة ماجسـتير غير منشـورة – كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسـيير- جامعة الجزائـر- الجزائر.
- بالـي، مصعـب، صديقـي، مصعـب(٢٠١٦)، مسـاهمة قطـاع التأمين فـي نمو الاقتصـاد الوطنـي، المجلة الجزائرية للدراسـات المحاسـبية والماليـة، العـدد ٠٢، الجزائر.
- عريقـات، عقـل، واخـرون، (٢٠١٠)، التأميـن وإدارة الخطـر النظريـة والتطبيـق، ط ٢، دار وائـل للنشـر، عمـان.
- زيـدان, سـلمان(٢٠١٣)، إدارة الخطـرو التأمين، ط١ عمـان، دارالمناهج للنشروالتوزيع.
- الكيلاني،محمود(٢٠٠٨)، الموسـوعة التجارية والمصرفية، عقود التأمين مـن الناحية القانونية، المجلـد ٦،دار الثقافة والنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- صالحـي، عبدالقادر،سـالم،راضية(٢٠١٤)،أثر أداء شـركات التأميـن فـي الجزائـر على الاقتصـاد الوطني(CAAT نموذجا) حوليـات جامعة قالمة للعلـوم الإجتماعية والإنسـانية، العـدد ٩، الجزائر.
- عجمية،محمـد عبـد العزيز،أحمـد، عبد الرحمـن يسـرى(١٩٩٩)، التنمية الاقتصاديـة و الإجتماعية ومشـكالتها، بـدون طبعة، الـدار الجامعية

للنشـــر و التوزيع، مصر.
- إبراهيـم، نعمة الله نجيب(٢٠٠٦)،أســس علـم الاقتصاد، بـدون طبعة، مؤسســة شـباب الجامعة للنشـر، مصر.
- دخيل،محمـد حسن(٢٠٠٩)،إشـكاليات التنميـة الاقتصاديـة الموازنـة، دراسـة مقارنة، منشـورات الحلبـي الحقوقيـة، بيـروت، لبنان.
- بكري،كامل(١٩٨٦)،التنميـة الاقتصاديـة، دار النهضـة العربية للطباعة والنشـر، بيروت،لبنان.
- بكـري، كامـل(١٩٩٨)، الاقتصاد الدولي، بـدون طبعة، بدون دار نشـر، مصر .
- البياتـي، فـارس رشـيد(٢٠٠٨)،التنمية الاقتصادية سياسـياً في الوطن العربي أطروحة مقدمة لنيل شـهادة الدكتـوراه في الاقتصاد،مجلس كليـة الإدارة والاقتصاد /الأكاديميـة العربية المفتوحة فـي الدنمارك، عمان.
- اقاسـم، نـوال(٢٠٠٥)، قطـاع التأميـن الجزائـري في ظـل الإصلاحات الاقتصاديـة المعتمـدة، مجلـة الرائـد العربي، شـركة الاتحـاد العربي لإعـادة التأميـن، العدد ٨٨، دمشـق، سـوريا.
- الطائي،يوسـف حجيـم(٢٠١١)، ادارة التأمين والمخاطـر، ط١ دار اليازوري العلمية للنشـر والتوزيع، عمان.
- مراد، مركز دمشـق للابحاث والدراسـات(٢٠١٩)، دراسـة نقدية وتحليلة لأداء شـركات التأمين في سـورية، مداد، دمشق، سوريا.
- حسـناوي، مريـم، مسـعودي، عبدالكريـم(٢٠١٩)،دور عمليـات إعـادة التأميـن فـي إدارة مخاطـر الصناعـة التأمينيـة، دراسـة. حالة سـوق التأميـن الجزائـري ٢٠١٧-٢٠١٨، مجلـة التكامـل الاقتصـادي، المجلـد ٧، العـددا، الجزائر.
- طبابيية، سـليمة، دور محاسـبة شـركات التأمين في اتخـاذ القرارات وفـق معاييـر الإبلاغ المالـي الدوليـة، رسـالة مقدمة لنيل شـهادة الدكتـوراه فـي العلـوم االقتصادية، جامعة سـطيف.

- تقارير الديوان الوطني للإحصاء.
- H. Massoudi, Aram (2018), Detection of Marketing Intelligence Activities Carried Out By the Syrian Insurance Companies Post-
- Syrian Civil War, University-Erbil Scientific Journal, Special Issue No. 2 (Part-B), September.
- -Lambert Faivre Yvonne, Droit des assurances, édition Dalloz, Paris, 2001, p50. (Dash, Saurav& P. Pradhan, Rudra& P.
- Maradana, Rana& Gaurav, Kunal& B. Zaki, Danish &Jayakumar Manju,(2018)) Insurance
- market penetration and economic growth in Eurozone countries: Time series evidence on causality, Indian Institute of Technology Kharagpur, India.
- Ghosal, Monalisa(2012), Role of Insurance in Economic Development of India, International Journal of Business Economic & Management Research 7) 2).
- Avram,Kathy;Nguyen,Yen;Skully,Michael(2010).INSURANCE andECONOMICGROWTH:A CROSS COUNTRY EXAMINATION. Australia:Monash University
- Direction general du tresor: active des assurances en Algerie, rapports annuel, 7102-7101.
- Direction general du tresor, active des assurances en Algerie, rapports annuel, 2017-2010.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Evaluation and Optimization of ARIMA Models for Time Series Analysis in Saudi Arabian Financial, Insurance, and Commercial Services

إعـــداد :

D. Abuzar Yousef Ali Ahmed

Department of Mathematics Faculty of Science, KING SAUD University, Saudi Arabia

abuzarjeha@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the most suitable ARIMA model for the time series analysis, revealing that ARIMA(4,1,0) exhibited the best fit. The estimation results demonstrated a notable alignment between observed and predicted values, underscoring the model›s robustness and predictive accuracy. The model outperformed other time series models, displaying a high level of forecasting ability with values closely resembling the original data.

The primary objective of this study was to determine the optimal ARIMA model for time series analysis. Specifically, the focus was on evaluating the model›s performance in accurately predicting future values.

The study delved into the intricate details of ARIMA modeling, with a particular emphasis on identifying the model that provided the best fit for the given time series data. It encompassed an exploration of various ARIMA configurations to ascertain the most effective one.

The results of the study revealed that the ARIMA(4,1,0) model surpassed other configurations, exhibiting a strong alignment between observed and estimated values. This indicated the model›s proficiency in capturing the underlying patterns of the time series data.

Based on the findings, it is recommended to utilize the ARIMA(4,1,0) model for future time series predictions. The model›s coefficients, highlighted by a significance level below 0.05, indicate their

statistical significance, reinforcing the model›s reliability for forecasting future data points. Future research may explore additional factors or refine the model for improved predictive accuracy.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد النموذج المناسب لتحليل سلاسل الزمن، حيث كشفت الدراسة أن نموذج ARIMA(٤,١,٠) يظهر أفضل تواءم. أظهرت نتائج التقدير تناغمًا ملحوظًا بين القيم الملاحظة والقيم المتوقعة، مما يبرز قوة النموذج ودقته التنبؤية. فقد تفوق هذا النموذج على نماذج السلاسل الزمنية الأخرى، مع إظهار مستوى عالٍ من القدرة التنبؤية وقيم تشبه تلك الأصلية.

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تحديد النموذج المثلى لتحليل سلاسل الزمن، مع التركيز بشكل خاص على تقييم أداء النموذج في التنبؤ الدقيق للقيم المستقبلية.

استقصت الدراسة التفاصيل المعقدة لنمذجة ARIMA، مع التركيز بشكل خاص على تحديد النموذج الذي يوفر أفضل تواءم للبيانات الزمنية المعطاة. شملت الدراسة استكشاف تكوينات مختلفة لنماذج ARIMA للتحقق من النموذج الأكثر فعالية.

أظهرت نتائج الدراسة أن نموذج ARIMA(٤,١,٠) تفوق على تكوينات أخرى، حيث أظهر توافقًا قويًا بين القيم الملاحظة والقيم المتوقعة، مما يشير إلى كفاءة النموذج في التقاط أنماط البيانات الزمنية الأساسية.

استنادًا إلى النتائج، يُوصى باستخدام نموذج ARIMA(٤,١,٠) في توقعات سلاسل الزمن المستقبلية. معاملات النموذج، التي يظهر مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥، تشير إلى دلالة إحصائية لها، مما يعزز موثوقية النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية. يمكن أن تكون هناك فرص

للبحث المستقبلي لاستكشاف عوامل إضافية أو تحسين النموذج لتحسين دقته التنبؤية.

Key words Irregular ; Trend; Moving Average ; model fit.

1. Introduction

Importance of financial, insurance, and business services in Saudi Arabia

Financial, insurance, and business services play a vital role in Saudi Arabia›s rapidly growing and modernizing economy. These sectors contribute immensely to fostering sustainable economic expansion, attracting investments, generating employment opportunities, enhancing productivity, and improving living standards. Moreover, they serve as foundational pillars supporting the nation›s ambitious transformation agenda outlined in the Vision 2030 strategy.

The financial sector comprises core constituents such as commercial banks, investment banks, and asset managers. These entities facilitate capital formation, mobilization, allocation, and circulation, thereby fueling economic activities throughout the kingdom. Furthermore, they cater to domestic financing needs and act as channels for foreign investments, bolstering economic

stability and prosperity.

Insurance services constitute another integral segment contributing to national wealth preservation and protection. They transfer risks away from households and enterprises, encouraging entrepreneurship, innovation, and safeguarding citizens› welfare. Saudi Arabia boasts a sizable population base and a thriving private sector, resulting in considerable untapped potential for insurers to expand and introduce innovative solutions meeting evolving consumer needs.

Business services, encompassing professional consultancy, IT services, real estate, and logistics, foster competitiveness and efficiency amongst organizations. Access to top-notch advisory, technological advancements, and infrastructure enable local firms to excel domestically and compete internationally. Simultaneously, global players recognize the vast market potential offered by Saudi Arabia and seek entry via partnerships, mergers, or acquisitions, thus accelerating technology transfers and human resource development.

As the Saudi Arabian economy undergoes unprecedented transitions toward increased privatization, digitalization, and integration with regional and global markets, the financial, insurance, and business services sectors stand poised to unlock immense latent opportunities. Their continued growth and evolution shall undoubtedly catalyze broader socio-economic benefits, ultimately propelling the kingdom towards achieving its vision for a vibrant, inclusive, and sustainable society.

Government initiatives to promote economic diversity and attract foreign investment (Vision 2030)

Saudi Arabia›s Vision 2030 initiative is an ambitious blueprint designed to promote economic diversity, sustainability, and social prosperity by reducing reliance on hydrocarbon revenues and developing new engines of growth. Several key policy actions and institutional reforms aim to stimulate private sector participation, attract foreign investment, and boost competitiveness across various industries. Among the prominent policies introduced are:

1 **Privatization and Public-Private Partnerships (PPPs)**: Saudi Arabia seeks to sell stakes in state-owned assets, including airport operator Saudi Ground Services, power plants, grain silos, sports clubs, and healthcare providers. Further, the establishment of a sound PPP legislative framework enables the public and private sectors to cooperatively deliver projects and services, driving operational efficiencies, cost reductions, and enhanced service delivery.

2 **Foreign Direct Investment Liberalization:** Attracting foreign capital is paramount to realizing Vision 2030›s aspirations. Accordingly, regulations limiting ownership percentages in specific sectors have eased considerably. Recently, restrictions on foreign ownership in land transport, entertainment, recruitment agencies, cinemas, audiovisual media services, and publishing were relaxed.

3 **Entrepreneurial Environment and Small and Medium Enterprises (SMEs)**: Encouragement of startups and SMEs

forms a cornerstone of Vision 2030›s ambition. Policies target streamlined licensing, reduced fees, subsidized rents, preferential access to procurement contracts, and favorable tax treatment for entrepreneurs venturing into priority sectors such as renewable energy, nanotechnology, artificial intelligence, robotics, and cybersecurity.

4 **Digital Transformation:** Saudi Arabia prioritizes digitizing government transactions, establishing smart cities, and harnessing emerging technologies to drive economic growth. Initiatives include launching cloud computing platforms, constructing fiber optic networks, deploying electronic medical records, and embracing blockchain technologies.

5 **Labor Market Localization:** Efforts to replace expatriate labor with skilled Saudi talent span education, vocational training, wage determination, and visa issuance policies. Implementing progressive quotas targets raising local manpower contribution to the labor force, empowering women, and diminishing unemployment rates.

6 **Tourism Growth**: Boosting religious, cultural, and recreational tourism contributes to the diversification efforts. Streamlining travel formalities, investing in hospitality infrastructure, and hosting global sporting events augment visitor appeal.

7 **Fintech Expansion:** Capitalizing on burgeoning fintech innovations, the Central Bank launched the Financial Sector Development Programme, envisaging open banking systems, virtual currencies, crowdfunding mechanisms, and robo-advice platforms.

8 **Green Energy Advancement:** Renewable energy generation capacity expansions herald cleaner alternatives to fossil fuels, positioning Saudi Arabia as a leading green economy participant. Collaborations with international partners, technology transfers, and funding arrangements facilitate rapid deployment of solar, wind, geothermal, and nuclear capacities.

Collectively, these government-led initiatives incentivize foreign investment inflows, cultivate local talents, and establish Saudi Arabia as a competitive destination for trade and commerce. Ultimately, successful execution of Vision 2030 promises sustained economic growth and social development, culminating in a self-reliant, technologically adept, and globally engaged post-hydrocarbon era Saudi Arabia.

2. Components of Time Series

Time series data often comprise four distinct components that reveal underlying trends and patterns. Understanding these components assists in analyzing, modeling, and forecasting future values effectively. The four primary components are Level, Trend, Seasonality, and Cyclic Patterns.

1 **Level :** The level denotes the horizontal axis›s baseline value or the zero-reference point from which other components originate. Levels may either persist consistently or experience occasional shifts owing to exogenous factors affecting the entire time series.

2 **Trend :** The trend depicts the consistent long-term trajectory or inclination of a time series, predominantly reflecting secular

growth or decline. While trends ascend, descend, or remain steady, they infrequently reverse abruptly. Distinguishing temporary fluctuations from genuine trend alterations is imperative for accurate modeling and forecasting.

3 **Seasonality :** Seasonality manifests as regularly occurring rhythms stemming from natural phenomena or cultural traditions, influencing the time series repeatedly every year, quarter, month, week, or day. Removal of seasonality permits examination of the remaining components, enabling better comprehension of underlying patterns.

4 **Cyclic Patterns :** Unlike seasonality, cyclic patterns emerge spontaneously, dictated by endogenous dynamics rather than fixed frequencies. Although resembling seasonality, cyclic patterns unfold erratically, varying durations and amplitudes. Overlaying cyclicity onto a prevailing trend reveals shifting phases of boom and bust, informing decisions concerning optimal timing and scaling of investments.

Decomposing a time series into its constituent components illuminates intricate relationships, exposing cause-effect linkages, discernible trends, and emergent behaviors. Recognition of dominant forces guiding the time series steers practitioners towards informed choices regarding analytics, modeling, and projections, culminating in superior judgment calls and strategic plans.

Consequently, dividing time series data into these four categories – level, trend, seasonality, and cyclic patterns – affords a structured vantage point to scrutinize, model, and anticipate

future values intelligibly, delivering actionable insights for policymakers, strategists, and analysts alike.

3. Time Series Models

Time series models are indispensable analytical instruments for appraising longitudinal data sequences, revealing salient patterns, and projecting forthcoming values. Ten prevalent time series models embody distinctive attributes and strengths suited to varied applications. These influential models encompass Naïve, Simple Moving Average, Weighted Moving Average, Autoregressive, Autoregressive Moving Average, Seasonal Autoregressive Moving Average, Vector Autoregression, Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity, Exponential Smoothing State Space Model, and Fractionally Integrated Autoregressive.

1 **Naïve Model** : Adopting the most straightforward premise, this model assumes yesterday›s value represents today›s best prediction. Despite its simplicity, the Naïve Model serves as a valuable benchmark for gauging alternative models› proficiency.

2 **Simple Moving Average (SMA) Model** : Periodically calculating arithmetic averages of preceding observations generates SMAs, ideal for mitigating measurement inconsistency and attenuating extreme values› impacts.

3 **Weighted Moving Average (WMA) Model** : Surmounting SMA›s limitations, WMA accords differential importances to individual observations according to prespecified criteria. Selecting optimal

weights enhances responsiveness to abrupt modifications while tempering sensitivity to incidental aberrations.

4 **Autoregressive (AR) Model** : This model posits present values as linear combinations of antecedent observations, wherein the AR order determines the amount of past data retained. Higher-order AR models accommodate lengthier retrospective horizons, encapsulating richer historical contexts.

5 **Autoregressive Moving Average (ARMA) Model** : Merging the parsimony of AR and flexibility of MA models, ARMA synthesizes advantages of both paradigms. Specifying requisite parameters delivers bespoke models harmonizing contemporary insights with historic wisdom.

6 **Seasonal Autoregressive Moving Average (SARMA) Model** : Extending traditional ARMA architectures, SARMA accommodates persistent rhythmic manifestations corroborated by seasonal patterns. Capturing nuanced interactions between concurrent and periodic effects engenders sophisticated representations of convoluted temporal landscapes.

7 **Vector Autoregression (VAR) Model** : Multivariate extensions of AR models, VARs elucidate complex associations pervading multidimensional datasets, revealing subtle reciprocities obscured by univariate analyses.

8 **Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity (GARCH) Model** : Characterizing time-varying volatilities, GARCH models amplify conventional ARCH schemes› scope, accounting for covariances alongside conditional expectations.

9 **Exponential Smoothing State Space Model (ETS)** : Embodied

by triplets expressing error, trend, and seasonality facets, ETS flexibly adapts to disparate scenarios, seamlessly integrating elementary concepts into coherent structures.

10 **Fractionally Integrated Autoregressive (FIAR) Model** : FIAR transcends confines imposed by integer differentiation constraints, extending ARIMA models› versatility to embrace fractional orders, thereby relaxing restrictive assumptions governing long-memory processes.

Each time series model carries singular virtues tailored to specific objectives, rendering judicious selections contingent upon idiosyncrasies defining intended investigations. Proficient navigation amidst this plethora of options culminates in incisive diagnostics, penetrating discoveries, and far-reaching ramifications for theory, practice, and beyond.

4. Benefits and Advantages of Time Series Analysis

Organizations and researchers increasingly rely on time series analysis to derive profound insights, inform decisive actions, and navigate turbulent waters. Six compelling motivations underscore the worth of time series analysis in contemporary contexts, namely recognizing trends, detecting turning points, pinpointing seasonal patterns, monitoring changepoints, measuring performance, and crafting persuasive narratives.

1 **Recognizing Trends** : Discerning nascent trends augurs well for astute actors navigating uncertain terrains. Anticipating gradual shifts arm organizations with forewarning, equipping them to

exploit early mover advantages, circumvent pitfalls, and prepare defensively against rivals.

2 **Detecting Turning Points** : Precisely locating transition junctures marks a quantum leap forward in tactical acumen, fortuitously situating savvy operators at opportune moments. Timely responses distinguish winners from losers, honing edge through surgical strikes and calibrated retreats.

3 **Pinpointing Seasonal Patterns** : Unearthing periodicities illuminates otherwise cryptic rhythms concealed beneath surface appearances, shedding light on obscured connections. Strategists armed with this knowledge confidently synchronize campaigns with auspicious cycles, priming themselves for peak performances.

4 **Monitoring Changepoints** : Detecting sudden ruptures signals dramatic reconfigurations warranting immediate attention. Swift reactions afford precious breathing room amid tumultuous fluxes, maintaining equilibrium despite adversaries› aggressive gambits.

5 **Measuring Performance** : Quantifying achievements objectively demystifies ambiguity cloaked behind subjectivity, yielding transparent comparisons amenable to rational deliberations. Tracking progress instills discipline, encourages continuous improvement, and promotes healthy competition.

6 **Crafting Persuasive Narratives** : Constructing engaging stories invokes emotional resonance, galvanizing audiences to rally behind cherished ideals. Weaving threads of truth through colorful tapestries breathes life into dry facts, kindling passion

and inspiring commitment.

Embracing time series analysis catapults organizations and researchers into privileged positions, leveraging sophisticated machinery to decode chaotic swirls into lucid designs. Such mastery transmutes raw material into priceless jewels, translating intuitive hunches into verifiable certainties, and elevating humble observers into omniscient guardians charting courses through tempestuous seas. Undeniably, time series analysis ranks among humanity›s greatest intellectual triumphs, forever etching itself into history›s annals.

5. Applications of Time Series Analysis

Time series analysis finds fertile ground in manifold disciplines, serving as a bulwark against chaos and a compass guiding scholars through treacherous terrain. From celestial bodies to cell phones, time series analysis reigns supreme, gracing seven revered bastions with its sagacious counsel.

1. **Astronomy**: Galactic waltzes trace elegant paths, governed by Newtonian mechanics and Einsteinian physics. Celestial objects pirouette gracefully, punctuated by pulsars› staccato beats and black holes› sinister whispers. Astrologers employ time series analysis to divine cosmic secrets, mapping gravitational pulls and electromagnetic spectra.

2. **Biometrics**: Bodily functions pulse steadfastly, mirroring circadian rhythms and homeostasis. Heart rates throbbing, brainwaves flickering, hormonal cascades cresting; all submit

to time series analysis. Medical professionals leverage this insight to gauge health statuses, track recovery trajectories, and personalize therapies.

3 **Climatology**: Earth›s climactic vicissitudes wax and wane, casting shadows over ecosystems teeming with sentience. Temperature extremes scorching, precipitation torrential, winds whipping furiously; all succumb to time series analysis. Ecologists summon this wisdom to parse anthropogenic footprints, predict extinction threats, and design conservation strategies.

4 **Economics**: Monetary flows surge and ebb, driven by supply, demand, and sentiment. Stock prices skyrocketing, interest rates rising, employment rates falling; all capitulate to time series analysis. Economists marshal this weaponry to decipher fiscal puzzles, fathom business cycles, and optimize portfolios.

5 **Geophysics**: Territorial plates shift restlessly, sculpting majestic mountain ranges and yawning chasms. Volcanic eruptions spewing fiery debris, earthquakes shaking bedrock, tsunamis washing ashore; all bow before time series analysis. Geoscientists brandish this instrument to probe planetary innards, infer tectonic motions, and warn communities of looming hazards.

6 **Telecommunications**: Data packets traverse labyrinthine networks, brimming with messages encoded as binary strings. Call volumes escalating, website visits peaking, transmission speeds fluctuating; all cave to time series analysis. Engineers invoke this magic to manage bandwidth, allocate resources, and troubleshoot connectivity issues.

7 **Social Media Analytics**: Virtual personas blossom and fade,

influenced by ephemeral trends and fleeting memes. Post likes accumulating, comment replies multiplying, follower counts swelling; all bend to time series analysis. Marketing specialists summon this sorcery to discern user preferences, target advertising, and shape opinions.

From stellar heavens to terrestrial depths, time series analysis casts a reassuring glow, anchoring our journey through boundless mysteries. Across galaxies and genomes, ecospheres and economies, communication lines and cyberspaces, time series analysis reigns sovereign, securing its place as an indispensable ally for generations henceforth.

6. Challenges and Solutions in Time Series Analysis

Navigating the choppy waters of time series analysis presents challenges requiring creative solutions. Novitiates embarking on this odyssey soon encounter five daunting obstacles: stationarity, autocorrelation, multicollinearity, outliers, and overfitting. Fortunately, ingenious minds have conjured remedies to surmount these hurdles, facilitating smooth sailing ahead.

1 **Stationarity** : Time series data often masquerade as volatile shapeshifters, assuming capricious disguises defying comprehension. Demonstrating fickleness, they morph traits midstream, flouting sacred assumptions of homogeneity. Crafty analysts restore sanity by applying transformations, differencing, or detrending, forcing unwieldy monsters back into submission.

2 **Autocorrelation** : Ghostly echoes haunt time series, ensnaring

unsuspecting victims within spectral webs spun from past observations. Haunted souls trapped within these phantasmal snares suffer debilitating consequences, invalidating classical inference principles. Brave champions banish ghosts with autocorrelation corrections, liberating innocent prisoners from ethereal chains binding them to yesteryear.

3 **Multicollinearity** : Sinister specters lurking in time series data generate eerie links, corrupting pure intentions and polluting noble endeavors. Manifesting as shadowy conspiracies, these nefarious beings sow confusion among honest seekers, inducing panic and despair. Warriors vanquish malevolent spirits through orthogonalization, principal component analysis, or ridge regression, severing invisible ties suffusing innocence with guilt.

4 **Outliers** : Mysterious anomalies disrupt tranquility, striking fear into hearts trembling beneath burdened brows. Misleading vagabonds wander off course, abandoning familiar paths and wandering astray. Guardians shield vulnerable neighbors from misguided influence, quarantine degenerates, and heal infected regions with robust statistical techniques tolerant of impudent trespassers.

5 **Overfitting** : Paranoiac compulsions grip obsessive thinkers, seducing them into believing elaborate machinations govern minuscule peculiarities. Blinded by hubris, these zealous fanatics sacrifice integrity upon altars dedicated to false idols, sacrificing trustworthy companionship for momentary gratification. Penitent believers renounce excess baggage, simplifying models with Occam›s razor and exercising restraint in pursuit of eternal

harmony.

Embodying courage, intellect, and resolve, intrepid adventurers venture boldly into unknown territories, confronting adversity head-on. Equipped with potent tools forged from centuries of collective wisdom, valiant warriors rise above adversity, transforming seemingly insoluble quandaries into solvable puzzles. Indeed, time series analysis proves itself an exhilarating quest demanding ingenuity, patience, and perseverance, rewarding brave souls committed to conquering darkness.

7. Best Practices for Successful Time Series Analysis

Mastering time series analysis warrants diligent adherence to eight cardinal rules guaranteeing fruitful expeditions. Complying faithfully with these commandments rewards patient learners with a lifetime of joyous discovery, perpetual wonderment, and invaluable insights.

1 **Preparation** : Before embarking, outfit yourself with proper gear, sharpen your senses, and internalize survival tactics. Equip your workspace with updated software suites, ready documentation, and copious spare batteries. Memorize essential skills, rehearse familiar routines, and meditate deeply on prospective challenges awaiting resolution.

2 **Planning** : Chart a path traversing rugged terrain strewn with pitfalls, dead ends, and blind alleys. Allocate adequate provisions, schedule mandatory stops, and record milestone accomplishments. Anticipate contingencies, budget extra effort,

and maintain composure during unexpected detours.

3 **Question Formulation** : Define objectives clearly, articulate hypotheses concisely, and frame queries precisely. Avoid vague suppositions, eschew broad generalizations, and concentrate solely on germane matters demanding urgent attention.

4 **Data Collection**: Harvest ripe fruits bursting with flavor, choosing fresh samples bursting with vitality. Collect representative specimens, verify provenance, and eliminate spoiled items. Preserve organic materials promptly, store safely, and transport gently.

5 **Data Processing** : Sanitize raw ingredients thoroughly, purge extraneous matter, and separate desired elements. Remove impurities, neutralize harmful chemicals, and balance nutrients. Purée rough edges, strain stubborn particles, and whisk delicate strands together uniformly.

6 **Model Construction** : Design elegant edifices worthy of admiration, erect firm foundations bearing heavy loads, and raise towering superstructures piercing azure skies. Orchestrate harmonious symphonies resonating sweet melodies, coordinate synchronized dance troupes executing flawless maneuvers, and string pearls of wisdom onto golden threads.

7 **Evaluation** : Validate assumptions rigorously, confirm assertions earnestly, and challenge beliefs ferociously. Test limits ruthlessly, expose weaknesses mercilessly, and correct faults swiftly. Defend arguments vigorously, refute criticisms firmly, and admit mistakes openly.

8 **Communication** : Share revelations generously, disseminate

lessons learned enthusiastically, and publish findings proudly. Render technical jargon accessible, illustrate complex theories graphically, and summarize dense paragraphs compactly. Invoke imagination, provoke curiosity, and inspire excitement.

Adhering strictly to these maxims guarantees safe passage through treacherous domains, granting access to hidden riches buried beneath layers of obscurity. Faithfully observing these ethical injunctions leads aspiring initiates towards enlightenment, fulfillment, and eventual mastery of arcane arts practiced since antiquity. May fortune smile upon devoted pilgrims undertaking sacred journeys into mysterious worlds veiled by misty curtains hiding tantalizing glimpses of ultimate reality.

8. Software and Tools for Time Series Analysis

Time series analysis flourishes under the protective wings of supportive software packages and libraries, offering abundant functionality catering to diverse tastes and skillsets. Broadly classified into three major groupings, these utilitarian marvels cater equally to beginners, intermediate practitioners, and advanced aficionados.

1. **Point-and-Click Environments**: User-friendly interfaces featuring drag-and-drop widgets, pull-down menus, and clickable buttons populate this category. Designed for casual consumers craving instant gratification, these turnkey solutions democratize access to complex functionalities previously restricted to coding experts. Prominent representatives include:

- **IBM SPSS Statistics:** Provides a menu-driven interface wrapping around decades-old statistical algorithms, appealing chiefly to industrial psychologists, sociologists, and marketing researchers.
- **Minitab:** Targets quality engineers and manufacturing scientists, featuring robust experimental design modules and balanced factorial layouts.
- **STATISTICA:** Enticing curious students and harried professors, this educational favorite bundles introductory texts, video tutorials, and hands-on exercises.
- **SigmaPlot:** Delights mathematicians and physicists with scientific graphing abilities, equation solving, curve fitting, and regression analysis.

2. **Scripting Platforms:** Affording greater flexibility, scripting languages bridge the gap between novices and pros, easing migration towards mature programming idioms. Featuring syntax inspired by algebraic expressions, these half-steps encourage incremental advances without overwhelming overwhelmed novices. Key exemplars encompass:

- **R:** Freely distributed open-source platform favored by academicians and data journalists, renowned for extensive graphics libraries and third-party plugins.
- **Python:** Versatile interpreted language preferred by AI developers, web designers, and IoT programmers, powered by SciPy, NumPy, StatsModels, and Pandas libraries.
- **Julia:** High-level dynamic language challenging Python›s dominance in scientific computing circles, supported by DifferentialEquations.jl and Flux.jl packages.

3 **Low-Level Frameworks**: Hardened veterans steeped in computer science fundamentals swear allegiance to bare-bones frameworks stripped down to minimalist essences. Esoteric dialects demanding intimate hardware awareness satisfy puritanical desires for complete control over microarchitectural quirks. Esteemed members belonging to this elite club comprise:
- Fortran: Ancient compiled language surviving countless assaults, worshipped by meteorologists, oceanographers, and astronomers for FORTRAN 77 legacy codes.

3/ Data Analysis

Table (1)

Model Description

Model Type			
ARIMA(4,1,0)	Model_1	خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال	Model ID

Source : output spss

It appears you›ve provided some information related to a «Model Description» in Arabic, but it›s not entirely clear what this information is referring to. The information includes «Model Type» and «Model ID» along with some notation «ARIMA(4,1,0).» Let me break down this information for you:

1 **Model Description**: This is a general label or title for a particular model. It seems to be related to financial and insurance services as well as business services.

2 **Model Type**: The provided information doesn›t specify the

model type in a way that›s commonly recognized. It seems to be related to financial and business services, but it›s not clear whether it›s referring to a machine learning model, statistical model, or some other type of model.

3 **Model ID**: This is an identifier for the model, which could be used for tracking or referencing the specific model in a database or system.

4 **ARIMA(4,1,0)**: This notation is associated with time series forecasting models. ARIMA stands for Autoregressive Integrated Moving Average. The numbers inside the parentheses, in this case, «4,1,0,» represent the model›s parameters. Specifically:

- 4: The number of autoregressive (AR) terms.
- 1: The degree of differencing, which is an indication of how many times the data needs to be differenced to make it stationary.
- 0: The number of moving average (MA) terms.

ARIMA models are often used for time series data analysis and forecasting. They model the relationship between a series of observations and past values in that series to make predictions about future values.

If you have specific questions or need more information related to this model, please provide additional context or details, and I›ll do my best to assist you further.

The notation «ARIMA(4,1,0)» refers to a specific type of time series forecasting model. ARIMA stands for AutoRegressive Integrated Moving Average. Each component of the notation represents a

different aspect of the model:

ARIMA(4,1,0)

1 AR(p): AutoRegressive Component

- In this case, it›s «ARIMA(4,1,0),» so the «4» indicates that there are 4 autoregressive terms in the model. Autoregressive terms refer to the lagged values of the time series data, and they capture the relationship between the current value and past values.

2 I(d): Integrated Component

- The «1» in «ARIMA(4,1,0)» indicates that the time series data has been differenced once (d=1). Differencing is a method to make a time series stationary, which is often necessary for modeling. Stationary data has a constant mean and variance over time, making it easier to work with.

3 MA(q): Moving Average Component

- The «0» in «ARIMA(4,1,0)» means that there are no moving average terms in the model. Moving average terms capture the relationship between the current value and past forecast errors. So, in summary, ARIMA(4,1,0) is a time series forecasting model with 4 autoregressive terms, 1 differencing step, and no moving average terms. It›s used to make predictions for time series data after transforming the data to be stationary through differencing. The specific coefficients for the autoregressive terms would need to be estimated from the data to fully define the model.

Model Summary

Table(2)

Model Fit

Percentile							Maximum	Minimum	SE	Mean	Fit Statistic
95	90	75	50	25	10	5					
.807	.807	.807	.807	.807	.807	.807	.807	.807	.	.807	Stationary R-squared
.950	.950	.950	.950	.950	.950	.950	.950	.950	.	.950	R-squared
1407.123	1407.123	1407.123	1407.123	1407.123	1407.123	1407.123	1407.123	1407.123	.	1407.123	RMSE
3.036	3.036	3.036	3.036	3.036	3.036	3.036	3.036	3.036	.	3.036	MAPE
9.519	9.519	9.519	9.519	9.519	9.519	9.519	9.519	9.519	.	9.519	MaxAPE
1017.771	1017.771	1017.771	1017.771	1017.771	1017.771	1017.771	1017.771	1017.771	.	1017.771	MAE
3969.205	3969.205	3969.205	3969.205	3969.205	3969.205	3969.205	3969.205	3969.205	.	3969.205	MaxAE
14.890	14.890	14.890	14.890	14.890	14.890	14.890	14.890	14.890	.	14.890	Normalized BIC

Source : output spss

The table you provided seems to be a summary of various statistics related to model fit for a specific model. Here›s a breakdown of the statistics and what they represent:

1. **Stationary R-squared**: This is a measure of the goodness of fit for your model, with a value of 0.807. The stationary R-squared is a variant of the regular R-squared statistic that is designed for time series data.
2. **R-squared:** This is another measure of the goodness of fit, with a value of 0.950. It represents the proportion of the variance in the dependent variable that is explained by the independent variables in your model. An R-squared of 0.950 is quite high, indicating that your model explains a significant portion of the variance in the data.

3 **RMSE (Root Mean Square Error)**: The RMSE is a measure of the average error between the observed and predicted values in your model›s 1407.123, which indicates the typical prediction error in the same units as your dependent variable.

4 **MAPE (Mean Absolute Percentage Error)**: The MAPE measures the average percentage error in your model›s predictions. It›s 3.036, which means, on average, your model›s predictions have an error of about %3.036 relative to the actual values.

5 **MaxAPE (Maximum Absolute Percentage Error)**: This statistic represents the maximum percentage error in your model›s predictions. The maximum error is %9.519, which indicates the largest deviation between predicted and actual values.

6 **MAE (Mean Absolute Error)**: The MAE measures the average absolute error in your model›s predictions. It›s 1017.771, indicating the average absolute difference between predicted and actual values.

7 **MaxAE (Maximum Absolute Error)**: This statistic represents the maximum absolute error in your model›s predictions. The maximum absolute error is 3969.205, which indicates the largest absolute deviation between predicted and actual values.

8 **Normalized BIC (Bayesian Information Criterion)**: BIC is a measure used for model selection. A lower BIC value suggests a better fit, and in your case, the value is 14.890.

Overall, the high R-squared and low error metrics (RMSE, MAPE, MAE) suggest that your model is a good fit for the data. However, it›s essential to consider the specific context of your analysis and the domain to determine if these statistics are satisfactory

for your needs.

Table (3)
Model Statistics

Number of Outliers	Ljung-Box Q(18)			Model Fit statistics	Number of Predictors	Model
	Sig.	DF	Statistics	Stationary R-squared		
0	.546	14	12.759	.807	0	خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال-Model_1

Source : output spss

It appears that you›ve provided some statistics related to a model, but the information is not entirely clear. Let me break down the information you›ve provided:

1 **Model Name**: «Model_1-خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال»
This is the name of the model or analysis you›re referring to.

2 **Number of Predictors**: 0
This suggests that the model has no predictors or independent variables. It›s a bit unusual to have a model with no predictors, as typically, you›d have at least one predictor variable in a statistical model.

3 **Stationary R-squared**: 0.807
The stationary R-squared is a measure of the goodness of fit of the model. An R-squared of 0.807 indicates that the model explains about %80.7 of the variability in the dependent variable.

4 **Ljung-Box Q(18) Statistics**: 12.759
The Ljung-Box Q statistic is a test for the absence of autocorrelation in a time series. A value of 12.759 has been calculated for this statistic.

5 **Degrees of Freedom (DF):** 14

In the context of the Ljung-Box Q test, the degrees of freedom represent the number of lags used in the test.

6 **Significance (Sig.):** 0.546

The significance level (p-value) associated with the Ljung-Box Q statistic. In this case, the p-value is 0.546, which is relatively high, suggesting that there may not be significant autocorrelation in the time series data.

7 **Number of Outliers:** 0

This suggests that there are no outliers detected in the model or data.

If you have specific questions or need further explanation about any of these statistics or their implications, please feel free to ask. Additionally, if you can provide more context about the model and its purpose, it would be helpful for a more detailed interpretation.

Table (4)
ARIMA Model Parameters

					Estimate	SE	t	Sig.
خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال I_Model-	خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال	No Transformation	Constant		442.592	94.079	4.704	.000
			AR	Lag 1	-.628-	.148	-4.250-	.000
				Lag 2	-.545-	.168	-3.237-	.002
				Lag 3	-.368-	.175	-2.110-	.040
				Lag 4	.458	.155	2.951	.005
			Differenc		1			

Source : output spss

It seems like you›ve provided some information related to an ARIMA model, specifically the estimated parameters for a time series model. Here›s a breakdown of the information you›ve provided:

1 Model Description:

- Dependent Variable: خدمـات المـال والتأميـن وخدمـات الأعمال (Financial and Insurance Services and Business Services)
- Transformation: No Transformation
- Constant: 442.592
  Standard Error (SE): 94.079

2 Autoregressive (AR) Component:

- Lag 1: Coefficient Estimate = 0.628-, Standard Error = 0.148, t-value = 4.250-, and Significance level = 0.000
- Lag 2: Coefficient Estimate = 0.545-, Standard Error = 0.168, t-value = 3.237-, and Significance level = 0.002
- Lag 3: Coefficient Estimate = 0.368-, Standard Error = 0.175, t-value = 2.110-, and Significance level = 0.040
- Lag 4: Coefficient Estimate = 0.458, Standard Error = 0.155, t-value = 2.951, and Significance level = 0.005

3 Difference:

- It appears that the model includes differencing with a value of 1. This suggests that the data has been differenced once to achieve stationarity.

These parameters are essential components of an ARIMA model, which is commonly used for time series forecasting and

analysis. The autoregressive (AR) component represents the influence of past values on the current value of the time series. The «Difference» indicates differencing, which is often performed to make the time series stationary. The constant represents the intercept term in the model. The t-value and significance level provide information about the statistical significance of the coefficients.

If you have any specific questions or need further clarification about these parameters or their interpretation, please feel free to ask.

Shape (1)
The predicted values

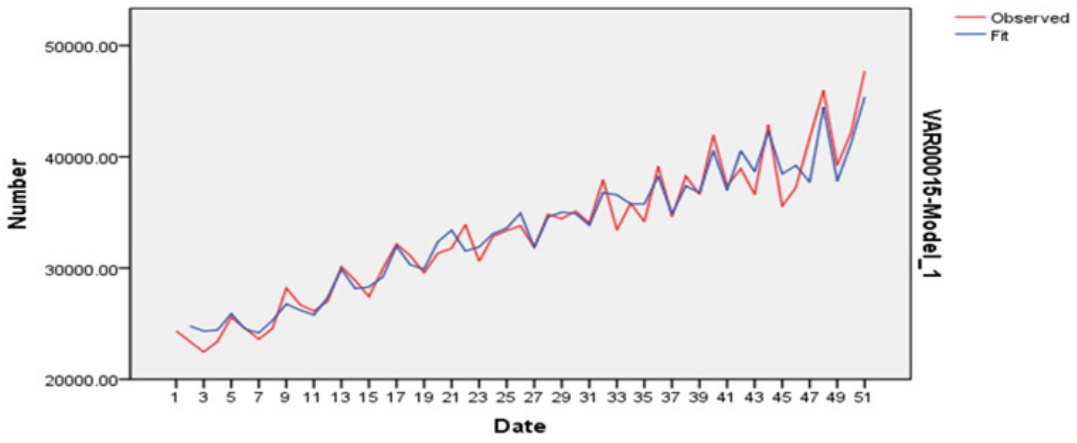

Source : output spss

The predicted values show good agreement with the observed values, indicating that the model has satisfactory predictive ability. Notice how well the model predicts the seasonal peaks. And it does a good job of capturing the upward trend of the data.

Note : As in the diagram we observe the compatibility between the observed and real values.
Thus we have predicted a model that represents the data well by using all statistically significant measures .

4. Conclusion

1 **For the descriptive statistics** of the model, R-squared represents the coefficient of good fit if the value is greater = **0.95** more than 0.05 this mean the model represent data exactly (good model) .
R-squared (R2) is a statistic used to evaluate the goodness of fit of a regression model. It represents the proportion of the variance in the dependent variable (the variable you are trying to predict) that is explained by the independent variables in the model. R-squared values typically range from 0 to 1, with 0 indicating that the independent variables do not explain any of the variance in the dependent variable, and 1 indicating that the independent variables explain all of the variance.
In the context of R-squared:

1. An R-squared value of 0 means that the model does not explain any of the variance in the dependent variable. It›s a poor fit.
2. An R-squared value greater than 0.95 or 0.95 means that the model explains a very high proportion of the variance in the dependent variable, but it doesn›t necessarily mean that the model is a perfect fit or that it represents the data «exactly.» It means that the model accounts for most of the variability

in the data.

In addition, the interpretation of R-squared values may vary depending on the field and the specific problem you are addressing, so it›s crucial to consider the context in which you are using this statistic.

2 **This table provides an estimate** of the coefficients of the model, from the model we note that the level of significance **Sig=0.04 .** Less than 0.05, which indicates that the coefficients are statistically significant, also effective and predictable .

It seems like you are referring to a statistical model where the level of significance (Sig) is 0.04, which is less than the commonly used significance level of 0.05. In statistical analysis, the significance level, often denoted as alpha (α), is a threshold used to determine whether a result is statistically significant. A significance level of 0.05 (or %5) is commonly used, but it can vary depending on the specific research context and the field of study.

In your case, with a significance level of 0.04, it means that the coefficients in your model are statistically significant at the 0.04 level. This suggests that the coefficients have a strong relationship with the dependent variable and are unlikely to have occurred by random chance.

When coefficients are statistically significant, it means that they are likely to be important for predicting the outcome variable in your model. This can be valuable in making predictions or drawing conclusions based on your statistical analysis. Keep in mind that the choice of significance level is somewhat arbitrary, and researchers often choose significance levels based on

the context of their study and the level of risk they are willing to accept for making Type I errors (false positives) and Type II errors (false negatives). Lower significance levels, such as 0.01 or 0.001, indicate a higher level of confidence in the significance of the results but may require stronger evidence to reach statistical significance.

Time series analysis emerges as an indispensable instrument for organizations eager to exploit historical data to inform future decisions. By meticulously designing models, vigilantly validating outputs, and consistently updating techniques, professionals can unlock the full potential of time series tools to glean valuable insights and instigate decisive actions. Ultimately, the fusion of sound judgment, thorough comprehension, and persistent curiosity propels researchers toward achieving groundbreaking discoveries and bolstering our collective grasp of the world.

Reference:

- Alsultan, A. A., & Ismail, M. A. (2017). Applying ARIMA and MLR models to predict the total number of bank loans in Saudi Arabia. Journal of King Saud University - Engineering Sciences, 133-127 ,(2)29.
- Basher, S. A. (2014). Non-parametric estimation of probability density function of stock prices: Case of Saudi stock market. International Journal of System Assurance Engineering and Management, 95-86 ,(1)5.
- Binici, M., & Karakaya, Ö. (2018). Forecasting stock price movements with support vector machines and autoregressive integrated moving average models. Journal of Intelligent & Robotic Systems, 43-31 ,(1)92.
- El-Saied, A. E. (2018). Using ARIMA model to forecast the Egyptian stock market prices: CASE OF ORABANK. Journal of Critical Reviews, 296-289 ,(5)5.
- Hashem, M. M., & Abdalla, A. M. (2018). Analysis of the Impact of Interest Rate Changes on Savings Account Balances: Case Study of National Commercial Bank–Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Economics and Sustainable Development, 100-89 ,(3)9.
- Khan, R., Ariff, M., Hassan, A., & Saad, F. (2018). The effect of economic factors on stock returns: Evidence from Gulf Cooperative Council countries. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, ,(2)11 178-158.
- Khosravi, R., Nahavandi, S., & Nasiri, S. (2011). A novel

ensemble empirical mode decomposition algorithm based on the Hilbert spectrum. Measurement Science and Technology, 085201 ,(8)22.

- Mirza, B., Hanif, M., Shah, M. A., & Bhutta, M. N. (2018). On the implementation of ARIMA model to forecast the cement production in Pakistan. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, ,(2)5 11-1.
- Pradeepkumar, R. (2016). ARIMA model for forecasting gold prices. Journal of Fundamental and Applied Sciences, ,(4)8 989-981.
- Sarwar, S., Aziz, N., & Waheed, A. (2014). Building efficient portfolio using ARIMA-GARCH model for Pakistani textile stocks. Journal of Business and Management, 54-43 ,(2)16.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)

إعـــداد :

د. شيرين مامون سيداحمد

أستاذ مشارك - الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

sherienmamoun@gmail.com

د. محمد قرشي الزين حسن

أستاذ مساعد - الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

mo.qurashi@hotmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟ ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية ماهو دور تقنية التنقيب عن البيانات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية؟ ما هو دور تقنية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية؟ هدفت الدراسة إلى إختبار دور تقنية التنقيب عن البيانات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية، ومعرفة دور تقنية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية. اختبرت الدراسة الفرضية الرئيسية التالية: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية: يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتقنية التنقيب عن البيانات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية، يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتقنية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية.إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها عبر (٣٠٣) إستبانة بنسبة إستجابة بلغت (٨٧٪) من جملة الاستبانات الموزعة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها تستخدم شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض استخدام البيانات والوصول إليها بشكل سريع والإفصاح عنها،تحاول شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم

لـــلأوراق المالية الإســـتفادة من تقنية التنقيـــب عن البيانات في إكتشـــاف معلومـــات جديـــدة لغرض تحليـــل البيانات غيـــر الواضحة. أوصت الدراســـة بتوصيـــات منها ضرورة إهتمام شـــركات المســـاهمة العامـــة المدرجة في ســـوق الخرطـــوم لـــلأوراق الماليـــة بتفعيـــل دور المحاســـبة القضائية من خلال قســـم الرقابـــة الداخلية، ضـــرورة إصدار معيار محاســـبي للمحاســـبة القضائيـــة، عقـــد ورش العمـــل والنـــدوات والمؤتمـــرات لشـــرح الجوانـــب ا لتطبيقية .

الكلمات المفتاحية:
تقنيات المحاســـبة القضائية، ممارســـات إدارة الأرباح، قائمـــة الدخل، قائمة المركز المالي

Abstract

The study examined the role of forensic accounting techniques in reducing earnings management practices in the financial statements of public joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange. The problem of the study was represented in the following main question: What is the role of forensic accounting techniques in reducing earnings management practices in the financial statements of public joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange? The following sub-questions branch out from it: What is the role of data mining technology in reducing earnings management practices in financial statements? What is the role of the use of information technology in reducing earnings management practices in financial statements?the study aimed to test the role of data mining technology in reducing earnings management practices in financial statements, and to know the role of information technology use in reducing earnings management practices in financial statements. The study tested the following main hypothesis: There is a statistically significant role for forensic accounting techniques in reducing earnings management practices in financial statements. The following sub-hypotheses branch out from them: There is a statistically significant role for data mining technology in reducing earnings management practices in the financial statements. There is a statistically significant role for the technology of using information technology in reducing earnings management practices in the financial statements. The study used the descriptive analytical

approach. The study data was tested based on the field study data, which was collected through (303) questionnaires, with a response rate of (%87) of the total questionnaires distributed. The study reached results, including that public joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange use information technology technology for the purpose of using data, accessing it quickly, and disclosing it. Public joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange are trying to benefit from data mining technology in discovering new information for the purpose of analyzing Unclear data. The study made recommendations, including the need for public joint stock companies listed on the Khartoum Stock Exchange to pay attention to activating the role of forensic accounting through the internal control department, the need to issue an accounting standard for forensic accounting, and hold workshops, seminars and conferences to explain the applied aspects.

Keywords:
Forensic Accounting Techniques, Earnings Management Practices, income statement, balance sheet.

مقدمة :

نشأت المحاسبة القضائية لحاجة القضاء لخدمات المحاسبيين في القضايا ذات الصبغة المحاسبية والمالية ، وتعرف بأنها استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والمهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة ولقد تعددت أدوار المحاسب القضائي ، فبالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير حيث يقوم بإنجاز المهمة المكلف بها من قبل المحكمة فإنه قد يقوم بدور المستشار الوسيط أو المحكم ، و يتم الطلب على خدماته بسبب الخبرة والمهارات التي يمتلكها من قبل شركات التأمين والمصارف والوكالات الحكومية كما أن تعاون المحاسبيين القانونيين أصبح أمراً لا مفر منه للنجاح في ردع الإحتيال وغسيل الأموال والجرائم الإقتصادية ، فممارسة خدمات المحاسبة القضائية تحتاج من المحاسب القضائي أن يتميز بالثقة الشخصية والحزم والمثابرة والمرونة والشك المهني والقدرة على المحاجة والمجادلة والقدرة على التواصل مع الناس والقدرة على العمل ضمن فريق والرغبة والقدرة على السفر بالإضافة الى إمتلاك مهارة التحليل ومهارات المحاسبة الأساسية ومهارات المراجعة ومهارات حل المشاكل ومهارات تحليل البيانات ومهارات إجراء المقابلة واستخلاص المعلومات ومهارات الإتصال الشفهي والكتابي بفاعلية ومهارات الحاسوب الأساسية ومهارات إستخدام تقنية المعلومات في المحاسبة ومهارات كتابة التقرير ومهارات الحاسوب القضائية والمعرفة بعلم النفس والمعرفة بعلم الإجرام والمعرفة بالقانون المدني والجنائي والإجراءات القضائية والإلمام بالقوانين والمعايير المهنية المطبقة والخبر باستخدام قانون بنفورد والبرامج الحاسوبية المستخدمة في المراجعة وتحليل البيانات الإلكترونية.أدى التطور الإقتصادي الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة وما تبعه من إزدياد عدد شركات الأعمال وضخامة أحجامها وتعدد

أنشـطتها إلـى زيـادة حـالات التلاعب بالأربـاح وإنتشـار ظاهـرة تضخم الأربـاح التي تنتهجهـا بعـض الإدارات لخدمة مصالحها الخاصـة ، مما أدى إلى زيادة شـكوك المسـتثمرين والمسـاهمين والمقرضيـن حول وجود إحتيـال وتضليل فـي القوائم الماليـة ، وارتفـاع معدل الدعـاوي القضائية والمنازعـات ومن ثـم حاجة القضـاء الى خبراء أو مستشـارين محاسـبين ومراجعيـن مختصيـن يمكن الإسـتفادة مـن خبراتهـم ومهـارة وعمق تحرياتهـم وإبداء رأيهم حـول الدعـاوي القضائية التي تختـص بالمخالفات الماليـة والغـش في القوائـم المالية.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشـكلة البحث فـي أن المرونة المتاحـة في الفكر المحاسـبي أدى الى تلاعب الشـركات فـي إعـداد التقارير الماليـة بصورة تحقـق أغراضها الشـخصية بالإضافة إلى أسـاليب التلاعب الأخرى مما يجعـل تلك التقارير غيـر عادلـة وتـداول حولهـا الشـكوك مـن قبـل المسـتثمرين ولذلك كان لابـد مـن الحاجـة للمحاسـبين وذوي الإختصـاص بالجوانـب المالية والمحاسـبية لمفهـوم المحاسـبة القضائيـة كأحـد الإتجاهـات الحديثـة في المحاسـبة وأهميتهـا وقدرتها علـى الحد مـن أشـكال إدارة الأرباح ، تمثلت مشـكلة الدراسـة في السـؤال الرئيسـي التالي : ماهو دور تقنيات المحاسـبة القضائيـة فـي الحد مـن ممارسـات إدارة الأرباح فـى القوائم المالية لشـركات المسـاهمة العامة المدرجة في سـوق الخرطوم للأوراق الماليـة ؟ ويتفرع منه الأسـئلة الفرعيـة التالية :

- ماهـو دور تقنية التنقيب عـن البيانات في الحد من ممارسـات إدارة الأرباح في القوائـم المالية الأربعة ؟
- ماهـو دور تقنيـة إسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات فـي الحد من ممارسـات إدارة الأربـاح فـي القوائـم الماليـة الأربعة ؟

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- إختبار دور تقنية التنقيب عن البيانات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية
- معرفة دور تقنية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فى الآتي :

1 الأهمية العلمية وتتمثل في:

1. إثراء الجانب المعرفي لدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح و الوصول الي نتائج تفيد الجهات الرقابية عن الشركات بما يخدم إعداد تقارير مالية خالية من التلاعب و الغش و التضليل .
2. يعد البحث مساهمة في الأدبيات المحاسبية السابقة حيث يساير البحوث المحاسبية التي تركز على المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق الشفافية و مصداقية القوائم و التقارير المالية .
3. قلة البحوث العلمية التي تناول موضوع الدراسة في السودان، وبالتالي يوفر البحث معلومة مفيدة لطلاب العلم والباحثين في هذا المجال.

2 الأهمية العملية وتتمثل في الآتي:

1. تكمن في النتائج التي يؤمل أن تسفر عنها هذه الدراسة من خلال دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية
2. إن هذه الدراسة سوف تكون مرجعاً للشركات التي تستطيع الاستفادة من نتائج هذه الدراسة

3 الإســتفادة من تقنيات المحاســبة القضائية في حماية التقارير المالية من التلاعب و الغــش و الجرائم المالية .

فرضيات الدراسة:

تمثلت فرضية الدراسة في :

الفرضية الرئيســية التالية : يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارســات إدارة الأربــاح في القوائم المالية.

و تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضيــة الفرعيــة الأولى : يوجــد دور ذو دلالــة إحصائية لتقنيــة التنقيب عــن البيانــات في الحــد من ممارســات إدارة الأربــاح في قائمــة الدخل .

الفرضية الفرعية الثانيــة: يوجد دور ذو دلالة إحصائيــة لتقنية التنقيب عن البيانــات في الحد من ممارســات إدارة الأرباح في قائمــة المركز المالي.

الفرضيــة الفرعية الثالثــة : يوجــد دور ذو دلالة إحصائية لتقنية إســتخدام تكنولوجيــا المعلومــات في الحد مــن ممارســات إدارة الأرباح فــي قائمة الدخل .

الفرضيــة الفرعية الرابعــه: يوجــد دور ذو دلالة إحصائية لتقنية إســتخدام تكنولوجيــا المعلومــات في الحــد من ممارســات إدارة الأربــاح في قائمة المركــز المالي.

شكل رقم (أ)
نموذج الدراسة

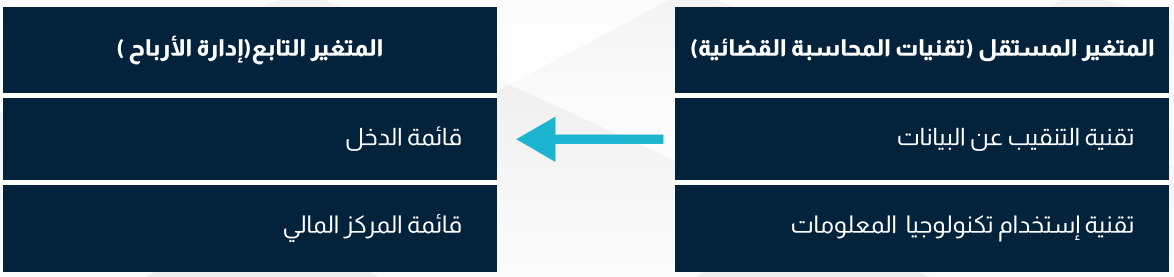

المصدر : إعداد الباحثين ، ٢٠٢٤م

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سوف يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، إذ عرف هذا المنهج بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة وقياسها كما هي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بالاتي :

الحدود المكانية: عينة من شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

الحدود الزمانية: ٢٠٢٤م .

مصطلحات الدراسة :

1. **المحاسبة القضائية** عبارة عن فرع من الفروع الحديثة لعلم المحاسبة التي تنظمها مجموعة من القواعد والمبادئ و الأسس ذات الصبغة القانونية الناظمة لأي نزاع أو فساد مالي بحيث تعمل عمل على ترجمة الأرقام والأحداث إلى حقائق بحيث تتوفر القدرة عن البحث عن الحقائق و التحري والتقصي من أجل ابداء أري علمي محايد ومنعاً للغش والتلاعب والإختلاس والإحتيال حتى يتم الوصول إلى حل النزاع وفض الخلاف المالي أمام القضاء .
2. **أساليب إدارة الأرباح:** تعرف مفاهيمياً بأنها عبارة عن أداة من الأدوات التي تستخدمها الإدارة من أجل التزوير و التلاعب و عدم إظهار الحقائق في التقارير المالية و تغيير الارقام الصحيحة و التلاعب في نسبة الارباح و التحايل في الإفصاح المالي و عدم الإفصاح الصادق و الحقيقي بغرض تغيير أرباح الشركة إما بالنقصان أو الزيادة من أجل تحقيق منافع تخص هذه الإدارة (بلال ،٢٠٢٣)
3. **القوائم المالية :** تعرف القوائم المالية بأنها سجلات مكتوبة

للوضع المالي للمؤسسة تُعرض في صورة قوائم مخصصة.

4 **قائمة الدخل:** هي أحد أهم القوائم المالية التي تعتمد عليها أي شركة لمعرفة أرباحها وخسائرها خلال فترة زمنية معينة. وهناك أهمية كبيرة لتلك القائمة لأنها تساعد مديري الشركات في إدارة أعمالهم، وكذلك تحديد مدى ربحية المشروع الخاص بهم. كما تسهم تلك القائمة في توفير معلومات عن النتائج المالية للأنشطة التجارية للشركة خلال فترة زمنية. وذلك من خلال توضيح مقدار الإيرادات التي حققتها الشركة خلال فترة ما والتكاليف التي تكبدتها فيما يتعلق بتوليد تلك الإيرادات.

5 **قائمة المركز المالى** :هي قائمة يتم اعدادها لبيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين, حيث يتم من خلال هذه القائمة معرفة كل ما تمتلكه المنشأة من اصول وما عليها من التزامات (خصوم) في لحظة زمنية معينة, بحيث تظهر حسابات الاصول في جانب و الحسابات الخاصة بالالتزامات وحقوق الملكية في جانب آخر (مجدي، ٢٠٢٢م)

الدراسات السابقة

دراسة: الوكيل (٢٠١٨)

هدفت الى اقتراح مدخل لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الاموال في البيئة المصرية ، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع راي (٤٣) مفردة من الأكاديميين، و(٣٦)مفردة من المراجعين الخارجيين، و(٣٣) مفردة من إدارات البنوك، وقد توصلت الدراسة الى ان المحاسب القضائي الى توافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات حتى يمكنه منع او الحد من عمليات غسل الاموال من اهمها: الذكاء وقوة الملاحظة ، السرية، الحياد ، الشك المهني، مهارات المراجعة ، المعرفة القانونية ، مهارات البحث والتحري والتحقيق ، المعرفة المحاسبية. كما توصلت الدراسة ان هناك مجموعة

من الاساليب التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسل الأموال او الحد منها، ومن اهمها: التحقق من مدى قوة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، التحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة، المراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها، تجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية المتعلقة بعمليات غسل الأموال.

دراسة : مرعي (٢٠١٩)

هدفت الى التعرف على دور اليات المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في القوائم المالية، وذلك من خلال استطلاع راي (٦٩) مفردة من المراجعين الخارجيين، و(٤٨) مفردة من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات، و(٤٦) مفردة من الأكاديميين. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة بين الممارسات الاحتيالية في البيئة المصرية للأساليب الاحتيالية وبين التضليل في القوائم المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليات المحاسبة القضائية وتطوير دور المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية، وأيضا توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ادراك كلمن الاكاديميين والمراجعين الخارجيين ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات لآثار اليات المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في القوائم المالية.

دراسة :الحربي(٢٠٢٠)

هدفت الى اقتراح مدخل لاستخدام المراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الاعمال الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع راي عينة مكونة من: (٣٩) مفردة من المراجعين الخارجيين، (٢١) مفردة من الخبراء بوزارة العدل الكويتية، (٣٢) مفردة من المستفيدين من خدمات المراجعة القضائية، (٢٤) مفردة من أعضاء هيئة التدريس. وقد توصلت الدراسة الى انه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اراء عينة الدراسة حول أهمية تطوير ممارسة

المراجعة القضائية للحد من ممارسات إدارة الارباح، كما اتفقت اراء عينات الدراسة الاربعة حول الأثر الإيجابي للأبعاد المقترحة لاستخدام المراجعة القضائية في الكشف والتقرير عن إدارة الأرباح في بيئة الاعمال الكويتية.

دراسة : أحمد ،نبيل ،عبير(٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في بيئتي الأعمال المصرية والسعودية ، تم إجراء هذه الدراسة من خلال استخدام قائمة استقصاء واستطلاع رأي عينة مكونة من: (٥٠) مفردة من المساهمين والمستثمرين كممثلين لمستخدمي القوائم المالية ، و (٦٠) مفردة من الخبراء والمحاسبين المقيدين بجداول خبراء المحاكم الاقتصادية ، و (٨٠)مفردة من مراقبي حسابات شركات المساهمة و(٦٠)مفردة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية ، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS) في تحليل النتائج ، تشير النتائج في هذه الدراسة إلى أن للمحاسبة القضائية دوراً مهماً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح من وجهة نظر عينة الدراسة لبيئتي الأعمال المصرية والسعودي ، كما أ، المحاسبة القضائية تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية والمهارات والتحريات ، وأن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات من أهمها : عدم وجود مقرر دراسي في الجامعات ، غياب التشريعات القانونية المنظمة لها ، عدم وجود جمعية مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة محاسب قضائي، عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي ، ضعف الوعي بثقافة مكافحة الغش والتلاعب والاحتيال المالي لدى المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي الشركات والمستثمرين وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا تطبيق المحاسبة القضائية في الكشف أو منع الغش والاحتيال المالي والحد من ممارسة إدارة الأرباح وغيرها من الأدوار التي يختص بها المحاسب القضائي ، ضرورة انشاء معيار

محاسبي لتنظيم ممارسات المحاسبة القضائية ، في مصر والسعودية.

دراسة : بلال (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقنيات المحاسبة القضائية ودورها في الحد من أساليب إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين ، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية الخاصة بمدى توافر تقنيات المحاسبة القضائية لدى الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين والممثلة لمجتمع الدراسة ، وعددها (٣٣) شركة ،حيث تم توزيع الاستبانات بواقع(٣) استبانات لكل شركة ،ما مجموعه (٩٩)استبانة ،وقد تم استرداد(٧٧)استبانة من (٣٠) شركة ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها توفر نسبة معقولة من تقنيات المحاسبة القضائية لدى الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين ، كما أظهرت النتائج وجود نسبة مرتفعة من ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات الفلسطينية ، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي إيجابي لكافة التقنيات المحاسبية القضائية (التنقيب عن البيانات ، استخدام تكنولوجيا المعلومات، تنوع البعد المعرفي) في الحد من ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين ، وقد أوصت الدراسة بتفعيل المحاسبة القضائية والتركيز على مواكبة التكنولوجيا بكشف القضايا الاحتيالية المتقدمة وكذلك تأهيل المحاسبين على مواكبة المجالات الأخرى التي تساعدهم في كشف هذه القضية ، مع ضرورة اهتمام شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتفعيل دور المحاسبة القضائية من خلال دائرة الرقابة الداخلية.

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولًا : الإطار النظري للمحاسبة القضائية

مفهوم المحاسبة القضائية:

يشير مصطلح المحاسبة القضائية في هذه الدراسة إلى النظرة الشاملة للتحقيق من الغرض، حيث يتضمن منع الغش بالإضافة إلى تحليل وضبط الرقابة الداخلية للمقاومة الغش، ويمكن أن تتضمن عملية متابعة السجلات المحاسبية بهدف البحث عن أدلة إثبات عن الغش عند مراجعة الغش (أمين، ٢٠١٤). عرفت المحاسبة القضائية بانها هي تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات والضوابط والحقائق والفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية، أي أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسين هما: الخدمات القانونية التي تعرف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً ومستشاراً وخدمات التحقيق التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسبة القضائي التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة (مقداد، ٢٠١٢).

أهمية المحاسبة القضائية:

أكد معهد المحاسبين القانونين الامريكي وبعض الهيئات المهنية على عدم كفاية التأهيل العلمي الحالي للمراجعين لاكتشاف الغش والتضليل في القوائم المالية، وعلى ضرورة تعلم المراجعين لمهارات المحاسب القضائي، مثل رفع مستوى الشك المهني والتركيز على الغش والتضليل في التقرير المالي، كما تتزايد اهميتها للأسباب التالية :

1. تزايد الحاجة إلى المحاسبين القضائيين لعملاء المراجعة ذوي المخاطرة المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية، ودعم الرقابة المالية المانعة.
2. تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة

التشـــريعات والقوانين إلى جانب المراجعـــة المالية للصفقات الهامة.

3 تســـاهم المحاســـبة القضائيـــة فـــي رفـــع كفـــاءة الهيئـــات الرقابية والإشـــرافية، كمـــا تســـاعد القضـــاء في ســـرعة البـــت أو الفصل في المنازعـــات القضائية.

4 تســـاعد على تضييـــق فجـــوة التوقعـــات وتقليل ســـوء الفهـــم بين الإدارة والمســـتثمرين(إيمان ،٢٠١٠م)

أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

أن هناك دوافع وراء نشأة المحاسبة القضائية تتمثل فيما يلي:

1 طمأنة المســـتثمرين والمســـاهمين والمقرضين علـــى الحالة المالية للشـــركات، واســـتبعاد شـــكوكهم حـــول وجود غـــش فـــي القوائم المالية.

2 تقليـــل فجوة التوقعـــات وهي التـــي تمثـــل الاختلاف بين مـــا يعرفه المحاســـبين القانونييـــن عـــن دورهم فـــي ضبط الغش وبيـــن ما هو متوقـــع منهم.

3 التعدد الواضح فـــي الوظائف المالية وما صاحبهـــا من ظهور لبعض حالات الفســـاد الإداري والمالي في الشركات.

4 تلبيـــة حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشـــارين يدلون بآرائهم ويقدمون تقاريرهم حول المخالفات المالية (سامح ،٢٠٠٥م)

ثانياً: الإطار النظري لإدارة الأرباح

مفهوم إدارة الارباح:

بأنها ســـلوك تقوم بـــه الإدارة بغرض التأثيـــر على التدفقـــات النقدية التي تحدث فـــي الدخل بهدف معالجـــة الانحرافات غير العادية مـــن خلال اختيار سياسات محاســـبية معينة (محمد،٢٠٠١)

أيضا تعني قيام المديرين بممارســـة الأعمال التي من شـــأنها حجب القيمة

الأساسية للمنشـــأة أو التأثير على تخصيص مواردها (ممدوح،١٩٩٩)

دوافع إدارة الارباح

لا شـــك أن ممارســـة الحياة العمليـــة تحركها دوافع معينـــة تعمل كموجه لتحقيـــق أهـــداف معينـــة ، وبطبيعـــة الحـــال فإن هـــذا الأمـــر ينطبق على الممارســـات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب اســـتهدافها ، ولكن الســـؤال الـــذي يثور هو مـــا إذا كانت ظاهرة إدارة الأربـــاح هدفاً في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسســـة وممارستها لأنشـــطتها الاعتيادية وهـــو أمـــر متفـــق عليـــه أم أن هنـــاك دوافـــع أخرى تنطـــوي عليهـــا هذه الظاهـــرة ، وحـــول هذا الأمـــر يجمـــع الباحثون بـــأن هناك دافعـــان لإدارة الأرباح يتعلـــق الأول منها بتحقيـــق منافع ذاتية للإدارة ، أمـــا الثاني فيتعلق بالتأثيـــر على مســـتخدمي المعلومات المحاســـبية من خـــلال إظهار كفاءة المنشـــأة بهدف ضمان بقائها واستمراريتها في ســـوق المنافسة ، وفيما يتعلـــق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع فقد أشـــار بعـــض الباحثين إليها من خـــلال تحقيقها لعـــدد من المزايا: (محمـــد ، ٢٠١١)

أ دوافع تعاقدية:

تظهـــر أهميـــة الدوافع التعاقديـــة كمحفـــز لإدارة الأرباح عندما تســـتخدم البيانات المحاســـبية كأســـاس للاعتماد عليها في تنظيـــم بعض العلاقات التعاقديـــة مع الغير مثل عقود الإقـــراض التي تترك أثـــراً واضحاً على توزيع المـــواد لمقابلـــة التكاليـــف المترتبـــة عليها، كمـــا أن هناك حافـــزاً آخر يدفع المديـــرون إلـــى إدارة الأربـــاح وذلك عندمـــا ترتبـــط مكافآتهم أو تحســـين أوضاعهـــم الوظيفيـــة بالأربـــاح المحققـــة، فضلًا عـــن تحقيق مزايـــا أخرى تتعلـــق بالأمـــان الوظيفـــي واكتســـاب مزايـــا إضافيـــة عند التفـــاوض مع النقابـــات وغيرها.

ب دوافع تتعلق بأوضاع المنشأة في السوق المالي:

لا شـــك أن المعلومات المحاســـبية للقوائم المالية المنشـــورة للمنشـــآت فـــي الســـوق المالي تشـــكل مصـــدراً هامـــاً ومفيـــداً للاعتمـــاد عليها من

قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم ، الأمر الذي يولد حافزاً للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقييم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند اعتزام المنشأة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها ، كما تقوم الشركات التي تواجه سنة مالية سيئة بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالغسيل الكبير والذي عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا بغرض تطهير الميزانية استعدادا لبداية جديدة (عماد ،٢٠٠٩م)

ج دوافع تنظيمية:

تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء، فمثلًا تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك، وبالتالي تجد هذه المنشأة نفسها مضطرة بالالتزام بهذا التنظيم، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة (عبدالمجيد ،٢٠٠٦م)

ثالثاً : منهجية الدراسة وإجراءاتها

إجراءات الدراسة الميدانية

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذى يحقق أهدافها، وإثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة ،ومصادر المعلومات ، وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية.

اولًا : منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سوف تستخدم المنهج

الوصفي التحليلي ، إذ عرف هذا المنهج بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة وقياسها كما هي(عدنان بن ماجد وآخرون ،١٩٩١، ص١٢٩)

ثانياً : مجتمع الدراسة:

يعرف المجتمع الأصلي بأنه الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد أن يخلص بها إلى نتائج قابلة للتعميم عليها، وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الأقل تميزه عن غيره من المجتمعات أو الجماعات، ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي يتكون مجتمع البحث من عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ذوي الاختصاص مدير الإدارة المالية ، مراجع داخلي، مدير الإستثمار ، محاسب، رئيس قسم الحسابات الجارية ، مدير إدارة التفتيش و المراجعة .

ثالثاً : عينة الدراسة :

تم إختيار العينة العشوائية وهي إحدي انواع العينات غير الإحتمالية ، حيث إعتمد الدارس على معادلة روبرت ماسون لتحديد حجم عينة الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع ٣٥٠ إستبانة .

$$n=\frac{M}{[(S^2\times(M1-))\div"pq"]+1}$$

حيث إن:

M: حجم المجتمع

S: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (٩٥.) أي قسمة نسبة الخطأ ٠,٠٥ على ١,٩٦

P: نسبة توافر الخاصية وهي (٥٠٠.)

q: النسبة المتبقية من الخاصية وهي (٥٠.)

رابعاً : أدوات الدراسة :

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الاستبانة، حيث تم توزيع (٣٥٠) إستبانة، تمكن الدارس من الحصول على (٣٠٦) إستبانة من

جملة الإســتبانات الموزعة بنسبة (٨٧٪) .

الجدول (١) يبين عدد الاستبانة الموزعة، والمستلمة للمجتمَعَ.

الرقم	البيان	العدد
	عينة الدراسة: العاملين بشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية	
1	الاستبانة الموزعة	350
2	الإستبانات المفقودة	15
3	الاستبانة المستلمة	335
4	الاستبانة المستلمة و غير صالحة للتحليل	32
5	الاستبانة المستلمة والصالحة للتحليل	303
6	نسبة الإستجابة	87%

المصدر: إعداد الباحثين، بالإعتمادية على بيانات الاستبانة، ٢٠٢٤م

يوضــح الجــدول(١) عدد الإســتبانة الموزعة والمســتلمة التي أجــري عليها التحليل وبلغت نسبة الاســتجابة (٨٧٪) وهذا يدل على أن أغلب الإستبانات التي وزعت تم إســتلامها، هذه النســبة كافية لإجراء الإختبــارات الإحصائية والحصول على نتائــج تعمم على مجتمــع البحث المعني.

الجدول(٢)

المحــور	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
عبارات المحور الاول	21	0.935	0.946
عبارات المحور الثاني	29	0.972	0.904
لجميع عبارات الاستبانة	50	0.961	0.966

المصدر: إعداد الباحثين ، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، ٢٠٢٤م

بلـغ معامـل المصداقية ألفـا كرنباخ في إجابـات أفراد عينة الدراسـة على عبـارات الاسـتبانة (٩٦٪) فيما بلـغ معامل الثبات
(٠,٩٦٦)) وتشـير هاتان القيمتان إلـى الثبات ، والصـدق الكبيرين في إجابات أفـراد عينة الدراسـة بمـا يؤدي إلـى الثقة ، والقبـول بالنتائج التي سـتخرج بها هـذه الدراسـة، ممـا يمكننا مـن الإعتمادية علـى هـذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسـة ، وتحليـل نتائجها.

رابعاً : نتائج الدراسة و مناقشتها و تفسيرها

تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الاول المتغير المستقل : « تقنيات المحاسبة القضائية »

البعد الاول: « التنقيب عن البيانات »:

الجـدول (٣) التوزيـع التكراري لإجابات أفـراد عينة الدراسـة لعبارات البعد الاول:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة ٪									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يتم تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات للمساهمة في غربلة البيانات المالية.	77	5.8%	40	0.8%	72	9.2%	63	55.8%	51	28.3%
2	يـتم اجـراء عمليـة تقنيـة التنقيـب عـن البيانـات لإسـتخراج معلومـات تتصف بالدقة والشمولية.	41	4.2%	41	4.2%	45	5%	108	60%	68	26.7%
3	تسـاهم تقنيـة التنقيـب عـن البيانات للمسـاهمة فـي الرقابـة علـى القوائم والبيانات المالية.	46	5.8%	37	0.8%	41	4.2%	95	49.2%	84	40%
4	تتم أعمال التنقيـب عن البيانات لغرض المسـاهمة في حل المشـكلات المالية بين الأطراف المستهدفة.	43	3.3%	43	5.8%	41	4.2%	96	50%	80	36.7%
5	يستفاد من تقنية التنقيب عن البيانات في إكتشاف معلومات جديدة.	42	2.5%	40	3.3%	42	5%	105	60.8%	70	28.3%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجدول (٣) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات البعد الذي ينص على:« التنقيب عن البيانات »يلاحظ الباحثين في العبارة الاولى:« يتم تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات للمساهمة في غربلة البيانات المالية » نجد أن (٥١) مبحوث وبنسبة (٢٨,٣٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٧٢) مبحوث ويمثلون نسبة (٩,٢٪) من العينة المبحوثة، و يوجد (٧٧) مبحوث وبنسبة (٥,٨٪) لا يوافقون من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية:« يتم اجراء عملية تقنية التنقيب عن البيانات لإستخراج معلومات تتصف بالدقة والشمولية» نجد أن (٦٨) مبحوث وبنسبة (٢٦,٧٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (٤٥) مبحوث محايد بنسبة (٥٪) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤١) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٤,٢٪) من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة:« تساهم تقنية التنقيب عن البيانات للمساهمة في الرقابة على القوائم والبيانات المالية » نجد أن (٨٤) مبحوث وبنسبة (٤٠٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (٤١) مبحوث محايد بنسبة (٤,٢٪) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤٦) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٥,٨٪) من العينة المبحوثة

العبارة الرابعة:« تتم أعمال التنقيب عن البيانات لغرض المساهمة في حل المشكلات المالية بين الأطراف المستهدفة » نجد أن (٨٠) مبحوث وبنسبة (٣٦,٧٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٤١) مبحوث ويمثلون نسبة (٤,٢٪) من العينة المبحوثة، و يوجد (٤٣) مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (٣,٣٪).

العبارة الخامسة القائلة « يستفاد من تقنية التنقيب عن البيانات في إكتشاف معلومات جديدة.» نجد أن (٧٠) مبحوث وبنسبة (٢٨,٣٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٤٢) مبحوث ويمثلون نسبة (٥٪) من العينة المبحوثة، و يوجد (٧) مبحوث

لا يوافــق من العينة المبحوثة وبنســبة (٢,٥٪).

الجدول (٤)
الاحصــاء الوصفي لإجابــات أفراد عينة الدراســة لعبــارات البعــد: التنقيب عــن البيانات

الرقم	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	التريب
1	يتم تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات للمساهمة في غربلة البيانات المالية.	3.95	4	1.06	عالية	4
2	يـتم اجـراء عمليـة تقنيـة التنقيـب عـن البيانـات لإستخراج معلومات تتصف بالدقة والشمولية.	3.94	4	1.03	عالية	5
3	تساهم تقنية التنقيـب عـن البيانات للمساهمة في الرقابة على القوائم والبيانات المالية.	3.98	4	0.84	عالية	1
4	تتم أعمال التنقيــب عن البيانات لغرض المساهمة في حل المشكلات المالية بين الأطراف المستهدفة.	4.07	5	0.96	عالية جدا	3
5	يســتفاد من تقنية التنقيب عــن البيانــات فــي إكتشـاف معلومات جديدة.	4.10	5	0.95	عالية جدا	2

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجــدول (٤) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفيــة للعبارات البعد الذي ينــص علــى» التنقيب عن البيانات « فان الأوســاط الحســابية لــه تقع في المــدى مابيــن (٣,٩٤-٤,١٠) والانحــراف المعيــاري(٠,٨٤ – ١,٠٦) والمنوال يقع فــي المــدى (٤ - ٥) لجميع العبــارات وحســب المقياس الخماســي ليكرت فان إجابــات المبحوثين هــي الموافقة.

البعد الثاني: « إستخدام تكنولوجيا المعلومات »

الجدول (٥)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة ٪									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يتم إستخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض الحد من استخدام أساليب إدارة الأرباح.	45	5%	39	2.5%	51	12.5%	99	52.5%	69	27.5%
2	تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض الإفصاح عن المعلومات بشكل سليم	41	1.7%	43	5.8%	39	2.5%	106	58.3%	74	31.7%
3	تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض إستخراج البيانات بشكل آمن وسليم.	41	1.7%	47	4.2%	52	18.3%	86	41.7%	77	34.2%
4	تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات البرامج المحوسبة والمطورة لغرض الحد من تصرفات الإدارة غير القانونية.	45	5%	43	5.8%	40	3.3%	91	45.8%	84	40%
5	يستفيد المحاسب القضائي من تقنية تكنولوجيا المعلومات في تطوير أساليب الرقابة.	48	2.5%	35	4.2%	43	5.8%	95	49.2%	82	38.3%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجدول (٥) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات البعد الذي ينص على:» إستخدام تكنولوجيا المعلومات»:

يلاحظ الباحثين في **العبارة الأولى القائلة « يتم إستخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض الحد من استخدام أساليب إدارة الأرباح »** نجد أن (٦٩) مبحوث وبنسبة (٢٧,٥٪) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، ويوجد (٥١) مبحوث محايد وبنسبة (١٢,٥٪) ، بينما يوجد (٤٥) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (٥٪) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على« تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض الإفصاح عن المعلومات بشكل سليم » نجد أن (٧٤) مبحوث وبنسبة (٣١,٧٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، يوجد (٣٩) مبحوث محايد وبنسبة (٢,٥٪)، و يوجد (٤١) مبحوث لا يوافقون من العينة

المبحوثة وبنسبة (١,٧٪).

العبارة الثالثة: والتي تنص على « تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض إستخراج البيانات بشكل آمن وسليم » نجد أن (٧٧) مبحوث وبنسبة (٣٤,٢٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (٥٢) مبحوث محايد بنسبة (١٨,٣٪) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤١) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (١,٧٪) من العينة المبحوثة.

أما العبارة الرابعة التي تنص على « تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات البرامج المحوسبة والمطورة لغرض الحد من تصرفات الإدارة غير القانونية. » نجد أن (٨٤) مبحوث بنسبة (٤٠٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٤٠) مبحوث ويمثلون نسبة (٣,٣٪)، و يوجد (٤٥) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٥٪) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: التي تنص على« يستفيد المحاسب القضائي من تقنية تكنولوجيا المعلومات في تطوير أساليب الرقابة » نجد أن (٨٢) مبحوث وبنسبة (٣٨,٣٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (٤٣) مبحوث محايد بنسبة (٥,٨٪) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤٨) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٢,٥٪) من العينة المبحوثة.

الجدول (٦)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني:

الرقم	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	التريب
1	يتم إستخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض الحد من استخدام أساليب إدارة الأرباح.	4.00	5	0.97	عالية جدا	5
2	تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض الإفصاح عن المعلومات بشكل سليم	4.01	5	0.93	عالية جدا	4
3	تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض إستخراج البيانات بشكل آمن وسليم.	4.16	5	0.99	عالية جدا	2
4	تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات البرامج المحوسبة والمطورة لغرض الحد من تصرفات الإدارة غير القانونية.	4.10	5	0.96	عالية جدا	3
5	يستفيد المحاسب القضائي من تقنية تكنولوجيا المعلومات في تطوير أساليب الرقابة.	4.05	5	0.87	عالية جدا	1

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

مـن خلال الجـدول (٦) يلاحظ الـدارس أن الإحصاءات الوصفيـة للعبارات البعـد الذي ينص علـى» إسـتخدام تكنولوجيا المعلومات « فان الاوسـاط الحسـابي له تقع فـي المدي مـا بيـن (٤,٠٠-٤,١٦) والمنوال يقـع في المدى (٥) والانحـراف المعياري يقع في المدى مابيـن (٠,٨٧ – ٠,٩٩) لجميع العبارات وحسـب المقياس الخماسـي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحـور الثانى : المتغييـر التابع « ممارسـات إدارة الأربـاح فى القوائم المالية»

البعد الاول: ممارسات إدارة الأرباح فى قائمة الدخل

الجدول (٧)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الأول :

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة ٪									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	تحاول شـركات المسـاهمة العامة بالتلاعب بتسـجيل الإيراد بشـكل سـريع فيما لا تزال عملية تحقق الإيراد موضع شك.	45	5%	37	0.8%	46	8.3%	93	47.5%	82	38.3%
2	تحـاول شـركات المسـاهمة العامـة بالتلاعب بتسـجيل الإيراد من خلال عائد لمرة واحدة	45	5%	38	1.7%	40	3.3%	110	61.7%	70	28.3%
3	تحـاول شـركات المسـاهمة العامـة بالتلاعب بالإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات .	51	10%	37	0.8%	44	6.7%	102	55%	69	27.5%
4	تحاول شـركات المسـاهمة العامة بالتلاعب بنقـل المصروفـات المترتبـة علـى الشـركة مستقبلًا الى الفترات المالية الحالية	47	9.2%	41	4.2%	44	56.7%	104	56.7%	67	25.8%
5	تحـاول شـركات المسـاهمة العامـة التلاعب بتكلفـة البضاعة المباعة بتعديل بيانات الجرد للمخزون والأصناف الراكدة	47	6.7%	38	1.7%	44	6.7%	93	47.5%	81	37.5%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجـدول (٧) والـذي يوضح النسـب والتكرارات لعبـارات المحور

الـذي ينص علـى:« ممارسـات إدارة الأرباح فى قائمـة الدخل»:
يلاحظ الباحثين في **العبارة الأولى القائلة « تحاول شـركات المسـاهمة العامـة بالتلاعب بتسـجيل الإيراد بشـكل سـريع فيما لا تـزال عملية تحقق الإيراد موضع شـك »** نجـد أن (٨٢) مبحوث وبنسـبة (٣٨,٣٪) من العينة يوافقـون على ما جاء بالعبـارة، ويوجد (٤٦) مبحوث محايد وبنسـبة (٨,٣٪) ، بينمـا يوجـد (٤٥) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسـبة (٥٪) من العينـة المبحوثة.
العبارة الثانية: تحاول شـركات المسـاهمة العامة بالتلاعب بتسـجيل الإيراد من خـلال عائد لمرة واحدة » نجد أن (٧٠) مبحوث وبنسـبة (٢٨,٣٪) مـن العينـة المبحوثة يوافقـون على العبـارة، يوجـد (٤٠) مبحـوث محايد وبنسـبة (٣,٣٪)، و يوجـد (٤٥) مبحـوث لا يوافقون من العينـة المبحوثة وبنسبة (٥٪).
العبـارة الثالثـة: والتي تنص على « تحاول شـركات المسـاهمة العامة بالتلاعـب بالإخفـاق فـي تسـجيل أو تخفيض غيـر ملائـم للالتزامات » نجـد أن (٦٩) مبحوث وبنسـبة (٢٧,٥٪) من العينة المبحوثـة يوافقون على العبـارة ، أمـا المحايـدون بلغ عددهـم (٤٤) مبحـوث من العينـة ويمثلون نسـبة (٦,٧٪) من العينة، و يوجد (٥١) مبحـوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (١٠٪) .
أمـا العبـارة الرابعـة التي تنـص علـى « تحاول شـركات المسـاهمة العامـة بالتلاعب بنقـل المصروفات المترتبة على الشـركة مسـتقبلًا الـى الفتـرات المالية الحاليـة » نجـد أن (٦٧) مبحوث بنسـبة (٢٥,٨٪) من العينـة المبحوثـة يوافقون على العبـارة، أمـا المحايـدون والبالغ عددهم (٤٤) مبحـوث ويمثلـون نسـبة (٥٦,٧٪)، و يوجد (٤٧) مبحـوث لا يوافقون وبنسـبة (٩,٢٪) من العينـة المبحوثة.
العبارة الخامسـة: التي تنص على« تحاول شـركات المساهمة العامة التلاعـب بتكلفـة البضاعـة المباعـة بتعديـل بيانـات الجـرد للمخزون والأصنـاف الراكـدة » نجـد أن (٨١) مبحوث وبنسـبة (٣٧,٥٪) مـن العينة

المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (٤٤) مبحوث محايد بنسبة (٦,٧٪) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤٧) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٦,٧٪) من العينة المبحوثة.

الجدول (٨)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الاول:

الرقم	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بتسجيل الإيراد بشكل سريع فيما لا تزال عملية تحقق الإيراد موضع شك.	3.87	4	0.91	عالية جدا	4
2	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بتسجيل الإيراد من خلال عائد لمرة واحدة	4.02	5	1.12	عالية	1
3	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات .	4.07	5	1.13	عالية	3
4	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بنقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلًا الى الفترات المالية الحالية	4.07	5	1.05	عالية جدا	5
5	تحاول شركات المساهمة العامة التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة بتعديل بيانات الجرد للمخزون والأصناف الراكدة	4.08	5	1.16	عالية جدا	2

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجدول (٨) يلاحظ الباحثين أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الذي ينص على» اداء العاملين « فان الاوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (٣,٨٧-٤,٠٨) والمنوال (٤ - ٥) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (٠,٩١ – ١,١٦) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

البعد الثانى: ممارسات إدارة الأرباح فى قائمة المركز المالي.

الجدول (٩)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثانى:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة ٪									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالأصول غير الملموسة حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية، الشهرة	45	7.5%	37	0.8%	46	8.3%	93	47.5%	82	38.3%
2	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالنقدية بتغيير اسعار الصرف .	42	5%	41	1.7%	40	3.3%	110	61.7%	70	28.3%
3	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالإستثمارات طويلة الأجل تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية.	51	10%	37	0.8%	44	6.7%	102	55%	59	27.5%
4	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالأصول الطارئة حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها	50	9.2%	41	1.7%	77	25.4%	68	22%	67	25.8%
5	تقوم شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالذمم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.	47	7.6%	38	1.7%	44	6.7%	93	47.5%	81	37.5%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجدول (٩) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الذي ينص على:« ممارسات إدارة الأرباح فى قائمة المركز المالي»:

يلاحظ الباحثين في **العبارة الأولى القائلة « تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالأصول غير الملموسة حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية، الشهرة »** نجد أن (٨٢) مبحوث وبنسبة (٣٨,٣٪) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، ويوجد (٤٦) مبحوث محايد وبنسبة (٨,٣٪) ، بينما يوجد (٤٥) مبحوث من العينة من لا يوافقون وبنسبة (٧,٥٪) من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على« تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالنقدية بتغيير اسعار الصرف » نجد أن (٧٠) مبحوث وبنسبة (٢٨,٣٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، يوجد (٤٠) مبحوث محايد وبنسبة (٣,٣٪)، و يوجد (٤٢) مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة وبنسبة (٥٪).

العبارة الثالثة: والتي تنص على « تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالإستثمارات طويلة الأجل تغيير الطريقة المحاسبية

لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية » نجد أن (٥٩) مبحوث وبنسبة (٢٧,٥٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة ، أما المحايدون بلغ عددهم (٤٤) مبحوث من العينة ويمثلون نسبة (٦,٧٪) من العينة، و يوجد (٥١) مبحوث لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (١٠٪) .

أما العبارة الرابعة التي تنص على « تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالأصول الطارئة حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها » نجد أن (٦٧) مبحوث بنسبة (٢٥,٨٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (٧٧) مبحوث ويمثلون نسبة (٢٥,٤٪)، و يوجد (٥٠) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٩,٢٪) من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: التي تنص على» تقوم شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالذمم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة » نجد أن (٨١) مبحوث وبنسبة (٣٧,٥٪) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، ويوجد (٤٤) مبحوث محايد بنسبة (٦,٧٪) من العينة المبحوثة، ويوجد (٤٧) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (٧,٦٪) من العينة المبحوثة.

الجدول (١٠)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني:

الرقم	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	التريب
1	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالأصول غير الملموسة حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية، الشهرة	4.06	5	0.91	عالية جدا	6
2	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالنقدية بتغيير اسعار الصرف .	3.89	4	1.12	عالية	8
3	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالإستثمارات طويلة الأجل تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية.	3.85	4	1.13	عالية	9
4	تحاول شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالأصول الطارئة حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها	4.08	5	1.05	عالية جدا	5
5	تقوم شركات المساهمة العامة بالتلاعب بالذمم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.	4.00	5	1.16	عالية جدا	7

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م

من خلال الجـدول (١٠) يلاحـظ الباحـث أن الإحصاءات الوصفيـة للعبارات المحـور الذي ينـص على» اداء العاملين « فان الاوسـاط الحسـابي له تقع فـي المدي ما بيـن (٣,٨٥-٤,٠٦) والمنـوال (٤ - ٥) والانحـراف المعياري يقع فـي المدى مابين (٠,٩١ – ١,١٦) لجميع العبارات وحسـب المقياس الخماسـي ليكرت فـان إجابات المبحوثين هـي الموافقة.

خامساً : النتائج والتوصيات

أولًا : النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والميدانية يستنتج الباحثين الآتي :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور تقنيات المحاسبة القضائية و ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور تقنية التنقيب عن البيانات و ممارسات إدارة الارباح في قائمة الدخل
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور تقنية إستخدام تكنولوجيا المعلومات و ممارسات إدارة الارباح في قائمة المركز المالي .
4. ساهمت تقنيات المحاسبة القضائية في مساعدة المراجعيين في إكتشاف وجود ممارسات لإدارة الأرباح .
5. تستخدم شركات المساهمة العامة تقنية تكنولوجيا المعلومات لغرض إستخدام البيانات و الوصول إليها بشكل سريع و الإفصاح عنها .

ثانياً : التوصيات

بناءاً على نتائج الدراسة يوصي الباحثين بالآتي :

1. ضرورة إهتمام شركات المساهمة العامة بتفعيل دور المحاسبة القضائية من خلال قسم الرقابة الداخلية .
2. الإستعانة بالإطار المقترح من قبل الهيئات المهنية و السلطات التشريعية فيما يتعلق بإنشاء جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية في البيئة السودانية.
3. ضرورة زيادة وعي الشركات و المستثمرين و أصحاب المصالح بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في الكشف ومنع الغش و الإحتيال المالي .
4. ضرورة تأهيل المحاسب القضائي بتذويده بمهارات عالية في الجوانب المحاسبية من خلال مواكبة التطور في معايير المحاسبية

تفعل المحاسبة القضائية و التركيز على مواكبة التكنولوجيا لكشف القضايا الإحتيالية .

5 ضرورة عقد ورش عمل وندوات متخصصة ومؤتمرات علمية فيما يخص المحاسبة القضائية ..

6 ضرورة حث المحاسبين و المراجعيين على الإلتزام بالمعايير الدولية و أخلاقيات المهنة عند إعداد البيانات المال

المراجع

- بلال عنوان علوان ، تقنيات المحاسبة القضائية ودورها في الحد من أساليب إدارة الأرباح ، فلسطين ، جامعة الأقصى غزة ، رسالة ماجستير منشورة ، ص ٩ ، ٢٠٢٣م.
- مجدي الكبجي ، آلاء الجعبري ، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية - من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين والسلك القضائي ، مجلة جامعة النجاح لأبحاث)العلوم الإنسانية(المجلد ٣٦(١٠) ، ص٢٢٢٦ ، ٢٠٢٢م.
- الوكيل حسام السعيد، مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية، دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة (٢٢)، العدد الثالث، الجزء الأول، ٢٠١٨
- مرعي مجدي محمود علي ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في القوائم المالية(دليل ميداني من البيئة المصرية) ،مجلة البحوث والدارسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، السنة(٣٩) ، ٢٠١٩م
- عيد عوض صنيتان الحربي، مدخل مقترح لأثر استخدام المراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على البيئة الكويتية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠
- احمد حامد عبدالحليم، عبير عبدالكريم إبراهيم ، نبيل ياسن أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية مقارنة)، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد الثالث ،٢٠٢١م
- بلال نعمات علوان ، تقنيات المحاسبة القضائية ودورها في الحد من أساليب إدارة الأرباح(دراسة تطبيقية) ،جامعة الأقصى(غزة)

،كليــة الإدارة والتمويل ،٢٠٢٣م
- أ. د. أميــن الســيد أحمد لطفــي، قراءات فــي المحاســبة والمراجعة القضائية، الإســكندرية: الــدار الجامعيــة، ٢٠١٤م، ص ٥٤
- مقداد أحمــد الجيلــي، المحاســبة القضائيــة وإمكانيــة تطبيقها في العراق، بغــداد: جامعة الموصل، كليــة الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافديــن، المجلد ٣٤، العــدد ١٠٧، ٢٠١٢م، ص ١٢.
- ســامح محمــد لطفي ســعودي، دور المحاســبة القضائيــة في الحد من ممارســت غســيل الأموال – دراســة اختبارية، القاهــرة: جامعة عين شــمس، كليــة التجارة، مجلــة الفكر المحاســبي، العــدد الثالث، أكتوبــر ٢٠٠٥م، ص٧٦٣
- إيمان محمد ســعد الدين، دراســة تحليلية للمحاســبة الابداعية ودور المحاســب القضائي في مراجعتهــا بالتطبيق على قطــاع الاتصالات والتكنولوجيــا المصري، القاهــرة: مجلة المحاســبة والإدارة والتأمين، العدد ٧٥، ٢٠١٠م.
- محمد بــدر الدين "أثــر العوامــل الاقتصادية على الاختيار المحاســبي للسياســات المحاســبية" مجلــة الدراســات والبحوث التجاريــة، كلية التجــارة، جامعة الزقازيــق، العــدد ا) لأول (,)٢٠٠١(م، ص٢٧٥.
- ممــدوح عبد احميــد، إثــر السياســات المحاســبية لإدارة الأرباح على أسعار الأســهم بالتطبيق على الأســهم المتداولة في سوق الأوراق الماليــة المصريــة، مجلة الفكر المحاســبي، كلية التجــارة، جامعة عين شــمس، القاهرة، العدد الثانــي,١٩٩٩م، ص٤٠٦-٤٤٩.
- محمد محمود جاســم وأســعد منشــد محمــد، انعكاســات القواعد المحاســبية على إدارة الأرباح، مجلــة كلية التربية الأساســية، جامعة بابل، ال عــدد٥ ,٢٠١١, ص٨.
- عبــد المجيد الطيــب الفــار، إدارة الأرباح وأثــر الحاكمية المؤسســية عليهــا وعلاقتهــا بالقيمــة الســوقية للشــركة، أطروحــة دكتــوراه فــي المحاســبة، غيــر منشــورة، الأكاديمية العربيــة للعلــوم المالية

والمصرفيــة، عمــان, ٢٠٠٦م، ص١١٥.

- عمــاد محمــد علــي وحمــدان، عــلام محمــد موســى، أثــر الحكومة المؤسســية علــى إدارة الأربــاح دليل مــن الأردن، الملتقــي العلمي الدولــي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدوليــة والحكومة العالمية، جامعــة فرحــات عبــاس – كلية الاقتصــاد وعلــوم التســيير- الجزائر, ٢٠٠٩م، ص١٤.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

أثر تغير قيمة النقود على الحقوق والالتزامات - دراسة مقارنة

إعـــــداد :

أ.عبد المنان محمد حسن علي

عضو هيئة العلماء المسلمين بتنزانيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تغير قيمة النقود على الحقوق والالتزامات من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، كما بينت كيفية مواجهة الآثار السلبية لتغير قيمة النقود من خلال الاستثمار في النقود أو السلع الثابتة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود آثار سلبية لتغير قيمة النقود على المعاملات المالية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق لبعض أطراف المعاملة، كما توصي الدراسة باعتماد نقد ثابت القيمة لا يتأثر بالتغيير الحاصل للنقود في العالم.

الكلمات المفتاحية: النقود، الحقوق والالتزامات، تغير قيمة النقود، الربط القياسي

Abstrac

This study aimed to demonstrate the impact of changing the value of money on rights and obligations from the point of view of Islamic economics. It also showed how to confront the negative effects of changing the value of money through investing in money or fixed goods the study concluded that there are negative effects of changing the value of money on financial transactions, which leads to the loss of rights for some parties to the transaction. The study also recommends adopting cash with a fixed value that is not affected by the change in money in the world.

Keywords: money, rights and obligations, change in the value of money, standard peg

المقدمة

إن النقــود من أهــم عوامل الاقتصــاد وركائزه الأساســية فــي زمننا هذا فبهــا تثمن المملــوكات ويتداولها البائع والمشــتري ، وبها تنفــذ العقود ، وعليهــا الاعتماد الأكبــر في مجال الأثمــان. وإن للنقــود المتداولة بها في زمننا هذا شــأن أكبــر بخلاف مــا كانت عليها فــي الأزمان الســابقة ، فقد تعددت العمــلات كثيرا حتى صار لــكل بلد نوع خاص بــه ، واختلفت أثمانها وأنواعهــا وتطــورت وصــار التعامــل معها حقيقــة وإلكترونيــة ، وصارت ســلعة بذاتها حتــى اخترع أهل هــذا الزمن نقودا رقمية عملــت ثورة كبيرة فــي عالم النقــود وقد يصيــر التعامل معهــا كثيرا فــي قابل أيامنــا ، وبناء على ذلــك تعددت العوامل المختصــة بهذه النقــود أو العملات وتعددت الآثار الناتجــة عن التعامل بهــا ، أهمها الأثر الذي يحدثه تغيــر قيمة النقود ، وجاءت هذه الدراســة لتبحث فــي موضوع تغير قيمــة النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإســلامي ، وأثرها الــذي ينتج عنها في المعامــلات المالية.

مشكلة الدراسة

تظهر مشــكلة الدراســة بصورة جلية في تعدد أنواع النّقــود وأثر الأحداث السياســية والاقتصادية في كثير من الدول وخاصة تلــك الدول المهيمنة علــى الاقتصاد ومــا يترتب علــى هذه الأحــداث من تدهــور اقتصاد بعض الدول وحــدوث التضخم وانخفاض أســعار العملات ممــا يترتب على ذلك كثيــر من التســاؤلات الشــرعية فيمــا يخص أثــر تغيــر قيمة النقــود في الحقوق الالتزامات.

لذلــك جاءت هــذه الدراســة للإجابة علــى الســؤال الرئيس: كيــف يمكن اســتدراك أثــر تغير قيمــة النقود علــى الحقــوق الالتزامات؟
ويتفرع عنه عدة أسئلة:

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

1. ما ماهية النقود؟
2. ما أثر تغير قيمة النقود على الحقوق والالتزامات؟
3. ما ماهية الربط القياسي

أهداف الدراسة

1. التعرف على ماهية النقود.
2. بيان أثر تغير قيمة النقود على الحقوق والالتزامات.
3. التعرف على كيفية استدراك أثر تغير قيمة النقود على الحقوق الالتزامات.
3. التعرف على ماهية الربط القياسي.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على تناول الموضوع من خلال المنهج الوصفي، وذلك بجمع معلومات حقيقية ومفصلة عن الموضوع الدراسة والاستفادة من آراء الخبراء في مجالات ذات صلة بموضوع الدراسة.

المطلب الأول: النقود (المفهوم، الوظائف، الأنواع)

أولا: المفهوم

النّقــود في اللغــة جمع نقــد ، والنّقد له عدّة معــانٍ ، منها مــا يأتي بمعنى المــال وهو المقصود هنــا ، جاء في تاج العــروس : «والنّقد تمييــز الدّراهم وإعطاؤهــا إنســان ، وأخذها الانتقــاد ، وفي حديــث جابر وجملــه *فَنَقَدَنِي ثَمَنَــه* أي أعطاني نقدًا معجّــلاً» اهـ (الزبيــدي،١٩٨٤م، ص ٢٨٢) وفي معجم الغنــي «دَفَــعَ ثَمَــنَ الْبِضاعَةِ نَقْــداً» : مَــا يُدْفَعُ مِــنْ دَرَاهِــمَ عِنْدَ الشِّــرَاءِ مُبَاشَــرَةً. «النُّقُــودُ الْمُتَدَاوَلَــةُ» : الْعُمْلَةُ مِــنْ دَرَاهِــمَ مَعْدِنِيَّــةٍ أَوْ أَوْرَاقٍ أَوْ ذَهَــبٍ أَوْ فِضَّــةٍ. «مِحْفَظَــةُ النُّقُــودِ». «دِرْهَمٌ نَقْــدٌ» : جَيِّدٌ لَا زَيْــفَ فِيهِ (أبو العزم، ٢٠٢٢م)

أمــا فــي الاصطــلاح الاقتصــادي ؛ فهنــاك تعاريــف كثيــرة يختصرهــا ويشــملها هــذا التعريــف وهــو أن (النقود هــي أيّ شــيء جُعل لــه ثمنا معيّنًا ويســتعمل كوســيلة لمبادلــة السّــلع والخدمات وســداد الديون) ، فالنقــود هــي وحــدة العملة المســتخدمة كوســيلة لتبــادل القيمة بين الأفــراد والشــركات والحكومــات. وتتمثل قيمــة النقود فــي قدرتها على شــراء الســلع والخدمــات المختلفة التــي يحتاجهــا الناس.

تتمثــل مكونــات النقود فــي العملــة الورقيــة والمعدنية، وتتميــز النقود بأنها قابلة للتداول بســهولة وتســهل عمليات الشــراء والبيــع والتبادل. يتم إصــدار النقود من قبــل البنوك المركزيــة والحكومــات، وتتميز النقود بالمرونــة فــي التعامل معهــا، إذ يمكــن تبادلهــا بأحجام مختلفــة وبقيم مختلفــة. وتتمثــل أهميــة النقــود في دورهــا الحيــوي في دعم النشــاط الاقتصادي وتيســير عمليات البيع والشــراء والتجارة بين الأفراد والشركات والــدول، وتســاعد في تحقيق الاســتقرار الاقتصــادي والنمــو الاقتصادي وتمويــل النشــاط الاقتصــادي المختلــف. ويمكــن اســتخدام النقــود في العديــد مــن الأغــراض، مثــل شــراء الســلع والخدمــات ودفــع الفواتير وتحويــل الأمــوال، وتعتبر النقــود أحد أهم الوســائل التي تســهل التبادل

التجاري وتعـزز الازدهـار الاقتصادي.

ثانيًا: وظائف النقود

تتمثـل وظيفـة النقـود الرئيسـية فـي كونهـا وسـيلة تبـادل مقبولـة ومعتمـدة في المعامـلات المالية. ومن بين وظائف النقـود الأخرى:(عفر، ١٤٠٥هـ، ص ٧٣)

- **وحدة للقيـاس:** يتم اسـتخدام النقود كوحـدة للقيـاس لتحديد قيمة المنتجـات والخدمات المختلفـة. وتمثل النقود وحدة مقاسـة للقيمة، وتتيـح للأفـراد والشـركات تقييـم وتحديـد القيمـة الماليـة للسـلع والخدمـات وفقًـا لما يتـم تحديده فـي العملـة المحددة.
- **وسـيلة تخزيـن القيمة:** يسـتخدم النـاس النقـود كوسـيلة لتخزين قيمة ماليـة لفترة طويلـة أو قصيرة. فمثـلًا، يمكن للأفـراد الاحتفاظ بالنقـود فـي المصـارف أو في المنـزل، كونها وسـيلة ملائمـة وآمنة لتخزيـن الثروة.
- **وسـيلة دفع:** يسـتخدم الناس النقود لشراء السـلع والخدمات، وتعد وسـيلة دفع فوريـة ومقبولة في المعامـلات التجارية. فعند الشـراء مـن متجـر أو مورد خدمـة، يتم دفـع النقود للحصـول علـى المنتج أو الخدمـة المطلوبة.
- **وسـيلة للتحويـل:** يسـتخدم النـاس النقـود لتحويـل الأمـوال من شـخص إلـى آخر. فمثـلًا، يمكن للأفـراد إرسـال النقود لأحـد الأقارب أو الأصدقـاء الذيـن يحتاجـون إلى مسـاعدة ماليـة، أو لدفـع الفواتير والمسـتحقات الماليـة الأخرى.
- **وسـيلة للمضاربـة:** يمكـن للأفراد الاسـتثمار فـي النقود كوسـيلة للمضاربـة وتحقيـق الأرباح. فعلـى سـبيل المثال، يمكن للأشـخاص شـراء النقـود الأجنبية بأسـعار منخفضـة وبيعهـا بأسـعار مرتفعة لتحقيـق الأرباح
- **وسـيلة للتحكـم في التضخـم:** تسـتخدم الحكومات النقود كوسـيلة

للتحكم في معدلات التضخم والاستقرار الاقتصادي. وتستطيع الحكومات تحديد كميات النقود التي يتم طباعتها وتداولها في الاقتصاد، وهذا يساعد في الحد من التضخم والحفاظ على الاستقرار

ثالثًا: تاريخ النقود

قبل أن نشرع في ذكر نبذة مختصرة عن تاريخ النقود ، يجب التركيز على تعريف النقود وهي أنها وسيلة لمبادلة السّلع والخدمات ، ومن المعلوم أن الناس منذ القِدَم يسعون لإشباع حاجاتهم الاستهلاكية للسّلع والخدمات فيتلخّص من هذا أن احتياجهم للنقود أمر بديهي إذ أنه لا يمكن أن يبادلك إنسانٌ السلعة أو الخدمة دون مقابل ، وبناءً على ذلك فإن النقود قديمة قِدَم الإنسان ، غير أنها تختلف باختلاف الأزمان والأمكنة ، وأقدم وسيلة كانت هي المقايضة بالأشياء ، فكان الناس يتبادلون السّلع بسلع أخرى ، ثم تطوّر الأمر فابتكروا نقودا معدنية من الذهب والفضة وغيرها لسهولة التّداول بها ، وهكذا حتى استقر التعامل بنقود الذهب والفضة فترة طويلة من الزمن ، ثم انتهاءً بالعملات الورقية ، والظاهر أن سبب ظهور النقود الورقية يرجع إلى المشاكل المتعلقة بتكلفة تخزين النقود المعدنية كالذهب والفضة وصعوبة نقلها إذا كثرت ، وقد جاء في بعض الأبحاث التي اطلعت عليها في إحدى المواقع الإلكترونية بعنوان (تاريخ النّقود من المقايضة إلى النقود الرقمية) ما نصّه «في الحقيقة فإنَّ ظهور النقود الورقيّة يعود للقرن السابع عشر، حيث انتشرت في المجتمعات الأوربيّة عادةً تمثَّلت في أن يحمل الأفراد ما لديهم من عُملات معدنيّة أو سبائك نفيسة أو أيّة أشياء ذات قيمة، ويعهدون بها إلى بعض الأفراد كالتجّار والصاغة والصيارفة ممَّن يملكون بطبيعة عملهم خزائن حديديّة قويّة، وذلك للاحتفاظ بتلك الأشياء النفيسة في مكان آمن من مخاطر السرقة والضياع مقابل فائدة يدفعونها لهم لقاء هذه الخدمة، ويقوم

هؤلاء التجّار بتحرير «شـهادة ورقيّـة» يتعهّدون فيها برد مـا أُوْدِعَ لديهم بمجرَّد طلبهـم (أوزملي، ٢٠٢٢م)

كانت هذه الشـهادات تَصدُر في البداية «إسـميّة» أي باسـم المُودِع. إلاّ أنَّ انتشـار اسـتخدامها بين الأفراد سـرعان ما جعلهم يكتفون «بتظهيرها» (عمليـة نقـل الملكيـة) لبعضهم البعـض كوسـيلة لنقـل الملكيّة لهذه الشـهادة. ومع اسـتقرار الثقـة في قُدرة مؤسَّسـات تلقِّـي الودائع على الوفـاء بقيمتهـا فـي صورة معـدن نفيس فـي أي وقـت، ازداد انتشـار اسـتخدام الشـهادات الورقيّة في تسـوية المبـادلات بدلًا من اسـتخدام النقـود المعدنيّـة ذاتها وتعريضهـا للسـرقة والضياع.»اهـ (تاريـخ النقود مـن المقايضة إلى النقـود الرقمية) إذا بعد تعاود التـدوال بالعملة الورقية تم إلغـاء التعامل بالعمـلات الذهبيـة والفضية تدريجيّـا واعتماد العملات الورقيـة وصـارت كل دولـة تطبع عملـة خآصة بهـا فتعـددت العملات وتفاوتت في أثمانها حسـب اقتصادهـا ، حتى تم اختـراع العملات الرقمية وكانت بداية نشـأتها في عـام ٢٠٠٦ وتطورت تدريجيًّا حتـى صارت لها مكانة في عالـم العملات.

رابعا: أنواع النّقود على مرّ العصور

إن الباحـث فـي تاريخ النقـود ليجد مـرت بمراحل مختلفة حسـب الطبيعة المجتمعيـة والاقتصادية ، بداية من عملات السّـلع وتسـمى «بالمقايضة» وانتهـاءً بالعمـلات الرقميـة ، وفيما يلـي المراحـل التي مرت بهـا النقود وأنواعها على مـر العصور:

1 **النّقـود السّـلعية أو المقايضـة** :- وهـذه أوّل مرحلـة مـرت بهـا النقـود ، حيث كان النّاس يتقاضون أو يتداولون السّـلع والخدمات بسـلع وخدمـات أخرى حسـب احتياج البائـع والمشـتري ، فالمشـتري مثلا راعي ولـه أغنام وأبقـار لكنه بحاجة إلـى الخضـروات ، والبائع فـلاح ولكنه بحاجة إلـى المواشـي ، فيعرض الفـلاح خضرواته للراعـي ليبيعه إيّاهـا بما له من أغنـام وأبقار.(النجـار، ١٩٧٣م، ص١٣٥-١٣٨)

2 **النّقــود المعدنيّة** :- وهــذه هي المرحلــة الثانية لتطــور النقود وهي ما زالــت موجودة حتى في زماننا هــذا ، ويروي المؤرخــون أنها اخترعت في عــام ٧٠٠ قبل الميــلاد أو ٦٥٠ ق.م وكانــت أول قطعة نقدية مــن الإلكتروم وهــو خليط أصفر شــاحب ينتج طبيعيًّا من خلط الذهــب والفضة مع مزيد مــن الفضّــة والنّحاس.(تاريخ النقــود من المقايضــة إلى النقــود الرقمية) وكان أشــهر أنواع النقــود المعدنية هــي الدينار (وهي عملــة معدنية من الذهــب الخالــص) والدرهم (وهــي عملة معدنيــة من الفضــة الخالصة).(أحمد، ١٩٨٨م، ص ١٩١-١٩٢)

3 **النّقــود الورقية** :- وهــذه هي المرحلة التي نحــن فيها الآن من تطور النقــود وهي الشــائعة منذ ما يزيد عــن ثلاثة قــرون ، وكان أول ظهورها فــي الصيــن في عهد ســلالة تانــغ الحاكمة في الصيــن ما بين عــام ٦١٨ و ٩٠٧ ميــلادي ، ولكنهــا لم تصل إلى أوروبــا إلا في القرن الرابع عشــر ، وكان أول مصــرف أوروبي يصــدر العملة الورقيــة هو مصرف ســتوكهولم في ١٦٦٠ ، وقيمــة النقود الورقية مســتمدة مــن ضمان الحكومــات المصدرة لها ، وأشــهر أنــواع النقود أو العمــلات الورقية في عصرنــا الآن هي عملة الــدّولار ، ثــم اليــورو ، ثــم الجنيه الإســترليني ، وقد قســم بعــض الباحثين مراحل تطور النقــود الورقية إلى ثلاث مراحل رئيســية : أولها : نقود ورقية مقابــل الذهــب ١٠٠٪ وهنا تكــون النقــود الورقيــة بقيمة الذهب بشــكل كامــل. ثانيهــا : نقود ورقية مقابــل الذهب ٥٠٪ وهنا تمثــل النقود الورقية ٥٠٪ مــن قيمــة الذهــب ، وثالثهــا : نقــود ورقية ملزمــة ، وهــذا يعني بأن النقــود هنا غيــر قابلة للصــرف بالذهب وقيمتهــا تعتمد على قــوة الإبراء العــام الــذي يضفيه القانــون ويثق بــه الجمهور. والنقــود الورقيــة أنواع ، نقــود نائبة- وهي صكــوك تصدر مــن الدولة بعــد إيداع رصيــد كامل لها مــن الذهب والفضّة ، نقــود الوثيقة – وهي غير مغطــاة بالذهب والفضة بشــكل كامل وســميت بذلك لكونها تحــوز على ثقة الدولــة المصدرة لها ، نقــود إلزامية --وهي نقود ورقيــة مثل الريال والليرة وتصــدر من البنوك المركزية وتســتمد قوتها من القانون والقبول العــام لها من المجتمعات

، وآخرهـا نقود الودائع وهي من أشـكال النقود المنتشـرة حديثا وتسـمى ايضا بالنقـود المصرفية. (تاريخ النقـود من المقايضة إلـى النقود الرقمية)

4 **النّقـود الائتمانيـة :** وهـذا النوع من النقـود هي من صنـف النقود الورقيـة ولكـن تقبـل التحويـل إلى المعـدن، وكذلـك يضمنهـا غطائها المعدنـي فـإنّ الأصـل التّاريخي للنقـود الورقية تعـود للنقـود الائتمانية وهـي تحل محل الذهب والفضّـة التي يودعها الناس لـدى البنوك ويكون لهم حـق المطالبة بصـرف قيمتها بالمعـادن، وقد صيغ منهـا نقود نائبة في حـدود معينة ، ونقـود ائتمانيـة في حدود أخـرى، بمعنـى أن القوانين الخاصـة بإصدارها قـد جعلت الغطـاء النقدي المكـوّن منهـا بالذّهب أو الفضّـة، وفي جـزء آخر بـالأوراق التّجاريـة الماليـة فالنّقـود الائتمانية هي النقـود الورقيـة التي لا تغطـي كلها بالمعـدن، وتصدر هذه النّقـود عادةً في عمليـات الائتمان المصرفـي كخصـم الأوراق التّجاريـة والحصول على قرض مـن البنك.(مرسـي، ٢٠٠٩م، ص٨٤)

5 **النّقـود الإلزامية:** وهي النّقـود التي تصدرها الحكومـة في الأوقات الاسـتثنائية، ولا تدفـع مـا يقابلها مـن الذهـب والفضة. إذ أنها تسـتمد قوتهـا الإلزاميـة من القانون الـذي فوضها للتـداول، فلو ألغـي التعامل بهـا تصبح مجرد ورقـة لا قيمة لها، وقد بـدأ ظهور هذا النّـوع من النّقود بعد عـام ١٩٣١.(أبو طـه، ٢٠١٢م، ص٤٠)

6 **نقـود الودائـع :-** ويعدّ هذا النّوع مـن النّقود صورة حديثـة في تاريخ النّظـم النقديـة ، فإنّـه يمتـدّ في أصله إلـى القـرن الماضي، وذلـك لكثرة الودائـع التـي كانت شـائعة فـي ذلك الوقـت، وتعـدّ نقـود الودائع من أسـهل وسـائل الدّفع في تاريخ النّظم المصرفية المتطـوّرة، إلا أن الأمر لم يحصل بسـهولة وإنّمـا تولّد نتيجة تدخّـلات وضغوطـات متزايدة على النّظام الرأسـمالي فقد تـمّ الانتقال من النقـود الورقيـة بطريقة مماثلة للطريقـة التي انتقلـت بها النّقود من سـلعية إلـى معدنيّـة، فعندما يتمّ إيـداع الذهب لـدى البنـك يؤدي إلـى خلق نقـود جديـدة تسـمّى بالنّقود «الكتابية أو الودائـع» (النجـار، ١٩٧٣م، ص ١٤٣-١٤٤)

7 **النقــود الإلكترونيــة** :- وتعــدّ هذه النّقــود هي المــرادف الإلكتروني للنقــود التقليديــة الّتــي اعتدنــا تداولهــا وتكــون النّقــود الإلكترونية على أشــكال عــدة نذكــر منها على ســبيل المثــال لا الحصــر: (شــريف، ٢٠٢٠م)

- **النّقــود الرّقميــة** : وهــذه هــي أحــدث أنــواع النقــود حيــث أنه تم اختراعهــا في أواخر التســعينات ، وهــي نوع من النقــود المتاحة على شــكل رقمي فقط وليــس لها وجود محســوس كالنقــود المدنية أو الورقية ، وأشــهر أنواعهــا نقود البيتكويــن (bitcoin) وتم اختراعها فــي عــام ٢٠٠٨ وتم اســتخدام أول عملة منهــا في بداية عــام ٢٠٠٩.
- **البطاقات البلاســتيكية الممغنطة** : وهي بطاقات مدفوعة ســلفا تكــون لهــا القيمــة الماليــة المخزّنــة فيهــا ويمكن اســتخدام هذه البطاقــات للدّفــع عبــر الإنترنت وغيرهــا من الشــبكات وكذلك في نقاط البيــع التّقليديــة ، وتتلخص آليــة عمل البطاقات البلاســتيكية بأنّهــا يقــوم المســتخدم ســلفا بدفع مقــدار مــن النقــود التي يتم تمثيلهــا بصيغة إلكترونيــة رقمية على البطاقة الذكيــة وعندما يقوم المســتخدم بعملية شــراء ســواء أكان ذلك عبر الإنترنت أم في متجر تقليــدي يتم خصــم قيمة المشــتريات مــن خلالها، وهنــاك أنظمة برمجيــة تتيح مكافئًــا إلكترونيا لا يحتــاج إلى بطاقة بلاســتيكية، فهي أنظمــة تعتمــد بالكامــل علــى البرمجيــات، ولا بــدّ من وجــود ثلاثة أطــراف فيها وهي المشــتري ، والبائع ، والبنك الــذي يعمل إلكترونيا عبــر الإنترنت، وإلــى جانب ذلــك لا بدّ مــن أن يتوفر لــدى كل طرف من هــذه الأطــراف برنامج النقــود الإلكترونيــة نفســه، ومنفذ إلى الإنترنــت، كما يجــب أن يكون لــدى كل من المتجر والعميل حســاب بنكي لــدى البنك حيث ســيتم ســحب المبلغ من حســاب المشــتري إلى حســاب البائع.
- **الشّــيك الإلكترونــي** : وهو المكافــئ الإلكتروني للشــيكات الورقية التقليديــة التــي اعتدنــا علــى التعامل بهــا، والشــيك الإلكتروني هو رســالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرســلها مصدر الشــيك إلى حامل

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com
www.ium.edu.so
+ 90 5528004880
http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

الشـــيك ليعتمـــده ويقدمه للبنـــك الذي يعمـــل عبر الإنترنـــت ليقوم البنـــك أوّلاً بتحويل قيمة الشـــيك المالية إلى حســـاب حامل الشـــيك ثـــمّ يقوم بعد ذلك بإلغاء الشـــيك وإعادته إلكترونيا إلى حامل الشـــيك ليكـــون دليلا علـــى أنّه قد تـــمّ صرف الشّـــيك فعلاً.

المطلب الثاني: تغيّر قيمة النقود

أولاً: تغيرّ قيمة النّقود صعودًا وهبوطًا

النقــود - كما ســبق لنا تعريفهــا وذكر نبــذة مختصر عن تاريخهــا ومراحل التطــور التــي مــرت بهــا - ركيــزة أساســية وعامــل مهــم مــن عوامل الاقتصــاد ، وبما أننا نحــن الآن في زمن النقــود الورقية والرقميــة كثيرا ما نــرى صعــود قيمة هــذه النقــود أو هبوطها لســبب ما أو لعدة أســباب ، والعملــة النقديــة تأخــذ نوعين مــن التغير عادة فــي البلدان التي تشــكو مــن ضعف فــي القــوة الاقتصادية يتمثــل في اســتمرار ارتفاع الأســعار بمعــدلات منخفضة نســبياً تقــدر بـ٢٪ وهــذا ما يســمّيه أهــل الاقتصاد بالتضخــم الزاحــف Creeping Inflation. ومثل هذا النوع مــن التضخمات لا يؤثــر على التعامــلات المالية بصــورة عامة ســواءً بين الأفــراد أو الهيئات أو حتــى بين الــدول، فهو تضخم ناتــج عن الانحــدار البســيط والتراجع في قيمة العملة النقدية بســبب الأوضاع غير المســتقرة. وهناك تغير فاحش يتمثل في اســتمرار ارتفاع الأســعار بمعــدلات مرتفعة نســبياً تتجاوز ٥٠٪ وهــذا ما يســمّيه أهل الاقتصــاد بالتضخــم الجامــح Hyper Inflation، هذا النــوع يولّــد انهياراً فــي قيمة العملــة والتي تبــدأ بالانخفاض فــي قيمتها الحقيقيــة وقد تنتهي إلــى فقد ثمنيتها، ومثل هذا لا شــك يؤثــر كثيراً في الحيــاة الاقتصاديــة والاجتماعيــة، كما يؤثــر على أنــواع التبــادلات التجارية والتعامــلات المالية.ففي دول جنوب شــرقي آســيا مثلًا تراجعت أســعار صــرف العمــلات مقابل الــدولار في كل مــن إندونيســيا بنســبة ٨٣,٢٪، وفــي تايلاند ٤٠,١٪، وفــي ماليزيا ٣٩,٨٪، وفــي الفليبيــن ٣٦,٢٪، وفي كوريا الجنوبيــة ٣٥٪، وفــي تايــوان ١٩,٢٪، وفــي ســنغافورة ١٥,٤٪، وفــي هونج كونــج ٠,١٪، خلال الفترة مــن منتصف عــام ١٩٩٧م وحتى بداية تمــوز/ يوليو ١٩٩٨م . ومثــل جنــوب شــرق آســيا دول كثيرة كمــا هو الحــال في بعض بلــدان العالم كتركيــا والعراق والســودان وغيرها.

وعنــد مقارنة قيمــة العملة بالســلع في بعــض دول العالم فــإن العملة

تتغير مقارنة بالسلع بشكل واضح في أبسط أمور الحياة، فقد يرتفع سعر طبق البيض مثلًا من دينارٍ واحد إلى ٣٠٠٠ دينار خلال فترة وجيزة جداً نتيجة انهيار العملة ليشير إلى ارتفاع السعر دون تغير القيمة، فالبيض قيمته بنفسه لم يتغير إلا أن سعره تجاوز كل أنواع التضخمات وكل فروق الحسابات.

ومن هنا فان تغير السعر بثبات القيمة يمكن أن يطلق عليه مصطلح التضخم الذي اقترن مفهومه بمعنى الارتفاع العام في مستوى الأسعار مهما كانت درجته ومهما كانت أسبابه، إلا أن التضخم يأخذ عدة تعريفات بسبب تعدد أنواعه وتولد أسبابه. وبادئاً فهناك تعريفان أحدهما للماليين والآخر للاقتصاديين لنفس المصطلح:

فعلى حد تعريف التضخم عند الماليين: فهو زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي على العرض الكلي نتيجة التوسع في الإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان الصيرفي الذي يترتب عليه ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقود .

أما التعريف الاقتصادي للتضخم: فهو زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي على العرض الكلي الذي يترتب عليه ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقد (وذلك نتيجة عوامل نقدية كما في حالة التضخم المالي) أو عوامل عينية (هيكلية) تعود لطبيعته البنيانية لتحقق مرحلة التوظف الكامل بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو جمود البنيان الإنتاجي بالنسبة للاقتصاديات النامية .

ثانيًا: أسباب تغير قيمة النقود

وفي ما يلي إجمال أهم الأسباب التي تؤدي إلى تغير قيمة النقود صعودًا وهبوطًا: (منصور، ٢٠٢٣م)

1. **التّعامل مع العملة كسلعة أساسية :** الأصل في العملة أنها وسيلة للتّعاملات المالية بين الناس ، ولكن إذا تم اتخاذها سلعةً أساسية بحيث صار الناس يتاجرون فيها كما يتاجرون في السلع

الأخرى فيزداد الطلب والعرض لتلك العملة في السوق كما هو الشأن في السّلع عندئذ يصير حالها مثل حال السّلع في ارتفاع سعرها عندما يزداد طلب الناس لها وفي هبوط سعرها بانخفاض الطّلب.

2 **ارتباط العملة بقوة اقتصاد بلدها :** وهذا في تلك العملة التي ترتبط ارتباطًا قويا بالبلد التي تصدرها ، فإذا كان للبلد اقتصاد قوي وارتفاع في الناتج المحلي وتوازن في أوضاعها السياسية والاقتصادية كانت العملة بدورها ذات ثمن ، وتضعف العملة بضعف الوضع الاقتصادي للبلد وانهيار للأوضاع السياسية.

3 **ثقة المواطنين بعملة بلدهم** :- العملة كما ذكرنا صارت كالسّلعة ترتفع بالزيادة في الطلب وتنخفض بانخفاض في الطلب ، فإذا قلّت ثقة المواطنين بعملتهم لأي سبب وسارعوا إلى التخلص منها واستبدالها بعملة أخرى أدّى هذا إلى هبوط حآد في سعر تلك العملة ، وإذا تمسكوا بها وأكثروا من التداول بها ارتفع سعرها فالطلب حينئذ ازداد.

4 **ارتفاع معدل التضخّم** :- التضخّم هو ارتفاع أسعار السّلع والخدمات مع انخفاض في القوة الشرائية ، والقوة أو القدرة الشرائية هي مقدار السّلع والخدمات التي يمكن للفرد الاستفادة منها بواسطة دخله المتاح ، فإذا لم يتمكن دخله من إتاحة تلك السلع والخدمات له سمّي هذا انخفاض في القدرة الشرائية ، وبناء على ذلك فإن التضخم سبب كبير لهبوط سعر صرف العملات لأنه بارتفاع الأسعار من غير ارتفاع في مستوى الدخل لن يستطيع الفرد التّمتّع بالسّلع والخدمات الأساسية التي يحتاج إليها فحينئذ لن تكون للعملة ثمنا حيث أنها لم تعد تمكّن الفرد من الاستفادة بها كما كان سابقًا.

5 **افتعال الانخفاض** :- قد تتخذ الدولة وسيلة تخفيض سعر عملتها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الصّادرات لأنه

في هــذه الحالة تزداد عمليــات بيع هذه العملات مقابــل عملة أخرى حيــث أنه كلما تزايدت عملتهــا في الانخفاض حقّــق المتداولون أرباحًا كثيرا وتســيطر الدولة على ســاحة التداولات لتجــد نصيبها الأوفر من الربح.

المطلب الثالث : أثر تغيّر قيمة النّقود في الحقوق الالتزامات

أولا: أثـر تغيّـر قيمة النقـود فـي الحقـوق الالتزامات مـن وجهة نظر قا نو نية

سـبق وأن تكلمنـا فـي المبحث السـابق عـن ماهيـة النقـود وأثرها في التعامـلات الماليـة ويظهـر من هـذا أن تغيـر قيمتهـا لها أثـر كبير من الناحيـة القانونية سـواء كان هذا الأثر فـي الالتزامات الصـادرة عن الإرادة الشـخصية كالعقـد فإن العقـود تتنوع بأشـكالها لذلك فـإنّ أي تغير في قيمة النقود سـتؤثر على العقود الزمنية ومسـتمرة التنفيذ كعقود الإيجار والتوريـد وغيرها من العقود التـي يكون فيها عنصر الزمن مقياسـا لحياة العقد.

وسـنذكر هنا نبذة من وجهـة نظر القانون المدني كمـا ورد في «مجموعة الأعمال التحضيريـة للقانون المدني» حيث ورد مضمونـه بأنّه إذا كان محل الالتـزام في العقـد نقودا، التـزم المدين بقـدر عددها المذكـور في العقد دون أن يكـون لارتفـاع قيمة هذه النقـود أو لانخفاضها وقـت الوفاء أي أثر. ومـا يلي نصّه

«إذا كان محـل الالتـزام مبلغـا مـن النقـود فكثـرة تقلبات سـعر القطع تجعـل لتعيين السـعر الذى يجـب الوفاء على أساسـه أهميـة خاصة عند اختـلاف هذا السـعر في وقـت الوفـاء عنه في وقـت نشـوء الالتزام.

وينبغي التفريق في هذا الصدد بين فروض ثلاثة:

أ إذا كان الديـن مقومـا بالنقـود المصريـة، فلا يكون المديـن ملزما الا بقدر عددها المذكور فـي العقد، دون ان يكون لارتفـاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضهـا أي أثـر في الوفـاء، وعلى هذا النحـو يربح الملتـزم من جراء انخفـاض قيمة النقود، ويصـاب من وراء ارتفاعها بالخسـارة.

ب وإذا كان الديـن مقـدرا بنقـد اجنبي، فالمدين بالخيار بيـن الوفاء بالعدد المذكـور فـي العقد من هـذا النقـد الأجنبي، وبيـن الوفاء بنقـود مصرية تحتسـب علـى أسـاس سـعر القطع فـي الزمـان والمـكان اللذيـن يتم

الوفـاء فيهما، علـى ان المدين إذا تخلف عن الوفاء في ميعاد الاسـتحقاق بتقصيـر منه، فيلـزم بالوفاء على أسـاس اعلى السـعرين: سـعر القطع بـوم حلول الاجل أو سـعره يـوم الوفاء، كل هـذا دون إخلال بحـق الدائن فـي المطالبـة بفوائد التأخيـر من يوم رفـع الدعوى.

علـى ان القواعـد المتقدمـة لا تتعلـق بالنظام العـام، فهي تطبـق ما لم يتفـق المتعاقد ان على مـا يخالفها، فيجـوز الاتفاق على ان يكـون الوفاء بالذهب أو بالنقد الورقي محسـوبا بسـعر الذهب (شـرط الوفاء بالذهب) إذا كان لـه الدين قد عقـد بنقود مصرية، فإذا كان الديـن مقدرا بنقد اجنبي جـاز الاتفاق علـى ان يكـون الوفـاء بالعملة الاجنبيـة مع مراعـاة قيمتها بالنسبة لسـعر القطع.

وتظـل هذه الاتفاقـات جميعها على حكـم الاباحة مادام ان سـعرا إلزاميا لـم يقـرر بالنسـبة لـورق النقد، فهـي في هـذه الصـورة لا تلحـق ضررا بالمديـن لان النقد الورقـي يحتفظ بقيمة بالنسـبة للذهب ما لـم يقرر له سـعر الزامي، ثـم انها لا تخالـف نصا من نصـوص القانـون، اذ المفروض ان القانـون لـم يحدد للعملـة الورقية قيمـة معينة.

ويختلـف الحكم إذا تقـرر للعملة الورقية سـعر الزامي فكثيرا مـا تطرأ على قيمة النقود الورقيـة في صلتها بالذهب تقلبات فجائية وبهذا يسـتهدف المدين لأخطار جسـيمة، اضف الى ذلك ان القيمة الاسـمية للنقد الورقي تصبـح مفروضـة بمقتضى نـص قانوني امـر يمتنـع الخروج عليـه باتفاق المتعاقديـن، ولهذا يعتبر اشـتراط الدفـع بالذهب أو على أسـاس قيمة الذهـب باطـلا في حالة تقرير سـعر الزامـي، ويترتب على بطلان الشـرط بطلان العقد بأسـره، إذا كان الشـرط هـو الدافع الحافز علـى التعاقد.

ومع ذلـك فيجوز الاتفاق على ان يتم الوفاء بنقود اجنبية تحتسـب بسـعر قطعهـا إذا كان الديـن قـد عقـد بنقـد اجنبـي، وليس في هذا مسـاس بنـص في القانـون، لان النقـد الأجنبي ليس له سـعر الزامي اصـلا، ثم ان العـدل يقضى مـن ناحية اخـرى بأن يتـم الوفاء فـي المعامـلات الدولية على أسـاس سـعر القطع الذى يمثل العلاقـة بين النقـد الوطني والنقد

الأجنبي.

ثانيًا: أثر تغيّر قيمة النقود في الحقوق الالتزامات من وجهة نظر شرعية

وهذا المطلب هو الموضوع الرئيسي لهذا البحث وما سبقه كان تمهيدًا له ليقع الموضوع موقعا طيبا من ذهن الدّارس ويفهمه حق الفهم ؛ والجدير بالذكر أن تغير قيمة النقود لم يكن شائعا في القرون السالفة وخاصة في عصر التشريع بل كان هناك استقرارا للنقود لذلك لم يتعرض له المتقدمون من علمائنا الأجلاء رحمه الله ورضي عنهم إلا قليلاً ، وإنما تكلموا عن بعض الحالات لهذا الموضوع ، وأسّسوا قواعد جيدة بنى عليها علماؤنا المتأخرون أحكامهم ، وعليه فإن أغلب البحوث المكتوبة في هذا الموضوع هي من أعمال المتأخرين من العلماء والباحثين ، ومن جميل ما كتب في هذا الباب بحث الأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس -حفظه الله- والموسوم بـ «اثر تغيّر قيمة النّقود في الحقوق الالتزامات» وهنا سنلخص أقوال العلماء وترجيحاتهم في هذا الموضوع على النّحو التالي: (السالوس، ١٩٨٨م)

- أثر تغير قيمة النقود في الحقوق الالتزامات
- بيان أقوال العلماء في ذلك
- نتيجة الدراسة

أمّا عن أثر تغيّر قيمة النقود في الحقوق الالتزامات ، فإنه بعد أن عرفت حقيقة النقود وكيفية تغيّرها صعودا وهبوطا ستعرف الأثر الذي يحدثه ذلك التغيير في المعاملات المالية من وجهة نظر شرعية ، وهذا الأثر كثيرًا ما يكون سلبيّا لأحد المتعاقدين أو لكليهما معًا. وشريعة الله عز وجل جاءت لتحفظ حقوق الناس ، لذلك وجب الاهتمام بمعرفة رأي الشارع في كل شيء لننال رضى الله عز وجل أوّلا ولنتجنب الضرر اللاحق بنا أو بغيرنا. وسنأتي بنموذج واحد للمعاملة التي فيها اثر تقيّر قيمة النقود قبل البدء في بيان أقوال العلماء.

النموذج : ورد في سنن أبي داوود عن سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنه قال : كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدّنانير وآخذ الدّراهم ، وابيع بالدّراهم وآخذ الدّنانير ، آخذ هذه من هذه وأعطي هذه من هذه ، فأتيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو في بيت حفصة فقلت يا رسول الله رويدك أسألك ، إنّي أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدّنانير وآخذ الدّراهم ، وأبيع بالدّراهم وآخذ الدّنانير ، آخذ هذه من هذه وأعطي هذه من هذه ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء. (أبو داود، ٢٠٠٩م)

شرح النّموذج : بيّن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يبيع الإبل بالدّنانير ويأخذ الدراهم بدل الدنانير ، أو يبيع بالدّراهم ويأخذ الدنانير بدل الدراهم ، كمن يبيع اليوم بضاعته بالريال ويأتي المشتري ومعه الدولار فيشتري البضاعة بالدولار فالحاصل أنه سيدفع بالدولار ما يقابله من الريال ، فذهب ابن عمر رضي الله عنه إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم ليستفسر منه حكم هذا التعامل يعني هل يأخذ قيمة الثّمن يوم ثبوت الدّين أم يوم الأداء وخاصة أنه أحيانا قد يبيع ويقبض الثمن آجلا ، فبيّن له النبي صلّى الله عليه وسلم بأنه لا باس بأن تأخذ بسعر يومها يعني بسعر الصرف يوم الأداء ولكن بشرط أن لا يكون بينكما شيء يعني بالتراضي قبل الافتراق.

- وأمّا عن بيان أقوال العلماء فهنا سنبيّن أقوال العلماء في ما يخص كيفية التّعامل عند تغير النقود ، وذلك على قولين رئيسين :-

- **القول الأوّل** : ويفيد بأن الواجب والمعتبر هو أداء عين النّقد الثابت في ذمّة المَدين ولا اعتبار للرخص أو الغلاء ، وهذا هو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وقول عند الإمام ابي حنيفة رضي الله عنهم.
- **القول الثاني** : ويفيد بأنّ المعتبر هو أداء القيمة عند الرخص والغلاء وهو قول لأبي يوسف.

■ أمّـا المالكيـة فيروى عن إمامهـم مالك رحمه الله كما جـاء في المدوّنة الكبـرى عن ابن وهب قال ، قال مالك (الدراهم نقدًا والجمل نسـيئة فهو ربـا ، وإن أخرت الجمل والدراهـم فلا خير في ذلك ، لأن كل شـيء أعطيته إلى أجـل فرد إليك مثلـه وزيادة فهو ربـا) (ابن أنـس، ٢٠١٤م، ص٧٥) وذكر الدكتـور علي أحمد السـالوس في كتابه بعـد أن عرض اقـوال المالكية ما نصّـه : «ومن أقـول المالكية السّـابقة نخلص لما يلي :

أوّلا - القرض يردّ بمثله في كلّ شيء ، والزّيادة على المثل من الرّبا.

ثانيًـا - تغيّـر السّـعر لا يؤثـر في وجـوب ردّ القـرض بمثله قـدرًا وصفةً ، وكذلـك الدّين النّاشـئ عن البيع وإن كان التّغيّر فاحشًـا كعشـرة أضعاف مثلاً .

ثالثًـا - يجـوز الاتفـاق وقت عقـد البيـع على عملة بسـعر الصـرف حينئذ ولكـن لا يجـوز هذا فـي القرض.

رابعًـا - إبطـال التّعامل بالدّنانيـر أو الدّراهم أو الفلـوس لا يمنع وجوب رد المثل مـا دامت موجودة فـي بلد المعاملة ، فـإن عدمت يُلْجَـأ إلى القيمة يوم المطالبة عنـد التحاكم وذلك لتعـذّر المثل.

خامسًـا - يمكـن أن تكـون القيمة مقـدّرةً لغيـر الذّهب والفضّـة , وقال سـحنون (القيمة لا تكـون إلا بالذهب والـورق)» (السـالوس، ١٩٨٨م)

■ وأمّا الشّـافعية فقال الإمام الشـافعي في الأمّ : (ومن سـلف فلوسًـا أو دراهـم أو بـاع بها ثـم ابطلها السّـلطان فليس له إلا مثل لفلوسـه أو دراهمـه التي أسـلف أو بـاع بها.) وقـال أيضًا : (ومن أسـلف رجـلاً دراهم علـى أنّها بدينـار أو بنصف دينار فليـس له عليه إلا مثـل دراهمه وليس له عليـه دينار ولا نصف دينار ، وإن اسـتلفه نصف دينار فأعطـاه دينارًا فقال : خذ لنفسـك نصفه وبع لي نصفـه بدراهم ففعل ذلـك كان له عليه نصف دينـار ذهـب ، ولو كان قال له بعـه بدراهم ثم خذ لنفسـك نصفه وردّ علي نصفـه كانت له عليـه دراهم لأنّه حينئذ إنما أسـلفه دراهـم لا نصف دينار.) اهـ (الشـافعي، ١٩٨٣م، ص٣٣) وقـال الإمام النـووي رحمه الله في رضة الطالبيـن (ولو أقرضه نقدًا ، فأبطل السّـلطان المعاملة بـه ، فليس له إلا

النقد الذي أقرضه ، نصّ عليه الشافعي رضي الله عنه ونقله عنه ابن المنذر) (النووي، ١٩٩١م، ص٢٧٩)

- وأمّا الحنابلة فقد جاء في المغني لابن قدامة رحمه الله ما نصّه :)وَإِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ يَتَعَامَلُ بِهَا عَدَدًا، فَاسْتَقْرَضَ عَدَدًا، رَدَّ عَدَدًا. وَإِنْ اسْتَقْرَضَ وَزْنًا. رَدَّ وَزْنًا. وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالأَوْزَاعِيِّ. وَاسْتَقْرَضَ أَيُّوبُ مِنْ حَمَّادِ بْن زَيْدٍ دَرَاهِمَ بِمَكَّةَ عَدَدًا، وَأَعْطَاهُ بِالْبَصْرَةِ عَدَدًا، لأَنَّهُ وَفَّاهُ مِثْلَمَا اقْتَرَضَ فِيمَا يَتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهَا وَزْنًا. فَرَدَّ وَزْنًا.). (ابن قدامة، ١٩٦٩م)
- وقال أيضًا : (وَيَجِبُ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ. لاَ نَعْلَمُ فِيهِ خِلاَفًا. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا، مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسَلَّفَ، فَرُدَّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَأَنَّ لِلْمُسَلِّفِ أَخْذَ ذَلِكَ. وَلأَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونَ يُضْمَنُ فِي الْغَصْبِ وَالإِتْلاَفِ بِمِثْلِهِ. فَكَذَا هَاهُنَا. فَأَمَّا غَيْرُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا، يَجِبُ رَدُّ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْقَرْضِ؛ لأَنَّهُ لاَ مِثْلَ لَهُ، فَيَضْمَنُهُ بِقِيمَتِهِ، كَحَالِ الإِتْلاَفِ وَالْغَصْبِ.وَالثَّانِي، يَجِبُ رَدُّ مِثْلِهِ؛ «لأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَرَدَّ مِثْلَهُ.» وَيُخَالِفُ الإِتْلاَفَ؛ فَإِنَّهُ لاَ مُسَامَحَةَ فِيهِ، فَوَجَبَتْ الْقِيمَةُ، لأَنَّهَا أُحْصِرُ، وَالْقَرْضُ أَسْهَلُ، وَلِهَذَا جَازَتْ النَّسِيئَةُ فِيهِ فِيمَا فِيهِ الرِّبَا، وَيَعْتَبِرُ مِثْلَ صِفَاتِهِ تَقْرِيبًا، فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْمِثْلِ إِنَّمَا تُوجَدُ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ. فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ، لأَنَّ الْقِيمَةَ ثَبَتَتْ فِي ذِمَّتِهِ حِينَئِذٍ. وَإِذَا قُلْنَا: تَجِبُ الْقِيمَةُ. وَجَبَتْ حِينَ الْقَرْضِ. لأَنَّهَا حِينَئِذٍ ثَبَتَتْ فِي ذِمَّتِهِ. (ابن قدامة، ١٩٦٩م)

وأمّا الحنفيّة فقد قال المرغيناني في الهداية : («ويجوز البيع بالفلوس» لأنها مال معلوم، فإن كانت نافقة جاز البيع بها وإن لم تتعين لأنها أثمان بالاصطلاح، وإن كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها لأنها سلع فلا بد من تعيينها «وإذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما» وهو نظير الاختلاف الذي بيناه. «ولو استقرض فلوسا نافقة فكسدت عند أبي حنيفة رحمه الله

يجب عليه مثلها» لأنه إعارة، وموجبه رد العين معنى والثمنية فضل فيه إذ القرض لا يختص به. وعندهما تجب قيمتها لأنه لما بطل وصف الثمنية تعذر ردها كما قبض فيجب رد قيمتها، كما إذا استقرض مثليا فانقطع، لكن عند أبي يوسف رحمه الله يوم القبض، وعند محمد رحمه الله يوم الكساد على ما مر من قبل، وأصل الاختلاف فيمن غصب مثليا فانقطع، وقول محمد رحمه الله أنظر للجانبين، وقول أبي يوسف أيسر (المرغيناني،٢٠١٩م، ٨٣)

وذكر الدكتور علي أحمد السالوس في كتابه بعد أن عرض أقوال الحنفية ما نصّه : «من أقوال الحنفية السابقة نخلص لما يأتي :

1. إجماع أئمّتهم على أنّ ما ثبت في الذّمة من النقود الذهبية والفضية يؤدي بمثله دون نظر إلى تغيّر القيمة.
2. الخلاف حول الفلوس والدّراهم غالبة الغش لا المغلوبة ، والخلاف فيما يجب أداؤه في ثلاث حالات هي : الكساد الانقطاع وتغيّر القيمة : (أ) فيرى الإمام وجوب المثل في جميع الحالات. (ب) ويرى أبو يوسف وجوب القيمة يوم ثبوت الحق في جميع الحالات أيضًا بعد أن كان موافقًا لرأي الإمام في حالة تغيّر القيمة. (جـ) ويرى محمّد رأي الإمام عند تغيّر القيمة ، وفي الحالتين الأخيرين يرى وجوب القيمة لكن يوم الكساد أو الانقطاع.
3. اختلف الحنفيّة في الإفتاء. (أ) فمنهم من ذكر رأي الإمام على أنّه إجماع المذهب (ب) ومنهم من أفتى برأي أحد الصّاحبين (جـ) ومنهم من فرّق بين الكساد الانقطاع (د) ومنهم من أخذ برأي الإمام في بعض الحقوق وبرأي غيره في بعضها الآخر.
4. ما حدث في زمن ابن عابدين – المتوفي سنة ١٢٥٢ هـ - يبين أن اختلاف الإفتاء كان نتيجة لتفاوت الرّخص عند ورود الأمر السّلطاني بتغيير سعر بعض من النّقود الرّائجة بالنّقص ، ولذا قيل بالصّلح لمنع الضّرر عن كل من المتبايعين ، ويرى ألاّ مبرّر للخلاف لو تساوى الرّخص ، ولذلك قال : «وإنّما اخترنا الصّل لتفاوت رخصها

وقصد الإضرار كما قلنا ، وفي الحديث <لا ضرر ولا ضرار> ولو تساوى رخصها لما قلنا إلا بلزوم العيار الذي كان وقت العقد ... إلخ» (السالوس، ١٩٨٨م، ص ٣٨٠)

أمّا القوانين الوضعية فأغلبها التي هي في البلدان الإسلاميّة تنص على أنّه إذا كان محلّ الالتزام نقودًا التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد ، دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النّقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أي أثر.(السنهوري، ٢٠٠٧م، ص٣٨٧)
وبعد أن عرضنا أقوال العلماء في ما يخص أثر تغير قيمة النقود في الحقوق الالتزامات يتضح لنا عدة أمور:

- النقود مرجعها إلى العادة والاصطلاح
- النقود الورقية نقود إلزامية لذلك لا نتأثر بمشكلة الكساد والانقطاع
- الموضوع فيه بيان السنة الشريفة وإجماع لم يرد من يخالفه من الصحابة أو التابعين أو الأئمة المجتهدين والاجتهاد يجب أن يكون في ضوء النص الإجماع
- العقود المشروعة لا تشتمل على جهالة تفضي إلى الخلاف والنزاع ورد النقود الورقية بقيمتها تجعل المقرض لا يدري ماذا سيأخذ والمقترض بماذا سيطلب ولا يدري الاثنان المقياس الذي يلجآن إليه عند الخلاف في القول بالزيادة أو النقصان أو الثبات وتحديد مقدار الزيادة أو النقصان.
- ما استقر في الفقه الإسلامي من رد القرض بمثله لا بقيمته وهو ما تسير عليه القوانين الوضعية في البلاد الإسلامية.
- من دعا إلى رد القرض بقيمته نظروا إلى الانخفاض فقط ولو أخذ بالقيمة لوجب النظر إلى الزيادة والنقصان معا.

ربط الحقوق والالتزامات الآجلة بمستوى الأسعار بحث لموضوع كلى لا يتجزأ فإما أن يؤخذ به في جميع الحقوق الالتزامات، لأنه من الظلم أن يؤخذ به في الحقوق ويترك في الالتزامات أو العكس

ومـن الظلم أيضًـا أن يؤخذ به في بعـض الحقـوق أو الالتزامات دون بعضهـا الآخـر والأكثر ظلمـا أن يؤخذ به فـي حق أو التـزام لأحد دون أحد. (السـالوس، ١٩٨٨م، ص٣٨٤)

- زيـادة التضخم تعنـى انخفاض قيمـة النقود ويلاحظ أن هـذه الزيادة تفـوق ما تحققه المصارف الإسـلامية مـن أرباح وما تحـدده البنوك الربويـة من ربا.
- القـرض عقد إرفـاق له ثوابـه وجزاؤه مـن الله عز وجل وقـد ينتهي بالتصـدق، فـلا يجـوز تحميـل المقتـرض فـروق التضخم ومسـاوئ النظام.
- مـن حـق المقـرض أن يمنـح ما يـرى أنـه أكثـر ثباتـا وأقـل عرضة للانخفـاض من حقـه أن يقرض ذهبـا أو فضة أو عملة يـرى أنها أكثر نفعـا لـه، حتى يجد مخـرج له يحجم عـن الإقراض خوفا مـن انخفاض قيمـة النقـود الورقيـة فكأنه يدخر مـا يرى أنـه أنفع لـه ولكن ليس مـن حقه بعد هـذا أن يطالب بغيـر المثل إذا جاء الأمـر على خلاف ما توقع.
- التضخم يعد من مساوئ النظام النقدي المعاصر
- تغيـر قيمـة النقـود لا يظهـر فـي القـروض والديون فقـط وإنما يظهـر أيضًا فـي عقود أخـرى فمؤجر العقـار مثلا في معظـم البلاد الإسـلامية ليـس مـن حقـه إنهـاء العقـد واسـترداد مـا يملك إلا بموافقـة المسـتأجر ولهـذا يمتـد العقد إلى عشـرات السـنين وقد تصبـح قيمـة الإيجـار لا تزيد عـن واحد أو اثنيـن في المائـة من قيمة النقـود عند بـدء العقد.
- ومن الشـمول والعمـوم أيضًا - وهو ضروري وهام جـدا أن ننظر إلى من يلتـزم بالقيمة أو بالمثل.

المطلب الرابع: الأثر السّلبي لتغير النقود وطرق مواجهته

أولا: الاستثمار في النقود أو السّلع الثابتة لتفادي أثر تغير النقود

تبين لنا – ممّا سبق – الأثر الكبير الذي يحدثه تغير العملات النقدية في الحقوق الالتزامات ، ولتفادي هذا الأثر لا بد من البحث عن أساليب أخرى تجعل الناس في مأمن من هذه التغيرات غير المتوقعة ، ومن تلك الأساليب النّاجحة هي الاستثمار في النقود العينية الأكثر ثباتًا وأهمها الذّهب والفضّة ، أو الاستثمار في السلع الأكثر ثباتًا ، رغم أنه عند حدوث التضخم أو انهيار اقتصادي فإنّ أغلب السّلع قابلة لتغير ثمنها ولكن هناك سلع كثيرا ما تحافظ على ثمنها رغم التغيرات منها العقارات ، أما عن النقود الأكثر ثباتا فهي الذهب والفضة ، ولكن لا توجد في عصرنا الآن نقودا ذهبية أو فضية معترفة بها إنما هي عملات ورقية أو رقمية ، فالذهب والفضة في عصرنا الآن لا تعدو كونها سلع ثمينة مثل باقي السّلع ولكنها كثيرا ما تحافظ على ثمنها لأنها هي المعتمد في تحديد قيمة عملة ما ، وبناءً على ذلك فإنّ الاستثمار في الذهب والفضّة أهم وسيلة للتحصين ضد تغير قيمة العملات وضد مخاطر الانهيار الاقتصادي والتضخم ، وغالبا ترتفع أسعار الذهب مع ارتفاع التضخم .

ثانيًا: التّداين بالنّقود الثّابتة أو ما يقوم مقامها

إذا اطلعنا على أقوال العلماء السابقة في شأن رد المثل في القرض ، وأن الواجب والمعتبر هو أداء عين النّقد الثابت في ذمّة المَدين ولا اعتبار للرخص أو الغلاء ، وأن هذا هو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وقول عند الإمام ابي حنيفة رضي الله عنهم. نجد أنه قد يتأثر الدائن كثيرا عندما تنخفض قيمة العملة كثيرا ، فمثلا لنفترض أنه عندما يقرض رجل صاحبه ١,٠٠٠ ريال سعودي قبل ١٠ سنوات وكانت حينئذ تساوي قيمتها قيمة ٥٠ جراما من ذهب ، ثم حصل تضخما فانخفضت

قـوة الشـراء للريال حتى صـار قيمـة الدين عند السـداد تسـاوي قيمة ٥ جرامًـا من ذهـب ، فنجد هنـا أن العملـة انخفضت ١٠ أضعـاف ، ففي هذه الحالـة يتأثـر الدائـن كثيرا ويخسـر ، وقـد تهبط سـعر العملة حتـى تفقد الثمـن كلهـا ، وبناء على ذلك فـإن الحل عنـد التداين بالعمـلات أن يكون التدايـن بالنقـد الثابت ثمنـه غالبا وهـو الذهـب والفضة ، فيكـون الثمن مرتبطـا بقيمة الذهـب لأنها تحافظ كثيـرا على قيمتها. ففي هـذه الحالة يحافـظ كلاًّ مـن الدائن والمدين حقوقه ولا يخسـر بتغيـر قيمة العملات. (أحمين، ٢٠١٥م)

ثالثًا: الربط القياسي وتغير قيمة النقود

تتوقف قيمة النقود على مسـتوى العام للأسـعار فإذا ارتفعت الأسـعار تهبط قيمـة النقود لن كل وحدة نقدية ستشـتري كمية أقل من السـلع و العكس صحيح .

ويُعـرف الرقـم القياسـي للأسـعار بأنه: مؤشـر إحصائـي يقيـس التغير النسـبي فى المسـتوى العام للأسـعار خـلال فتـرة زمنية معينـة(فترة المقارنـة) مقارنـة بمسـتواه خلال فتـرة زمنية أخـرى(فترة الأسـاس) . وهو مؤشـر يعبر عن متوسط الأسـعار الفردية في سـوق معين وذلك لجميـع السـلع والخدمـات علـى اختـلاف أشـكلها و أنواعها خـلال فترة زمنيـة معينـة فتعدد السـلع وتنوعهـا يودي إلـى تعدد و تنوع أسـعارها لذلـك نلجأ للمسـئول العام للأسـعار من أجـل التعرف للتغيـر الذي يطرأ على قيمـة النقود .

والعلاقة بين المستوى العام للأسعار وقيمة النقود عكسية

قيمة النقود = ١\ المستوى العام للأسعار

وللأرقام القياسـية عدة انواع لاسـتخدام الأسـعار و الكميات و سبب في ذلـك طبيعـة الحقبـات الاقتصادية و درجة تطورها و توسـع نشـاطها، وطبيعـة تعـدد الأغـراض المسـتخدمة مـن أجلها الأرقـام القياسـية ، وتسـتخدم الأرقـام القياسـية للأسـعار فـي الكشـف عن العلاقـة بين

المتغيـرات النقديـة ونظيراتهـا الحقيقة، واسـتبعاد اثر التغيـر في قيمة النقـود ويتم ذلك بنسـبة المتغير في صورتـه النقدية الى الرقم القياسـي للأسـعار، فمثلا:

الدخـل القومـي الحقيقـي = الدخـل القومـي النقـدي / الرقم القياسـي للأ سعا ر

الأجر الحقيقي = الأجر النقدي / الرقم القياسي للأسعار

أنواع الأرقام القياسية الأسعار (منصور، ٢٠٢٣م)

1 الرقم القياسي البسيط

وهـو عبارة عن نسـبة سـعر يمثـل أحدهما سـنة الأسـاس والأخر سـنة المقارنة .

ومـن عيوبه أنـه تعطي أهميـة متسـاوية لكافة السـلع ولكن يجب إعطـاء أهمية لكل سـلعة حتى تكـون النتائج غيـر متغيرة .

2 الرقم القياسي المرجح

وفكرتـه قائمة علـى التخلص مـن التحيز فـي الرقم و إعطـاء أهمية مختلفـة للسـلع بحيـث تأخذ فـي الاعتبـار الكميـة المسـتهلكة من السـلعة وبالتالي ارتفع أسـعار هذه السـلعة على السـلع الأحسـن وهنـاك رقمين أساسـيين ترجـح لها :

أ. رقم لاسبير القياسـي باستخدام الكمية المسـتهلكة في سنة الأسـاس كـوزن ترجيحي يرجـع الأسـعار ، من عيوبـه أن هذا الرقم منحاز لأسـفل (السـنة الأسـاس) لأنه لا وجود لكلمات سـنة المقارنـة والتي قد تزيـد ولا يظهر ذلك فـي الرقم .

ب. رقم باش القياسي :

يرجـع كميات سـنة المقارنـة ويأخذ تأثيـر التغيـرات التامة ثبت فـي الكميـة المسـتهلكة فـي السـنة المقارنـة، مـن عيوبه يظهر هذا الرقم انحيازا لأسـفل (السـنة المقارنة) ولا يعكس التغيـرات التي تحدث في سـنة الأسـاس .

3 **رقم فيشير القياسي**

هـو رقم وسـط يأخذ الوسـط الرياضـي بين الكميـة ويلغـي بالتالي تحيـز كل منهما.

العقبـات التـي تعيق حسـاب الأرقام القياسـية للأسـعار (الجشـم، حنا ن)

1 صعوبة تحديد وتعريف السـلعة وذلك لتنوع السـلع واختلاف عادات الاسـتهلاك بين المناطق لنفس السلعة .

2 عـدم تسـاوي تأثير التغيـرات في مسـتويات الأسـعار لكافـة أفراد المجتمـع فقد تتأثـر فئـة دون أخرى .

3 مشـكلة الفارق الزمني بيـن إعداد الرقـم وإعلانه فالوقـت الطويل لإعـداد الرقم قد يحـدث به تغير للأسـعار .

4 إعـلان الأرقـام القياسـية قد يخضـع لتدخـلات حكوميـة و بالتالي لا تحل ذلك طبيعة النشـاط الاقتصـادي للدولة لتشـكل دولة تهدف لتحقيق اسـتواء في الأسـعار .

5 مصاعـب في اختيار سـنة الأسـاس من حيـث كونها سـنة طبيعية دون كـوارث كما سـبق ذكره .

6 مراعاة تغير الأذواق أو ظهور سلع جديدة سبب التقدم التكنولوجي

إن الأصل في الالتزامـات المالية الثابتة في الذمة أنها تسـدد بالمثل (بقدر الوحـدات النقدية التي عرفـت بها)، لكـن التغير في قيمة النقـود الورقية يجعل اعتماد المثلية الإسـمية مخـلًا بالمثلية الماليـة، وإزاء هذه المعضلة يمكـن أن يكـون البديل إحـراز نقد ثابت القيمة، وعمليـًا لا بد من السـعي لاسـتدراك أثر تغيـر قيمة النقـود على الالتزامـات لفوات المثليـة المالية إذ أن تغيـر قوتها الشـرائية يقدح بأهم صفـة في الديـون ويوجب القول فيهـا بالقيمـة، وأفضل الآليـات التي تعتمـد لذلك وأكثرهـا منطقية آلية الربط القياسـي للديون رغـم الصعوبات المحاسـبية المرافقـة لها وعلى أن يبـرأ الالتـزام بنقد مغاير لنقد التعاقد نأيـًا عن شـبهة الربا.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

الخاتمة

أولا: النتائج

1. وجود آثار سلبية لتغير قيمة النقود على المعاملات المالية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق لبعض أطراف المعاملة.
2. تغير قيمة النقود تتطلب نهدا شاملا وفقا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي يركز على العدالة المالية وتحقيق التوازن في مختلف جوانب الحياة المالية .

ثانيا: التوصيات

1. تعزيز التكامل بين الأنظمة المالية لتقديم حلول جذرية لمواجهة تحديات التغير في قيمة النقود.
2. تشجيع الباحثين على البحث والتطوير الدراسات في مجال تأثير تغير قيمة النقود على الحقوق والالتزامات والمساهمة في ايجاد حلول جذرية.

قائمة المراجع

- أحمد، عبد الرحمن يسري، (١٩٨٨م)، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، دار الجامعات المصرية، مصر، ص١٩١-١٩٢.
- أحمين، محمد، (٢٠١٥م)، مقاصد الأموال في القرآن رؤية تأسيسية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
- بن أنس، مالك، (٢٠١٤م)، المدوّنة الكبرى، دار الأوقاف السعودية مطبعة السعادة، السعودية.
- أوزملي، محمد، (٢٠٢٢م)، نشأة وتطور النقود من نظام المقايضة إلى العملات المشفرة، https://www.syria.tv/%D9%86%D8%A
- تاريخ النقود المعدنية، على شبكة الانترنت .https://ar.wikipedia.org/wiki
- تعريف النقود الورقية، على شبكة الانترنت wikiwic.com
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، (٢٠٠٩م)، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية.
- الزبيدي، مرتضى، (١٩٨٤م)، تاج العروس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- السالوس، علي، (١٩٨٨م)، أثر تغير قيمة النقود في الحقوق الالتزامات، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، السعودية.
- السنهوري، عبد الرزاق، (٢٠٠٧م)، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الشافعي، محمد بن إدريس، (١٩٨٣م)، الأم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢.
- شريف، هيثم، (٢٠٢٠م)، النقود الالكترونية ماهيتها - أنواعها- آثارها، مجلة جامعة الامارات للبحوث القانونية، العدد (٨٤)
- أبو طه، أحمد، (٢٠١٢م)، التضخم النقدي: أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن

العشـــرين، مكتبة الوفـــاء القانونية.
- أبـــو العـــزم، عبـــد الغنـــي ، (٢٠٢٢م)، معجـــم الغنـــي، المكتبة الشـــاملة الذ هبية .
- عفـــر، محمد عبـــد المنعم، (١٤٠٥هـــ) الاقتصـــاد الإســـلامي، دار البيان العربـــي، الســـعودية، ص٧٣.
- ابن قدامة، عبـــدالله بن أحمد، (١٩٦٩م)، المغنـــي، مكتبة القاهرة، مصر، ط ١.
- مرســـي، فـــؤاد، (٢٠٢٩م)، النقـــود والبنوك فـــي البلاد العربيـــة، جامعة الـــدول العربية معهد الدراســـات العربيـــة العالية.
- المرغينانـــي، علـــي بن أبي بكـــر، (٢٠١٩م)، الهداية شـــرح بدايـــة المبتدي، دار ســـراج، المدينة المنورة، الســـعودية.
- منصور، رضا، (٢٠٢٣م)، أثر تغيـــر قيمة النقود على الحقوق والالتزامات، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد (٧).
- النجـــار، أحمد عبـــد العزيـــز، (١٩٧٣م)، المدخل الى النظريـــة الاقتصادية فـــي المنهج الإســـلامي، دار الفكر، لبنـــان، ١٣٥-١٣٨.
- النـــووي، محيي الديـــن بـــن شـــرف، (١٩٩١م)، روضة الطالبيـــن وعمدة المفتيـــن، المكتـــب الإســـلامي، بيروت، لبنـــان، ط ٣.
- https://www.in2013dollars.com/us/inflation/20211
- https://www.orient-news.net/

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

mag@ium.edu.so